



حرب الخليج الثالثة (2003) وانعكاساتها على دولة الكويت

The Impact of the Gulf War 2003 on the State of Kuwait

إعداد الطالب

خالد سعد السهلي

401110175

إشراف الدكتور

محمد جميل الشبخلي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم

السياسية

قسم العلوم السياسية

كلية الآداب والعلوم

جامعة الشرق الأوسط

2012

ب

تفويض

أنا خالد سعد السهلي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات، أو المنظمات، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها.

الاسم: خالد سعد السهلي.

التاريخ: 2012/ 12 /19

التوقيع: 

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة وعنوانها: " حرب الخليج الثالثة (2003) وانعكاساتها على دولة الكويت". وأجيزت بتاريخ: 2012/12 /19.

1. أعضاء لجنة المناقشة

التوقيع

2. الأستاذ الدكتور: عبدالقادر فهمي الطائي، رئيساً:.....

3. الدكتور: محمد جميل الشبخلي، مشرفاً وعضواً:.....

4. الأستاذ الدكتور: محمد حمد القطاطشة، ممتحناً خارجياً:.....

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمداً - صلى الله عليه وسلم - هادياً وبشيراً. الحمد لله على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرة وباطنة، فلك الحمد يا رب كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك.

أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذي القدير ومشرفي الفاضل الدكتور محمد جميل الشبخلي لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله معي من جهد وإرشاد، ولما منحني من علمه ووقته طوال فترة إعداد هذه الرسالة حتى بدت كما هي عليه، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتقدم بالشكر والجزيل والعرفان للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة الموقرين الاستاذ الدكتور عبدالقادر الطائي والأستاذ الدكتور محمد القطاطشة وكذلك أساتذتي الأفاضل في جامعة الشرق الأوسط / كلية الآداب والعلوم.

جزاكم الله جميعاً عني كل خير وسدد على طريق الحق خطاكم

خالد سعد السهلي

الإهداء

اهدي هذه الرسالة إلى روح والدي والذي تمنيت أن أكون خير خلف له... رحمه الله

واسكنه فسيح جناته

كما اهدي هذه الرسالة إلى والدتي رعاها الله وزوجتي وأبنائي وأخواني وأخواتي.

لهم جميعا كل المحبة والعرفان

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	العنوان
ب	التفويض
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الشكر والتقدير
هـ	الإهداء
و	قائمة المحتويات
ح	ملخص الدراسة باللغة العربية
ي	ملخص الدراسة باللغة الانجليزية
1	الفصل الأول المقدمة
1	تمهيد
2	مشكلة الدراسة
2	أسئلة الدراسة
3	أهمية الدراسة
3	أهداف الدراسة
4	فرضية الدراسة
4	حدود الدراسة
4	محددات الدراسة
4	مصطلحات الدراسة
5	الإطار النظري للدراسة
9	الدراسات السابقة
13	ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة
13	منهج الدراسة
14	الفصل الثاني حرب الخليج الثالثة 2003 (الدوافع والأهداف والشرعية)
16	المبحث الأول: دوافع وأهداف الحرب
18	المطلب الأول: المصالح الأمريكية في العراق

26	المطلب الثاني: حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل
32	المطلب الثالث: دعم النظام العراقي للإرهاب الدولي
37	المبحث الثاني: الأسانيد القانونية والشرعية للحرب
39	المطلب الأول: قرارات الأمم المتحدة بشأن العراق
43	المطلب الثاني: الاعتداءات على العراق وموقف الأمم المتحدة
47	المطلب الثالث: الحرب على العراق في ضوء القانون الدولي
52	الفصل الثالث تداعيات حرب الخليج الثالثة 2003 على منطقة الخليج العربي
54	المبحث الأول: تفكك الدولة العراقية
55	المطلب الأول: الفوضى والانفلات السياسي
60	المطلب الثاني: تمزق النسيج الاجتماعي
65	المبحث الثاني: اختلال توازن القوى
67	المطلب الأول: بروز إيران كقوة إقليمية توسعية
72	المطلب الثاني: التهديد النووي الإيراني
76	الفصل الرابع أثر حرب الخليج الثالثة على دولة الكويت
79	المبحث الأول: الآثار السياسية والأمنية
81	المطلب الأول: الآثار السياسية
86	المطلب الثاني: الآثار الأمنية
90	المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية
93	المطلب الأول: الآثار الاقتصادية
102	المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية
104	الفصل الخامس الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات
104	أولاً: الخاتمة
108	ثانياً: النتائج
110	ثالثاً: التوصيات
112	المراجع
124	الملاحق

حرب الخليج الثالثة (2003) وانعكاساتها على دولة الكويت

إعداد الطالب

خالد سعد السهلي

إشراف الدكتور محمد جميل الشبخلي

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان جوانب حرب الخليج الثالثة (2003) وانعكاساتها على دولة الكويت.

وقد تكونت الدراسة من خمسة فصول أما الفصل الأول فتم فيه استعراض المقدمة، أما الفصل الثاني فتم فيه تناول حرب الخليج الثالثة 2003 (الدوافع والأهداف والشرعية) من خلال بيان أبعاد وخلفيات الحرب والسند القانوني والشرعي للحرب، أما الفصل الثالث فتعرض إلى تداعيات حرب الخليج الثالثة 2003 على منطقة الخليج العربي من خلال بيان تفكك الدولة العراقية واختلال توازن القوى، أما الفصل الرابع فتناول أثر حرب الخليج الثالثة على دولة الكويت من خلال بيان الآثار الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية على دولة الكويت، وأخيراً عرضت الدراسة عدداً من النتائج والتوصيات.

ومن النتائج التي تم التوصل إليها:

1. إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتوجه نحو منطقة الخليج العربي كان بدافع تحقيق مصالحها التوسعية والاستعمارية للسيطرة على النفط في هذه المنطقة.
2. إن الإدعاء الأمريكي بوجود أسلحة دمار شامل في العراق كان باطلاً حيث ظهر بعد شن الحرب عام 2003 على العراق بالرغم من عدم وجود هذه الأسلحة.

3. لعب مجلس الأمن دوراً واضحاً في إعطاء المبرر للولايات المتحدة الأمريكية لشن

الاعتداءات المتكررة على العراق من خلال القرارات المتتالية التي أصدرتها.

وأوصى الباحث بجملة من التوصيات منها:

1- توحيد السياسات الخليجية على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري وصولاً إلى

الوحدة الخليجية وهو ما تطمح إليه شعوب منطقة الخليج العربي.

2- ضرورة الاحترام المتبادل وعلاقات حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لدول

مجلس التعاون الخليجي، وعقد الاتفاقيات مع دولة الكويت بما يبعد التهديدات عنها.

3- على الكويت أن تعيد النظر في سياستها وتفتح الحوار مع المعارضة الداخلية التي من

شأنها تقوية الصفوف الداخلية.

The Impact of the Gulf War 2003 on the State of Kuwait

Abstract

This study aimed to statement aspects of the Third Gulf War (2003) and its impact on the State of Kuwait.

The consisted of the study of five chapters The first chapter the review provided, Chapter II showed when eating the Third Gulf War 2003 (objectives and reasons and legitimacy) through the statement of dimensions and backgrounds war and the legal basis and legitimate war, Chapter III Exposure to fallout Third Gulf War 2003 on the Arabian Gulf region through the statement of the disintegration of the Iraqi state and the imbalance of power, the fourth chapter handled the impact of the Third Gulf War against Kuwait through the statement of the social and economic, security and political Kuwait, and finally study presented a number of findings and recommendations.

It results that have been reached:

1. The fact that the United States of America to go towards the Arabian Gulf region was motivated to achieve its expansionist and colonial interests to control the oil in this region.
2. The U.S. claim the existence of weapons of mass destruction in Iraq was invalid where it appeared after it was launched in 2003 on Iraq, there is no such weapon.
3. Security Council plays a clear role in giving justification for the United States to launch repeated attacks on Iraq through successive decisions issued by

The researcher recommended a number of recommendations including:

1. Standardize policies Gulf at the political level, economic and military access to Gulf unity, which aspire to the peoples of the Arabian Gulf.
2. The need for mutual respect and good-neighborly relations and non-interference in the internal affairs of GCC countries, and contract agreements with Kuwait, including threats them away.
3. Kuwait to reconsider its policy and open dialogue with the internal opposition that would strengthen the internal rows.

الفصل الأول

المقدمة

تمهيد:

واجهت الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط عدداً من التحديات الأمنية لسياستها الخارجية، ولعل أبرزها التحدي العراقي كدولة امتلكت النفوذ في منطقة الخليج العربي في أعقاب تحقيق النصر على إيران بعد الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988) وذلك في ضوء المتغيرات التي شهدتها النظام العالمي الجديد في عقد التسعينات.

ومن المعلوم أن العراق وقع معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفيتي في 9/4/1972، مما أدى إلى اخذ الولايات المتحدة الأمريكية موقف من العراق، وما زاد الأمر سوءاً قيام العراق بدعم الجماعات المسلحة الفلسطينية، وهي جماعة أبو نضال الفلسطينية والتي كانت على قائمة الخارجية الأمريكية لمجموعات الإرهاب، كما أن نتائج الحرب العراقية الإيرانية أدت إلى استهداف القوة العسكرية العراقية من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، والتي كانت تجد فيها عقبة واضحة للسيطرة على منطقة الخليج العربي، لذلك كانت الولايات المتحدة الأمريكية تفكر في إضعاف قوة العراق العسكرية حتى قبل الإجتياح العراقي للكويت.

إن الاحتلال العراقي لدولة الكويت في الثاني من آب 1990، والذي كان للولايات المتحدة دور رئيس في حشد تحالف دولي لإدانة العراق واستعمال القوة ضده لإخراجه من الكويت، وانتهت بإخراج القوات العراقية من الأراضي الكويتية، كان بداية للهيمنة الأمريكية في منطقة الخليج العربي لتنفيذ مشروعها التوسعي، ففي العام 2003 شنت الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وعدد من الدول الأخرى عدواناً على العراق، وبعد ذلك خرقاً واضحاً وجلياً لميثاق الأمم المتحدة، ويندرج دون أدنى شك تحت تعريف العدوان وفقاً لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 3314 لسنة

1974، وقد أدى هذا العدوان إلى احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق، كما أدى إلى اختلال في توازن القوى في منطقة الخليج العربي وبرز إيران كقوة إقليمية جديدة.

وتسعى هذه الدراسة إلى تناول الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق في العام 2003 والتي تسمى حرب الخليج الثالثة، حيث تبين دوافعها وأهدافها من خلال دراسة المصالح الأمريكية في العراق والمزاعم الأمريكية لشن هذه الحرب وبيان السند القانوني والشرعي للحرب. كما تسلط الضوء على نتائج الحرب وما تمخض عنها من احتلال العراق وتفكيك مؤسساته وتدمير قواته العسكرية، وبرز إيران كلاعب قوي في المنطقة وتحديدًا منطقة الخليج العربي، وما ترتب على ذلك من تأثيرات أمنية وسياسية واقتصادية واجتماعية على دولة الكويت، مما جعلها تتخذ خطوات إجرائية حمائية وأن تقف على مسافة واحدة بينها وبين إيران من خلال مشروعها النووي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في وجود تأثير مباشر لحرب الخليج الثالثة 2003 من الناحية السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية على دولة الكويت.

أسئلة الدراسة:

ستحاول هذه الدراسة الإجابة عن الأسئلة التالية:

- 1- ما الدوافع والأهداف لحرب الخليج الثالثة؟
- 2- ما السند القانوني والشرعي لحرب الخليج الثالثة؟
- 3- ما تداعيات حرب الخليج الثالثة على منطقة الخليج العربي؟
- 4- ما أثر حرب الخليج الثالثة على دولة الكويت من النواحي السياسية والأمنية

والاقتصادية والاجتماعية؟

أهمية الدراسة:

تناولت الدراسة مدى انعكاسات حرب الخليج الثالثة على دولة الكويت من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية من خلال الوقوف على أبعاد وخلفيات حرب الخليج الثالثة ونوايا الولايات المتحدة الأمريكية التي قادت هذه الحرب، والنتائج التي آلت إليها وتداعياتها على منطقة الخليج العربي.

وتكمن أهمية هذه الدراسة من كونها تعالج موضوعاً مهماً يتعلق بحرب مدمرة قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانتهت باحتلاله، وانعكاساتها على دولة الكويت من النواحي والسياسة والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والتي سيتم الحصول عليها من مصادرها. أما الفئات المستفيدة فهي:

- 1- الباحثون من خلال جعل الدراسة نواة لدراسات أخرى مشابهة.
- 2- المهتمون بالحروب كحرب الخليج الثالثة وتداعياتها الإقليمية والدولية.
- 3- توفر وجهة نظر للمختصين بالشؤون الدولية.

أهداف الدراسة:

تأتي هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- 1- الوقوف على دوافع وأهداف حرب الخليج الثالثة.
- 2- تجلية السند القانوني والشرعي لحرب الخليج الثالثة.
- 3- التعرف على تداعيات حرب الخليج الثالثة في منطقة الخليج العربي.
- 4- توضيح التأثيرات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي واجهتها الكويت بسبب تداعيات حرب الخليج الثالثة.

فرضية الدراسة:

تتعلق هذه الدراسة من فرضية مفادها أن حرب الخليج الثالثة شنتها الولايات المتحدة الأمريكية دون الرجوع الى مجلس الأمن مما يثير إشكالية في مدى شرعية الحرب ودوافعها وأهدافها وإنعكاساتها على دول الخليج العربي بشكل عام ودولة الكويت بشكل خاص.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: اقتصرت الدراسة على منطقة الخليج العربي وبالتحديد دولة الكويت.

الحدود الزمانية: سيتم تطبيق الدراسة على الفترة الممتدة (2003-2012).

محددات الدراسة:

- صعوبة التأكد من مصداقية الوثائق العسكرية والأمنية التي تتعلق بحرب الخليج الثالثة.
- صعوبة تقريب وجهات النظر بين مختلف الأطراف حول تأثيرات الحرب.
- عدم وجود معلومات واضحة حول حرب الخليج الثالثة.

مصطلحات الدراسة:

أمن الخليج العربي: التحديات الأمنية التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي مثل إثارة الاضطرابات الداخلية والخارجية في الفترة الممتدة منذ حرب الخليج الثالثة 2003، وتمتد الدراسة حتى عام (2012) (الحمد، 2004: 32).

ويعرف أمن الخليج إجرائياً بأنه: مدى قدرة دول الخليج العربي على حماية نفسها في ظل الوضع الدولي الجديد وفي ظل الخلافات والصراعات المختلفة.

حرب الخليج الثالثة: تعرف إجرائياً بأنها الحرب غير العادلة وغير الشرعية التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها على العراق كعدوان مبيت ولتدشين مشروع امبريالي جديد باحتلالها العراق 2003.

الإطار النظري:

إن الحالة العراقية وتفاعلاتها وتشابك العناصر المكونة لتلك التفاعلات هي حالة فريدة ونادرة الحدوث، لما لتلك الحالة من حراك وتفاعل وتأثيرات داخل دولة العراق وانعكاسات خارجية على دول الجوار والعالم، حيث تمتاز هذه التفاعلات بالتطور والتغيير المستمر وذلك لتغير نماذج العلاقات والقيم والأفكار والمفاهيم والنتائج المتبادلة بين أطرافه، وانطلاقاً من هذا التصور لما يجري في العراق، فقد فرضت الحالة عدة نظريات تخدم وتحلل وتدرس ما يجري داخل العراق من تفاعلات شمولية، وقد كان معظمها انعكاسات سلبية، وتأثير تلك الانعكاسات على دول الجوار، وعليه فقد تعددت النظريات المتعلقة بدراسة العلاقات الدولية والسياسية وذلك بتعدد المفكرين والمدارس السياسية، وفي هذه الدراسة سوف يتم تطبيق نظرية الصراع الدولي، وكذلك نظرية القوة في العلاقات الدولية، ونظرية إتخاذ القرار لأن الحرب كانت مخططة بناء على العديد من القرارات من الأطراف ذات العلاقة لتنفيذ حرب الخليج الثالثة، وهذه النظريات تقدم رؤيا كي يكون هناك تحليل علمي ومنطقي لما يجري داخل العراق وانعكاسات ما يجري على دولة الكويت، وستحاول الدراسة تحليل تلك النظريات للحالة العراقية كما يلي:

أولاً: نظرية إدارة الصراع الدولي: تتفرد ظاهرة الصراع الدولي بأنها ظاهرة متناهية التعقيد والتشابك في جميع مراحل تفاعلاتها، وسبب ذلك يعود إلى كثرة أبعادها وتعددتها وتداخل مسبباتها ومصادرها، علاوة على تشابك تفاعلاتها وتأثيراتها المباشرة وغير المباشرة، ولهذا فإن الصراع الدولي هو تنازع الإيرادات الوطنية الناتج عن الاختلاف في دوافع الدول، وفي تصوراتها وتطلعاتها وأهدافها الحالية والمستقبلية، وقد تتنوع مظاهره وأشكاله، فهناك الصراع السياسي والاقتصادي والمذهبي، وهنا لا بد من التعريف بأدوات الصراع التي قد تتدرج إلى أن تصل إلى أن تكون سلبية، مثل الضغط والحصار والاحتواء والتهديد (عبد السلام، 2004: 199).

إن تداخل أسباب ظاهرة الصراع الدولي والحروب قد جعل منها واحدة من أعقد الظواهر التي تفرزها هذه العلاقات، ويؤكد كوينسي رايت أحد المهتمين بالعلاقات الدولية هذه الحقيقة الأساسية، بقوله أن تلك الأسباب والدوافع للصراع الدولي تعود إلى الرغبة في السيطرة والتوسع ودعم نظام التحالفات الدولية ومضاعفاتها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وكذلك ضعف الاستقرار والنظام على المستوى الدولي العام والصراعات الاستعمارية للسيطرة على منابع الاقتصاد، واتخاذ الحرب والصراع كأداة رئيسية للسياسة القومية (الحمد، 2004: 45).

ويقول كوينسي رايت إن ربط المعنى التاريخي بظاهرة الصراع والحرب بين الدول يؤكد الاعتقاد المتأصل لدى علماء التاريخ من أن المستقبل هو امتداد وتطور للماضي، وأن عملية فرز الأحداث والتفاعلات وتصنيفها يؤكد ويعمل على التمييز بين الدوافع التي تقع من أجلها الصراعات والحرب وبين الأسباب الحقيقية التي تدفع لها، علماً بأن الأسباب الحقيقية لحالة الصراع الدولي تكمن خلف دوافع في معظمها لتكريس المصالح السياسية والاقتصادية، وهناك الكثير من الصراعات الدولية تحت ضغط المؤثرات والعوامل الأيديولوجية (Mayer, 2004: P23)، وتعكس هذه النظرية مدى قدرتها على التحليل والتمحيص في التفاعلات التي تجري بين الدول، وكذلك في استيعاب التباين والاختلافات التي تؤدي إلى الصراع الدولي في شتى المجالات السياسية والاقتصادية والإيديولوجية، والصراعات التي توججها التحالفات الدولية وما ينتج عن ذلك من تقاطع لمصالح الدول ومن خوفها على مكانتها وأمنها واستقرارها، وكذلك فإن هذه النظرية تحلل طبيعة النظام السياسي الداخلي لكل من الكويت والعراق، وكذلك فإن الاهتمام بالتفاعل الأمني والاستراتيجي من سباق تسلح بين الدول وكذلك من منظور للصراعات الناتجة عن ظروف المكان الطبيعي للدولة وما يحتويه من ثروات والتي في الغالب تعكس سلوك الدول الخارجي، والذي في معظمه يحتوي على أطماع توسعية واستعمارية وخاصة من قبل الدول العظمى (سلامة، 2000: 23).

ثانياً: النظرية الواقعية:

لا شك بأن المنهج الواقعي في العلاقات الدولية يعود إلى قناعات قديمة وإلى فترات زمنية بعيدة، وذلك للقناعات الراسخة والتي كانت لا تخضع للجدل بين المهتمين والتي تؤكد مفهوم القوة بكل أدواتها والتي كانت تحدد كيفية العلاقات بين الدول والشعوب، ولكن وفي العصور الحديثة فقد كان من أوائل من تحدثوا عن الفلسفة الواقعية المفكر الإيطالي مكيافيلي صاحب كتاب الأمير (THE PRINCE)، والذي بين فيه بأن القوة بكل أدواتها السياسية والاقتصادية هي الأساس في ثبات الدولة ومؤسسة الحكم، حتى وصل إلى استبعاد البعد الأخلاقي في السياسة حينما طرح مفهومه الشهير (الغاية تبرر الوسيلة)، ثم تبع ذلك الكاتب توماس هوبز والذي يعتبر من المؤيدين للفلسفة الواقعية وبشدة، والذي يؤكد فيه عامل القوة وأثره الواضح في رسم السياسة الداخلية للدول.

وقدم هانس موركنثاو والذي يُعتبر من أكثر المهتمين بالنظرية الواقعية تصوراً شاملاً لمفهوم القوة ودورها في رسم السياسة الدولية في كتابه الشهير (السياسة بين الأمم)، حيث يعتبر السياسة الدولية بمثابة صراع على القوة وهي علاقة بين من يمارسونها وبين من تمارس ضدهم، وهي تمنح من يمارسونها السيطرة على مكامن القوة لدى من تمارس ضدهم، كذلك فإنه مهما كانت الأهداف المادية لأي سياسة خارجية، كالحصول على مصادر المواد الأولية أو السيطرة على الطرق البحرية أو إجراء تغييرات إقليمية فهي تتطلب الإجراءات للسيطرة على الآخرين، وينظر موركنثاو إلى السياسة الدولية على أنها عملية توفيق بين المصالح القومية للدول، وعليه فإن فكرة المصالح القومية تفترض وجود عالم مسالم، كما لا تفترض حتمية الحرب، وتعني المصلحة القومية الحفاظ على البقاء القومي، بما في ذلك الدفاع عن الكيان المادي والسياسي والثقافي للدولة، حيث أن هذه المصلحة بالذات تمثل هدفاً أساسياً لا يمكن التنازل عنه أو المساومة عليه (الحمد، 2004: 45).

وترى الدراسة أن هذه النظرية تمثل حقيقة الصراع الذي دار بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق في حرب الخليج الثالثة والتي كرست مفهوم القوة في العلاقات الدولية.

ثالثاً: منهج إتخاذ القرار:

تركز هذه النظرية على عملية صنع القرار السياسي الخارجي كأساس لتفسير السياسة الخارجية، إذ أنها تساعد على تحديد كيف تعمل الدولة (أو صناعات القرار) ولماذا تعمل كما هي حيال موقف دولي معين وتركز أيضاً على البحث في الكيفية التي تتفاعل بها النظم القومية (الدول) مع المؤثرات التي تأتيها وتتعرض عليها من النظام الدولي الذي تعمل في إطاره، كما تحاول التعرف على الكيفية التي يعبر بها هذا التفاعل مع الواقع الدولي نفسه من خلال اتخاذ قرارات خارجية محددة تبرز بها الدول اتجاهاتها وتدافع بها عن مصالحها ازاء الأطراف الخارجيين الذين يتفاعل معهم. إن أهمية هذه النظرية تكمن أيضاً في كيفية تغيير الأهداف، بالإضافة إلى وضع الطرق المناسبة للرد على المعلومات من أجل أن يكون النظام مهيباً في بيئة متغيرة. وإن إيجاد نظام خدمة ذاتية حقيقي يمكن أن يكون قادراً على الحصول على معلومات دقيقة من أجل أن يتمكن من وضع الياته وأهدافه لمواجهة التفسيرات في البيئة.

وتدرس هذه النظرية العلاقات الدولية ليس على أساس الدول بصورتها المجردة وإنما على أساس دراسة الدولة من خلال صناعات قراراتها، إذ يتم تحديد الدولة بصناعات قراراتها الرسميين. فهم يعملون باسم الدولة، ومن ثم فإنّ الدولة تعني صناعات قراراتها. فالدولة (أ) هي لاعب تترجم سياسات وقرارات صناعات قراراتها الذين هم بمثابة لاعبين. والنظرية لهذا تركز على الأفراد الذين هم صناعات قرارات الدولة، وعلى إعادة بناء الموقف كما تم تحديده بواسطة صناعات القرار، الذي يعد مسألة رئيسية يمكن أن يساعد لتحليل سلوك هؤلاء الرسميين.

وفي التركيز على سلوك الأفراد والمسؤولين عن اتخاذ قرارات السياسة الخارجية فإنه يصبح من الممكن تطبيق مبادئ ونظريات علم النفس وصولاً إلى فرضيات جديدة في مجال التحليل المتكامل لحقائق السياسة الدولية وذلك باعتبار السلوك الإنساني هو محصلة العديد من العوامل النفسية المعقدة كالذواضع والمشاعر والتصورات، والتنبؤات المتعلقة بالمستقبل، وأيضاً باعتبار ان هذا السلوك يجمع بين الجانبين العقلاني وغير العقلاني (ناصوري:2005،10)

ثالثاً منهج التحليل التنظيمي: تستخدم الدراسة المنهج التحليلي وذلك لبيان أثر المتغيرات الخارجية على طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين وذلك على مستويين: المستوى الأول من خلال تأثيرها على صناعات القرار في تقديرهم للمصلحة الوطنية والمستوى الثاني من خلال تأثيرها على سلوك السياسة الخارجية والعلاقات الثنائية للدولة، إذ تلعب المتغيرات المحيطة بكلتا الدولتين والتي تمارس تأثيراً على صناعات القرار في تقديرهم للمصلحة الوطنية والتأثير على السياسة الخارجية للدولة وعلى طبيعة علاقاتها الثنائية لتحقيق مصالحها، فعلى الرغم من أن منهج المصلحة الوطنية يؤكد على عدم تغير المصلحة الوطنية بتغير الأشخاص أو القيادات مهما كانت الظروف والأحوال، كونها تحتل المقام الأول في علاقات الدولة الخارجية وإن إدامتها وتعزيزها هي هدف وغاية السياسة الخارجية، لذا فإن سلوك الدولة الخارجي قد يتغير من أجل الحفاظ على المصلحة الوطنية ومن هنا فإن الدراسة ستستخدم المنهج التحليلي والمصلحة الوطنية لتحليل أثر بعض المتغيرات على اتخاذ القرار تجاه طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين ومحاولة استشراف مستقبل هذه العلاقات في ظل التطورات الدولية الراهنة وتحليل أثر المحددات الداخلية على السياسة الخارجية لكل منهما تجاه الآخر، حيث تنتج كل دولة نحو تحقيق مصالحها الوطنية إلى إقامة علاقات خارجية مع الدول الأخرى (التل، 2003: 5).

الدراسات السابقة:

أولاً الدراسات العربية:

- دراسة شعبان (2003)، بعنوان "المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي": تقدم هذه الدراسة عرضاً للمفارقات والإشكاليات القانونية والسياسية الخطيرة التي رافقت هذا المشهد، وأن ثمة واقعاً جديداً قد نشأ بفعل الاحتلال، وقد أصبح من الضرورة عدم إهمال الجانب القانوني تحت مبررات المتغيرات والواقعية السياسية، حيث أن ابرز المفارقات التي واجهت المشهد العراقي هي تفكيك وإلغاء الدولة العراقية، بعد أن كانت تهيمن بصورة تكاد تكون مطلقة على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمهنية، حيث تعرض الاستقلال الوطني إلى الضياع بفعل الاحتلال الأمريكي- البريطاني، وتبين الدراسة أن مشهد الاحتلال للعراق والذي أذاب سيادة الدولة وضاع الاستقلال الوطني، حيث ساهم ذلك في غياب الأجهزة الأمنية والعسكرية وفكك الأجهزة الشمولية للدولة، حيث اتبع ذلك في انعدام الأمن والاستقرار في العراق وانعكس ذلك على الدول المجاورة للعراق.

- دراسة محمود، التقرير الاستراتيجي العربي (2003-2004)، "احتلال العراق يفرز فوضى داخلية وتوترات إقليمية": تبين هذه الدراسة الأهمية الكبرى التي اكتسبها التقرير الاستراتيجي في ضوء التحولات الإقليمية والدولية الضخمة، التي أفرزها الاحتلال الأمريكي للعراق، والتي يتناولها التقرير بالرصد والتحليل باعتبارها واحدة من القضايا المحورية التي تؤثر بقوة علي اتجاه تطور النظام الدولي في الفترة القادمة، وفي الوقت نفسه يبين التقرير منهجه الريادي في المعالجة الشاملة للقضايا البارزة على المستويات الدولية والإقليمية والعربية، حيث بينت الدراسة أن حرب العراق شكلت نقطة تطور بالغة الأهمية في العلاقات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة، وتتجاوز دلالات هذه الحرب السياق الإقليمي الضيق ليطول تأثيراتها العام بأسره، كما تحدثت الدراسة عن التقرير الاستراتيجي الذي استحوذ على قسم خاص عن الأزمة العراقية، انطلاقاً من أن تفاعلات المسألة

العراقية فرضت ذاتها بقوة على الساحة الدولية في فترة ما بعد الإطاحة بنظام صدام حسين واستحوذت على حيز كبير من الاهتمام الدولي والإقليمي والعربي.

- دراسة شكارة (2005)، بعنوان " حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها

الإستراتيجية الإقليمية": تبين هذه الدراسة مدى تعاطف دور الهيمنة السياسية والقوة العسكرية الأمريكية على الصعيد العالمي، وكذلك فإن الإدارة الأمريكية تحاول أن تثبت للعالم بأنها القوة الأوحد في العالم بعد اندحار الاتحاد السوفيتي، حيث إن تحقيق الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي سيتأثر بدرجة النجاح الذي تحرزه في تعزيز مصالحها وتواجدها في العراق ومنطقة الشرق الأوسط لضمان أمن إسرائيل، حيث سيعزز مفهوم التفوق الأمريكي العسكري على العالم مفهوم الديمقراطية على الطريقة الأمريكية وسيمنع ظهور أي قوة عسكرية في أي مكان في العالم، وعلية فإن الهدف الرئيس للإدارة الأمريكية هو تغيير النظام العراقي وتنصيب نظام يتواءم وأهداف ومخططات تلك الإدارة، باعتبار أن كل ما يجري هو جزء من رسالة عالمية لتحرير الشعوب من الحكومات الفاشلة والحكام الطغاة على رأي الإدارة الأمريكية ووفقا لما تقتضيه مصلحتها العليا.

- دراسة حاتم (2006)، بعنوان "إشكالية المأزق العراقي": تتحدث هذه الدراسة عن المأزق

العراقي الديموي بسبب التركيبة القومية والمذهبية والعرقية والإثنية للمجتمع العراقي، التي كانت طيفاً منسجماً منتجاً، ومن المفروض أن يبقى هذا النموذج نوراً معرفياً وحضارياً يهتدي به أبناء العراق وشعوب المنطقة، فحواله الطامعون والمحتلون إلى كيانات متناحرة فيما بينها، وكل منها يحاول أن يحقق تطلعاته وأهدافه عن طريق التحالف واقتسام الأدوار مع بعض الدول المجاورة أو الحصول على الاستقلال، حيث يقول الباحث في دراسته: إن الإسلام السياسي الشيعي يعزز علاقاته ويوطدها بدولة إيران لقرب التركيبة المذهبية فيما بينهما، وكذلك فإن الأكراد في الشمال يتسارعون لتحقيق الاستقلال أو تفعيل الفدرالية لهم لتشكيل حكومة كردية تعنى بشؤونهم وتحقق تطلعاتهم ورؤاهم المستقبلية، كذلك تحدثت الباحثة عن ميول التيار الإسلامي السني للتفاعل مع الأردن والسعودية ومصر واليمن لتحقيق

أهدافهم والحفاظ على هويتهم لدرء المخاطر التي أصبح المجتمع السني يتعرض لها، وكذلك فإن الأقليات تبحث جاهدة لإثبات وجودها وتحقيق مصالحها والحفاظ على هويتها وضمان مستقبلها والحصول على مزايا أمنيّة وحقوقية أسوة بالأقليات الأخرى.

ثانياً الدراسات الأجنبية:

- دراسة ماير (Mayer, 2004)، المعنونة ب"الأمن القومي لخرافة القومية الوطنية السبب الذي يجعل إيران تريد امتلاك أسلحة نووية": هدفت الدراسة إلى الكشف عن دوافع إيران لامتلاك الأسلحة، وأظهرت الدراسة أن هذه الدوافع تتمثل في ثلاث نقاط هي:

أولاً: التهديدات الخارجية التي تدفع إيران لامتلاك رادع نووي.

ثانياً: الحكومة الإيرانية تدفع وتحفز أفرادها على امتلاك الأسلحة النووية.

ثالثاً: بناء البنية التحتية النووية الإيرانية والمنافسة ضد المنظمات الأخرى من أجل مصالحهم الذاتية الخاصة، ترتبط ارتباطاً وثيقاً في استمرار تطوير الأسلحة النووية.

ولذلك توصي الدراسة بتوصيات هي: أولاً: نقترح أنه على الولايات المتحدة محاولة جديدة لإنشاء منظمة أمن خليجية متضمنة إيران والحكومة العراقية الجديدة، لبناء بيئة أمن جماعي خالية من الأسلحة النووية. ثانياً: إن على واشنطن بناء تحالف متعدد الأطراف تتضمن أنشطة الانتشار الإيراني في حين تقدم حوافز اقتصادية لإيران في حال تم نزع السلاح منها. ثالثاً: ينبغي أن تعمل الولايات المتحدة لتشويه سمعة الأمن النووي الإيراني من خلال تعزيز مناقشة عامة داخل إيران على تكاليف الأسلحة النووية، وذلك من خلال استخدام وسائل الإعلام التي تديرها الولايات المتحدة الأمريكية.

- دراسة غالبريث (2007)، بعنوان "نهاية العراق": جاءت الدراسة لتلقي الضوء على الطريقة التي خططت بها إدارة الرئيس بوش الابن لاحتلال العراق، وكيف كانت مقتنعة بالقضاء على نظام صدام حسين، وجعل العراق نموذجاً يقصد منه ترويع الدول المارقة بما فيها إيران وكوريا الشمالية وسوريا، من أجل دفعها إلى التخلي عن برامج أسلحة الدمار الشامل التي تسعى لإنتاجها، فضلاً عن

دعمها بعض المتطرفين الذين يعادون الولايات المتحدة الأمريكية، وقد توصل الباحث إلى أن التجربة الأمريكية في العراق لم ينجح في ثني إيران وكوريا الشمالية عن الاستمرار في برامجها، كما الذين وضعوا إستراتيجية شن الحرب على العراق لم يأخذوا في بعين الاعتبار النتائج المترتبة جراء المضي في الاحتلال وفق ما خطط له، ولم يكن في حساباتهم ما سينتج منه من تداعيات الفشل في تجربة الاحتلال إذا ما وقعت، إذ لم تكن لديهم خطط لبناء الحياة السياسية وفق التوجهات المعلنة قبل الحرب، مع عدم حساب بروز أدوار لعناصر من النظام القديم لشن عمليات حرب العصابات المضادة والناجحة التي أتعبت الجانب المحتل.

ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة:

تناولت الدراسات السابقة جوانب تحليلية لآثار وتداعيات حرب الخليج الثالثة على الأصدقاء المحلية والإقليمية والدولية، في حين ستركز هذه الدراسة تحليل جوانب حرب الخليج الثالثة وانعكاساتها على دولة الكويت من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والأمنية والسياسية، في ظل تزايد تداعيات هذه الحرب وظهور معلومات جديدة بعد أن كانت مخفية فترة من الزمن، وهو ما لم تقم به دراسة سابقة على حد علم الباحث، مما يشكل إضافة جديدة للمكتبة العربية في حقل السياسة الدولية.

منهج الدراسة:

ستعتمد هذه الدراسة على منهجين لهما علاقة بموضوع الدراسة: الأول المنهج الوصفي التحليلي بوصفه أنسب المناهج لوصف حرب الخليج الثالثة دوافعها وأهدافها ونتائجها، كما يساعد هذا المنهج في وصف وفهم تأثيرات الحالة العراقية والمشهد الذي يجري داخلها من أسباب فقدان الأمن والاستقرار والتفاعلات السلبية داخل العراق ومدى انعكاساتها على الدول المجاورة، وتحليل الآثار السياسية الأمنية والاقتصادية والاجتماعية على دولة الكويت، كما سيتم استخدام منهج إتخاذ القرار وذلك للإشارة إلى قرار شن الحرب على الحرب .

الفصل الثاني

حرب الخليج الثالثة 2003 (الدوافع والأهداف والشرعية)

إن احتلال العراق للكويت في العام 1990 يعد أول تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج، لذلك رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن دولة العراق تسعى للسيطرة على منطقة الخليج العربي التي يوجد فيها مخزون نفطي هائل، سيؤدي إلى إحكام سيطرته على تحديد أسعار النفط مما يؤثر سلباً على الدول المتقدمة صناعياً. وهذا بالتالي سيؤدي بشكل مباشر إلى تهديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي، كما أن امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل سيؤثر على أمن دول الخليج العربي، وبالتالي أمن دول العالم قاطبة لذلك فإن امتلاك العراق (محور الشر) كما سمته أمريكا لأسلحة الدمار الشامل، سيعرض مصالح الولايات المتحدة الأمريكية للخطر، وهذا ما زاد من الضغط المتواصل لتدمير أسلحة الدمار الشامل في العراق، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية لتدمير العراق واحتلاله رغم ثبوت عدم صحة هذه المزاعم (هيكلم، 2004: 9).

إن الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق عام (2003) يفسر طغيان الأهداف السياسية، لا سيما وأنه انتهى بسيطرة الولايات المتحدة وبريطانيا على العراق وإسقاط نظامه السياسي في التاسع من نيسان 2003، وقد جرى تفسير الموقفين الأمريكي والبريطاني من العراق ابتداءً من مواقف شخصية ضد الرئيس العراقي السابق صدام حسين نفسه، إلى مواقف تاريخية ضد الدور العراقي والحضارة العربية الإسلامية والإسلام كدين وما إلى ذلك. وقد جاء كثير من التحليلات السياسية ليضع العراق والولايات المتحدة وحليفاتها بريطانيا، في حالة صراع كامل سياسياً واقتصادياً وثقافياً وحضارياً واستراتيجياً، وربما يكون التفسير السياسي لهذا التدخل أكثر دلالة من التفسير القائم على

أساس نظرية الحرب العادلة، والتي تبين سابقاً أنها لا تفسر بحال ما حدث في العراق، وأنها لم تكن حرباً عادلة بأي معيار أو وفقاً لأي مبدأ من مبادئها.

من الناحية الاقتصادية فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة هيمنتها المطلقة على نفط العرب جميعه، وتطوير كامل لإيران (علوان، 2004: 22؛ الزواهره، 2004: 25). أما من الناحية العسكرية فبررت أمريكا حربها على العراق، بأن أمن الجيوش الأمريكية وأمن الدول الصديقة والحليفة لأمريكا مثل إسرائيل يتعرض للخطر (بيرسون، 2002: 24؛ سالم، 2003: 98). أما من الناحية السياسية فقد هدفت الإدارة الأمريكية تغيير بعض معالم أو أسس النظام العربي، باعتباره نظاماً إقليمياً ناشئاً منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية، أي أن للنظام العربي علاقة بالأمم المتحدة ينظمها الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة (المواد 52، 53، 54)(الدسوقي، 2005: 35).

إن البحث في حرب الخليج الثالثة تقتضي دراسة المصالح الأمريكية، والوقوف على إلى الأهداف الإستراتيجية التي تسعى الإدارة الأمريكية لتحقيقها، ودراسة المزاعم الأميركية لشن الحرب، كما تقتضي دراسة موقف الأمم المتحدة من الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله، وفق المعاهدات والاتفاقيات الدولية وميثاق الأمم المتحدة وقراراتها بشأن العراق، فضلا على أنها الجهة التي يناط بها تطبيق القانون الدولي.

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول هذا الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: دوافع وأهداف الحرب.

المبحث الثاني: الأسانيد القانونية والشرعية للحرب.

المبحث الأول

دوافع وأهداف الحرب

لقد أدرك الغرب منذ أمد بعيد أهمية الموقع الجغرافي للوطن العربي وخاصة منطقة الشرق الأوسط، لما يمتاز به من موقع استراتيجي ووفرة في الإمكانيات الاقتصادية الهائلة والثروات النفطية، والبعد الحضاري ووجود الإسلام فيه يعد كطاقة روحية، يشكل خطراً على مصالحه، لذلك بذل جهوداً كبيرةً لتحجيم الوطن العربي واحتواء أقطاره، وإبقاء عنصر التجزئة فيه، والعمل على تفتيته وجعله هدفاً مستمراً لمخططاته. ومما ساعده على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وتشنت القوى العربية، واحتلال العراق عام 2003. وقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج في أجندتها السياسية، حيث أعلن الرئيس الأمريكي في ذلك الوقت "جيمي كارتر" بوضوح، أن أية محاولة من أية قوة خارجية للسيطرة على منطقة الخليج، ستكون بمثابة تهديد للمصالح الحيوية للولايات المتحدة، وستواجه بكافة الوسائل بما في ذلك القوه العسكرية، وبذلك تحددت إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة تجاه منطقة الخليج العربي، وعرفت هذه الإستراتيجية بـ(مبدأ كارتر)^(*)، وعلى ضوء هذا التصريح برزت أهمية تشكيل قوة عسكرية خاصة تعرف باسم (قوات التدخل السريع)، يسند إليها عمليات التدخل الأمريكي في الخارج، وبالأخص المنطقة الغنية بالنفط أي منطقة الخليج العربي.

لقد استندت الدعاوى التي من أجلها شنت الولايات المتحدة الأمريكية حملتها العسكرية على العراق، على جملة من المبررات وهي (عبد الجواد، 2003: 279):

- نزع أسلحة الدمار الشامل في العراق.

(*) أكد كارتر تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على مقاومة أي خطر يهدد الخليج العربي بما في ذلك استخدام القوة العسكرية، وهذا يؤكد ما قامت به الولايات المتحدة الأمريكية عندما قامت باحتلال العراق حفاظاً على مصالحها.

- إيقاف دعمه لشبكات الإرهاب الدولي أو تنظيم القاعدة.

- تحرير العراق من حكم مستبد ديكتاتوري.

لقد اتخذت إدارة الرئيس بوش الابن موقفاً أكثر تشدداً ضد العراق ورئيسها صدام حسين، وعليه فقد وضع الرئيس الأمريكي بوش الابن على رأس أولوياته تغيير النظام العراقي في إطار الحرب الجديدة على الإرهاب (جوبجوري، 2003: 27). وانتهت الحرب كما هو معروف بإسقاط النظام، دون أن يتضح لغاية الآن شكل النظام المقبل في العراق (محمد، 1999: 74). وقد استندت الولايات المتحدة في احتلالها للعراق امتلاكه لأسلحة دمار شامل، أو سعيه لامتلاك هذه الأسلحة، ومن احتمال تقديم هذه الأسلحة إلى منظمات إرهابية، وقد تستخدم هذه الأسلحة ضد الولايات المتحدة الأمريكية.

سيتناول هذا المبحث دوافع وأهداف الحرب الأمريكية على العراق من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: المصالح الأمريكية في العراق.

المطلب الثاني: حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل.

المطلب الثالث: دعم النظام العراقي للإرهاب الدولي.

المطلب الأول

المصالح الأمريكية في العراق

صممت الولايات المتحدة الأمريكية حماية مصالحها الإستراتيجية بعد الحرب العالمية الثانية، وقد بلغ هذا التصميم ذروته في العام 1947 عندما أعلن الرئيس ترومان خطته التي حملت اسمه، لإحداث تنمية في دول العالم الثالث المهتدة بالسقوط، وذلك لضمان ولاء هذه الدول للولايات المتحدة الأمريكية لزيادة الخناق على الاتحاد السوفيتي^(*)، ومن أجل تنفيذ مخططاتها سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد اتفاقية ثنائية في العام 1954 مع العديد من الدول من ضمنها العراق لإحداث التنمية في دول العالم الثالث (المبيضين، 2006: 20).

لقد جاءت حكومة أيزنهاور والتي أكدت على ضرورة إعطاء المساعدات الاقتصادية والعسكرية لأي دولة من دول منطقة الشرق الأوسط لحمايتها من الاتحاد السوفيتي العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية، وقد دخلت العلاقات بين العراق وأمريكا مرحلة جديدة خاصة بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، حيث أصبحت العلاقات بين البلدين تتطور بحسب ميزان القوى في ساحات الحرب (مقلد، 1988: 197).

وبالرغم من الخسائر التي لحقت بالولايات المتحدة الأمريكية بسبب انهيار نظام الشاه، فإن إيران بقيت تمثل أهمية إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، ولكن دور إيران المناهض للولايات المتحدة الأمريكية وتناقض أهداف كل من العراق وإيران، فإن ذلك دفعها للميل نحو العراق، كما أن العراق سعى لكسب ود الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا التحول في السياسة الأمريكية ظل

(*) مبدأ ترومان: أعلن عنه هاري ترومان في 21-3-1947 وينص على "انه حين يهدد العدوان مباشرة كان أو مداورا أمن الولايات المتحدة الأمريكية وسلامتها، فعندئذ يكون لزاما على الحكومة الأمريكية أن تقوم بعمل ماء لوقف هذا العدوان".

متبايناً مع التطور الأمريكي السابق نحو العراق، الذي ظل محكوماً بقيود العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية (Moss, 1984, p.24).

إن الحرب العراقية الإيرانية وفّرت على الولايات المتحدة الأمريكية مخاطر التدخل العسكري في إيران، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية استغلت الخطر النووي الإيراني لتعزيز تواجدتها في منطقة الخليج وتحقيق مصالحها الإستراتيجية (خليل، 1991: 160)، حتى أن البعض ذهب إلى تورط أمريكا في إغراق العراق في حرب استنزاف مع إيران، حيث كان لها مصلحة في زعزعة نظام الحكم الإسلامي في إيران، لذلك عمدت إلى إطالة أمد الحرب من خلال إمداد العراق بالسلاح والسماح لإسرائيل بإمداد إيران بالسلاح^(*)، ودون تمكين أي من الطرفين من الانتصار، وذلك كي تستطيع الولايات المتحدة الأمريكية ترتيب أوضاعها في منطقة الخليج العربي، بحيث تصبح القوة الوحيدة المسيطرة على منطقة الخليج العربي (مقلد، 1985: 530).

لذلك قامت الولايات المتحدة الأمريكية بوضع خطة في إطار تحقيق إستراتيجيتها تتمثل في (بروان، 2004: 40):

1. العمل على عدم تمكين كل من العراق وإيران من امتلاك أي قدرة لتهديد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي.
 2. اللجوء لخيار استخدام القوة العسكرية لحماية مصالحها في منطقة الخليج العربي.
 3. إنهاء تحالف العراق مع دول مجلس التعاون الخليجي الذي فرضته أخطار التهديد الإيراني^(*).
- إن طبيعة التصرف الأمريكي كانت تتطلب إظهار المقدرة على تحقيق أهدافها في المنطقة العربية والتي تتلخص في (أبو رمان، 2007: 70):

(*) وهذا ما يدعى بفضيحة إيران جيت والتي من خلالها أمدت إسرائيل إيران بالأسلحة في آب / أغسطس 1985.
 (*) هي الدول التي تقع في منطقة الخليج العربي وهي (السعودية والكويت والبحرين وقطر وعمان والإمارات العربية المتحدة)، والتي تتعاون فيما بينها في النواحي الاقتصادية والأمنية والسياسية.

1. حماية مصادر الطاقة واستمرار تدفقها.
 2. حفظ أمن الكيان الصهيوني وسلامته.
 3. تأمين وجود متواصل للقوات الأمريكية في منطقة الخليج العربي.
- ولتحقيق هذه الأهداف سعت الإدارة الأمريكية إلى:

أولاً: تدمير القوة العسكرية العراقية

إن خروج العراق منتصراً في حربه مع إيران أدى إلى جعله قوة كبرى في منطقة الخليج العربي ضمن المحيط الإقليمي، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية إلى محاولة هدم العلاقات العراقية مع دول مجلس التعاون الخليجي، وقد كان لها ذلك، فوجد العراق نفسه في مواجهة مع كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي، الأمر الذي دفع العراق لاجتياح الكويت في 2/8/1990، مما أعطى المبرر للولايات المتحدة الأمريكية لاستخدام القوة ضد العراق (بدران ودوره، 1991: 51).

وقد حدث خلاف بين العراق والولايات المتحدة الأمريكية عندما أقدم العراق على احتلال الكويت في العام 1990، فشنت الولايات المتحدة الأمريكية حرباً مع حلفائها بما يسمى بحرب تحرير الكويت وعملية عاصفة الصحراء، وأطلق العراق عليها في ذلك الوقت بأسم المعارك، رغم أن سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية (غلاسي) أكدت للرئيس العراقي صدام حسين بأن الولايات المتحدة الأمريكية غير راغبة في التدخل بمشاكل الجوار (العبيدي، 2003: 25). ومع ذلك شنت أمريكا الحرب على العراق، مما أكد أن العراق أصبح مستهدفاً من القوى الكبرى، حيث أن العراق يسيطر على ثلث نفط العالم، مما أدى إلى قيام الولايات المتحدة بإستنفار العديد من الدول في أنحاء العالم لتسخير قواها العسكرية لتدمير القدرة العسكرية العراقية، في إطار إدعائها بحماية المملكة العربية السعودية وتحرير دولة الكويت (مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 1991)، وبسبب

الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق عام 1991، فإن العراق فقد أكثر من 60% من قدرته العسكرية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية فرضت العديد من الترتيبات بعد الحرب تمثلت في (www.gulfissues.net):

1. العمل على تدمير قدرة العراق العسكرية من خلال عدد من القرارات الدولية منتهية بذلك حالة اختلال التوازن الاستراتيجي كالقرار رقم 687.
2. أخذ الخبراء الإستراتيجيون في الولايات المتحدة الأمريكية يركزون على اعتبار النفط جزءاً من إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية.
3. إصدار الولايات المتحدة الأمريكية عدداً من القرارات للدول الخارجة عن القانون كالعراق وسوريا.

لقد أدت الحرب إلى تدمير بنية الجيش العراقي بعد تحرير الكويت، كما كانت الحكومة العراقية في أضعف حالاتها، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية إلى تشجيع العراقيين بالقيام بثورة ضد النظام العراقي، معللة أنها ما جاءت إلا لتحرير الكويت، وقد نشرت جريدة هيرالد تريبيون بتاريخ 1991/5/20 الخطوط العامة للإستراتيجية الأمريكية، التي ورد فيها "أن أمريكا لن تسمح لأي قوة أخرى في العالم أن تنافسها على أن تكون القوة الوحيدة" (حسيب، 2004: 58)، وكان هذا التصور يعكس طبيعة الدور الأمريكي الراغب في الهيمنة، وإيداناً بأن هناك مسؤولية أمنية عالمية الطابع وفقاً للتوجه الأمريكي (العفيفي، 2003، ص33).

وقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية مهمتها في تدمير القدرات العسكرية والاقتصادية للعراق، من خلال تنفيذ قرارات الشرعية الدولية الخاصة بتدمير أسلحة الدمار الشامل، بغرض الحصار الاقتصادي على العراق، وتقديم الدعم لجميع فئات المعارضة داخل وخارج العراق لإسقاط النظام

العراقي، إلى أن وصل العراق إلى درجة الفقر والدمار بسبب نظام العقوبات الصارم (مركز الدراسات الإستراتيجية، 1999: 60).

ثانياً: السيطرة على النفط العراقي

سعت الولايات المتحدة الأمريكية للحصول على امتياز النفط العراقي، والذي كان يكلف أقل تسع مرات من كلفة النفط الأمريكي، وقد اتخذت الولايات المتحدة الأمريكية أساليب عدة في إطار تحقيق مصالحها ومن هذه الأساليب (شندر، 1995: 17):

1. إيقاف تصدير النفط العراقي.

2. خفض سعر النفط العالمي.

ازداد اهتمام القوى الدولية بمنطقة الخليج العربي وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، خاصة بعد اكتشاف النفط في ظل تصاعد الاستهلاك الدولي للنفط، والذي كان يستخرج بكميات أكثر وبكلفة أقل، لذلك أصبح النفط محورياً للقضايا السياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، وله تأثير واضح على كثير من مجريات الأمور في العديد من دول العالم (الجهيني، 2002: 100). وقد ازداد الاهتمام بنفط منطقة الخليج العربي في ظل التراجع المستمر في الاحتياطي النفطي في دول العالم وازدياد كمياته في منطقة الخليج العربي، وقد بلغ احتياطي النفط في منطقة الخليج العربي (370) مليار برميل في العام 1982، وتضاعف إلى (661) ملياراً في العام 1992، وفي العام 2011 كان (700) مليار برميل من النفط الخام، أي ما نسبته (66%) من الاحتياطي العالمي للنفط (Ausubel, 2011, p.166-200).

ويستعرض الجدول التالي حجم الاحتياطي النفطي:

الدولة	برميل من النفط الخام
السعودية	261.6 مليار.
العراق	112.5 مليار.
الإمارات	97.8 مليار.
الكويت	96.5 مليار.
قطر	15.2 مليار.
عمان	5.5 مليار.

المصدر: (Statistical Review of World Energy, 2010)

فضلاً عن النفط يشكل ثروة نقدية حيث ازدادت أسعار النفط في الآونة الأخيرة، مما يعني أن السعر للاحتياطي النفطي في منطقة الخليج يزيد عن (84) تريليون دولار، وهو مبلغ كبير يزيد على إجمالي الناتج القومي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وألمانيا، كما أن كلفة استخراجة تعد زهيدة مما يمكن العديد من الدول الصناعية الحصول عليه بسعر مناسب، وقد ازداد استهلاك الولايات المتحدة الأمريكية للنفط في الوقت الحالي، حيث أصبحت تستورد أكثر من (18) ملايين برميل نفط يومياً، وهو أكثر من ثلثي احتياجاتها النفطية (The US is Running of Energy, 2011, p.34).

كما ازداد اهتمام الشركات النفطية الأمريكية الكبرى بالنفط العراقي، وذلك بسبب العديد من الأسباب والتي تتمثل في (الريس، 2009: 15):

- وجود احتياطي نفطي كبير في العراق يقدر بأكثر من (112.5) مليار برميل، وهو ما يشكل (11%) من الاحتياطي العالمي، ومع مزيد من عمليات التنقيب يمكن أن يصل الرقم إلى (332) مليار برميل، الأمر الذي يعطي لنفط العراق مرتبة الصدارة في العالم.

- انخفاض كلفة إنتاج البرميل من النفط العراقي.

وقد امتاز النفط العراقي بالعديد من الامتيازات وهي (الريس، 2009: 16):

1. ارتفاع نسبة الاحتياطي من النفط مقارنة بالعديد من الدول الأخرى، والتي بدأ نضوب النفط فيها.

2. استفادة العديد من الشركات الغربية من إستخراج النفط، حيث شكل نفط العراق مصدر ثراء لها.

3. تميّز آبار النفط العراقية بغزارة الإنتاج، حيث يبلغ إنتاج البئر الواحد أكثر من (1350) برميل يومياً.

وبالرغم من إخفاء الولايات المتحدة الأمريكية لأطماعها بنفط العراق، وأن هدفها من شن حملة عسكرية ضد العراق هو نزع أسلحة الدمار الشامل، والذي يمثل خطراً حقيقياً ضد أمن الولايات المتحدة الأمريكية، ويمكن توظيف النفط في سبيل تحقيق ذلك، إلا أن الهدف الحقيقي من هذه الحملة كان السيطرة على نفط العراق، ورغم محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إخفاء أهدافها الحقيقية للحملة على العراق، فإن لورانس ليندسايب مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الاقتصادية، قد صرح في (سبتمبر 2002) بأن النفط هو الهدف الأسمى لشن الولايات المتحدة الأمريكية حرباً مسعورة على العراق، ويشكل هذا التصريح صراحة غير معهودة من المسؤولين الأمريكيين (www.aljazeera.net، www.annabaa.org). إذاً كان الهدف الحقيقي لهذه الحملة الظالمة هو الحصول على الاحتياطي النفطي في العراق، الأمر الذي سيوفر للولايات المتحدة الأمريكية مخزوناً نفطياً كبيراً يمكن لها من خلاله، أن تسيطر على الاقتصاد العالمي وتحقيق السيادة على دول العالم (الحسيني، 2001: 45).

لقد شكل النفط قوة اقتصادية للعراق، وزاد من أهميته الإستراتيجية، وجعله محورياً للصراع السياسي في العالم، وقد أجمع العديد من الباحثين على أن مستقبل العالم الحر والدول الصناعية مرتبط بحقول النفط الغنية في بلدان الشرق الأوسط، وهو القول الذي تعزز مع تنامي حركة الاكتشافات النفطية، التي أكدت أن دول الخليج العربية والعراق تمتلك أكبر احتياطي نفطي في دول العالم (نصرة، 2003: 32-33).

المطلب الثاني

حيازة العراق لأسلحة الدمار الشامل

زعمت الولايات المتحدة وبريطانيا أن دافعهما إلى شن الحرب هو نزع أسلحة الدمار الشامل من العراق وإنهاء النظام الحاكم فيه. يشار إلى أن وزير الخارجية الأمريكي كولن باول قال في خطابه في جلسة مجلس الأمن: "إن الأدلة التي في حوزة واشنطن بالإضافة إلى مواصلة بغداد لعبة القط والفأر مع المفتشين تشير إلى أن العراق أصبح على طريق الحرب" بالرغم مما أثبتته تقارير اللجنة الدولية للتفتيش ولجنة الوكالة الدولية للطاقة الذرية من عدم وجود مثل هذه الأسلحة في العراق، ولما صرح به قادة القوات الأمريكية والبريطانية الغازية من أنهم لم يجدوا في العراق كله أسلحة تدمير شامل، وهذا يناقض ما ذكره باول في جلسة مجلس الأمن، بأن العراق لديه أسلحة دمار شامل، وأنه بدأ ينقلها في شاحنات من مكان لآخر، في الوقت الذي لم يستخدم العراق أي نوع من هذه الأسلحة طوال مدة الحرب، بل إن الولايات المتحدة كانت تستخدم بعض الأسلحة المحظورة دولياً مثل: القنابل الانشطارية وقنابل أخرى تحدث تدميراً شاملاً وتسبب الحرق والقتل والتدمير (السيبي، د.ت: 29).

لقد تم تشكيل لجنة المراقبة والتفتيش والتحقق عن أسلحة الدمار الشامل في العراق عام 1999 تحت الفصل السابع من الميثاق، وقد حدد مجلس الأمن أسس تشكيلها بأن تكون أساساً تطوعية وليست جغرافية، كما في سائر أنظمة الأمم المتحدة، ولكن عند التطبيق العملي تدخلت وبشكل مباشر الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا في تشكيلها وأسس عملها، مما أثر على موضوعية ومصداقية عمل اللجنة، وأصبحت أداة لتنفيذ السياسة الأمريكية البريطانية وليس شرعية الأمم المتحدة (رضوان، 1999: 27).

وستقوم الدراسة بتسليط الضوء من خلال تقسيم الاتهام إلى 3 أفرع:

الفرع الأول: المقصود بتعبير نزع السلاح في القانون الدولي

تعرف موسوعة الأمم المتحدة تعبير نزع السلاح وفقاً لآليات الأمم المتحدة بأنه يشتمل على:
النزع العالمي والكامل للسلاح، وتحديد وتخفيض التسليح، والرقابة على السلاح (رضوان، 1999: 26). وقد اعتمدت الأمم المتحدة مجموعة من الاتفاقيات الدولية والآليات المتعلقة بنزع السلاح أهمها مؤتمر نزع السلاح (1993) ولجنة نزع السلاح، والوكالة الدولية للطاقة الذرية (1957)، وتجدر الإشارة إلى أن العراق طرف في معظم هذه الاتفاقيات الدولية التي كانت نافذة عند صدور القرار 1991/687، وخاصة تلك المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل وهي الاتفاقيات الآتية (بجك، 2002: 13):

- الأولى: معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية المؤرخة في الأول من تموز 1968، والتي دخلت حيز التنفيذ في 5 آذار 1970، وبلغ عدد الدول في هذه المعاهدة 188 دولة والعراق كان أحد الدول الموقعة على هذه المعاهدة.

- الثانية: اتفاقية حظر استخدام الأسلحة البكتريولوجية وإنتاجها وتدمير تلك الأسلحة في 10 نيسان 1971، ودخلت حيز التنفيذ في 26 آذار 1975 (بليكس، 2004: 52). وكان قد سبق هذه الاتفاقية بروتوكول جنيف لسنة 1925 لحظر الاستعمال الحربي للغازات الخائقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتيرية والبيولوجية، وطلب مجلس الأمن من العراق بموجب الفقرة 8 من القرار 1991/687 أن يؤكد التزاماته بموجب بروتوكول جنيف لسنة 1925 وأن يصادق على الاتفاقية، وكان العراق قد وقع على الإعلان الختامي الصادر عن مؤتمر الدول الأطراف في بروتوكول جنيف لعام 1925 والدول المعنية الأخرى، والمعقود في باريس في الفترة من 7 إلى 11 يناير 1989 (بليكس، 2004: 52).

• **الثالثة:** اتفاقية حظر إنتاج واستخدام الأسلحة الكيميائية، التي اعتمدت

في مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في أيلول 1993، ودخلت حيز التنفيذ في 29 نيسان

1997 وقد وقع العراق عليها في عام 1993.

وهي الاتفاقية الأولى والوحيدة التي تتضمن آليات تحقق رقابة دولية لتدمير الأسلحة الكيميائية،

وهذه الاتفاقية لم تكن صادرة بتاريخ اعتماد قرار مجلس الأمن 1991/687 في 3 نيسان 1991

وما تلاه من قرارات والتي لم تكن تستند إلى مرجعية قانونية ودولية وآليات أو أية شرعية قانونية

لتطبيق بحق العراق قرار 1991/687 (كرم، 2005: 46).

الفرع الثاني: قرارات مجلس الأمن بشأن نزع أسلحة العراق

أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات، وتبنى العديد من الآليات المتعلقة بنزع أسلحة

العراق، والتمهيد لاحتلاله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، وكان أول قرار هو القرار رقم

1991/687، وآخر قرار قبل الاحتلال هو القرار 2002/1441، الذي كشف عن المؤشرات

الحقيقية للاحتلال الأمريكي (بجك، 2002: 12). وبعد انتهاء الحرب التي شنتها الولايات المتحدة

باسم الدول المتحالفة مع الكويت، وبعد إعلان وقف العمليات العسكرية من قبل الولايات المتحدة في

28 شباط 1991، اعتمد مجلس الأمن أطول قرار في تاريخه 1991/687، وهو في حقيقته كما

أطلق عليه معاهدة سلام مفروضة على العراق (خدوري، 2004: 30).

ومن الواضح عبر صياغة فقرات الديباجة والفقرات العاملة في القرار (1991/687) أنها تسعى

لهدفين (إبراهيم، 2005: 37):

الأول: القضاء على التطور العلمي والتقني في مختلف أرجاء العراق، وذلك بقرارات ملزمة

للعراق بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، وذلك لإبقاء العراق دولة ضعيفة ومتخلفة،

وتعتمد على المصادر الخارجية من الدول الطامعة بخيرات هذا البلد.

الثاني: الحفاظ على أمن إسرائيل وعدم شمولها بأي تدبير للقضاء على أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك لإبقاء إسرائيل دولة متفوقة من الناحية النوعية والعسكرية على كافة الأقطار العربية.

وهذان الهدفان بارزان في القرار عبر الجانبين التاليين (شمس الدين، 1998: 26):

الجانب الأول: ورد في الفقرة العاملة 8 (ب) من "أن يقبل العراق تدمير أسلحته تحت إشراف دولي، وبينها جميع القذائف التي يزيد مداها عن مائة وخمسين كيلومتراً والقطع الرئيسية المتصلة بها ومرافق إصلاحها وإنتاجها"، وإذا ربطنا بين ما ورد في هذه الفقرة وما ورد في الديباجة حولها والتي تنص على: "وإذ يعلم باستعمال العراق قذائف طويلة المدى في هجمات استنزاف، فيجب اتخاذ تدابير محددة فيما يتعلق بهذه القذائف الموجودة في العراق"، ويتبين تماماً لنا أن المقصود من هذه الفقرة حماية أمن إسرائيل، التي قصفت من قبل العراق خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، وهذا ما يؤيده تحديد الحد الأقصى لمدى الصواريخ العراقية يمكنه الوصول إلى بعض دول الجوار، مما يؤكد إلى "إسرائيل" والمدى المحدد للصواريخ العراقية يمكنه الوصول إلى بعض دول الجوار، مما يؤكد على أن النص جاء لحماية "إسرائيل"، إضافة إلى ذلك يتعارض مع الحق الطبيعي للدول في تسليح نفسها والدفاع عن نفسها في حال تعرضها للعدوان، ويعطي في ذات الوقت للدول الأخرى في المنطقة الحق في تسليح نفسها كما تريد كما في "إسرائيل" مثلاً.

الجانب الثاني: تطرح الولايات المتحدة كونها الدولة التي تولت صياغة مشروع القرار 1991/687 مقاربة مفادها "أن نزع أسلحة العراق للتدمير الشامل هو خطوة على طريق إنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط والمقصود شمول إسرائيل" (رضوان، 1999: 44)، ولدى التدقيق في صياغة الجزء (ج) من القرار أي الفقرات (8) إلى (13) نراها تستخدم تعبيراً "يقرر" في الفقرات تجاه العراق، وهي الفقرات (8) إلى (12) بهدف إضفاء الصفة الإلزامية على هذه

الفقرات، كونها ضمن قرار صادر بموجب الفصل السابع من الميثاق، أما الفقرة (14) المتعلقة بنزع أسلحة منطقة الشرق الأوسط فنرى أن صياغتها مختلفة تمام الاختلاف، فقد ابتدأت الفقرة بتعبير "يلاحظ" وهي تعني أي شيء ولا تلزم المجلس، ويضاف إلى ذلك أن صياغة الفقرة (14) بأكملها مشوبة بالغموض، إذ أنها لا تتحدث عن تحويل منطقة الشرق الأوسط بكاملها إلى منطقة خالية من أسلحة التدمير الشامل، وإنما تتحدث عن إنشاء منطقة ليست معرفة بأل التعريف، وبالتالي غير محددة أي أنه يجوز إنشاء منطقة في الشرق الأوسط خالية من أسلحة الدمار الشامل ولا تضم بالضرورة جميع الدول، وهذه الحذقة اللغوية تذكرنا بتلك التي اقترنت بقرار مجلس الأمن (1967/242) بين كلمة أراض محتلة أو الأراضي المحتلة (عبد المحسن، 2001: 55).

الفرع الثالث: لجنة المراقبة والتفتيش والتحقق (الانموفيك)⁽¹⁾

صدر مجلس الأمن القرار رقم (1284) بتشكيل لجنة المراقبة والتفتيش والتحقق (الانموفيك)، التي لم تتوجه إلى بغداد إلا في 27 تشرين الثاني 2002 بعد صدور قرار مجلس الأمن (1441)، حيث فتحت أبواب المنشآت والدوائر الحكومية والأمنية والمناطق الرئاسية دون استثناء، من أجل تفويت الفرصة على الولايات المتحدة الأمريكية باستخدام القوة العسكرية، بعد أن أصبح الأمر واضحا أمام العراق بجدية النوايا الأمريكية لضربه، غير أن تجنب الحرب المدمرة كان قرارا قد تم تجاوزه، حيث تجاوز عمليات التفتيش الدولية التي استخدمت فيها تقنية عالية بتكلفة بلغت 900 مليون دولار خلال مدة لا تزيد عن 15 شهرا، مقارنة بتكلفة أونسكوم السابقة البالغة 22-30 مليون دولار سنويا، ولم يتم العثور على شيء يستحق الذكر (سيرنيبيسيوني وآخرون، 2004:144). ويمكن القول إن تشكيل اللجنة الخاصة وآليات عملها قائمة بذاتها ولا مثل لها في نظام الأمم المتحدة، ووضعت خصيصاً لحالة العراق التي تقتصر فقط من حيث المرجعية الشكلية

(1) أنشئت بموجب قرار مجلس الأمن 1284 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 1999، وعيّن الأمين العام للأمم المتحدة الدكتور هانز بليكس من السويد رئيساً تنفيذياً للجنة، وإضافة إلى ذلك عيّن الأمين العام ستة عشر شخصا أعضاء في هيئة مفوضي اللجنة، وتمول اللجنة من حصة صغيرة من الأموال التي تُدرها صادرات النفط من العراق.

على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية، التي صادق عليها العراق مع اختلاف نوعي بين تفتيش الوكالة الذرية وآليات تفتيش اللجنة الخاصة، أما باقي الأصناف فلم تكن تشملها أية اتفاقيات دولية أو آليات نافذة حين صدور قرار مجلس الأمن رقم 1991/687 (جعفر، 2005: 71). ويوضح تقرير اللجنة "أنه في الوقت الذي لم يعثر فيه فريق الاستقصاء المعني بالعراق على دليل يشير إلى وجود مخزون من أسلحة الدمار الشامل، أو العوامل المنتجة بكميات كبيرة، ولا إلى إعادة تنشيط البرامج المحظورة في العراق، فإن الفريق لا يستبعد احتمال وجود كميات صغيرة من أسلحة الدمار الشامل متبقية في العراق"، ولا يتضمن التقرير في كثير من الحالات خاصة فيما يتعلق بنية العراق شيئاً عن تطوير برامج الأسلحة (عبد المحسن، 2001: 60)، هذا وقد شكك عضوان في لجنة الأمم المتحدة الخاصة بالمراقبة والتحقق والتفتيش في تقارير الولايات المتحدة عن وجود أسلحة الدمار الشامل في العراق، حيث أعلن الخبير النووي في مجال السلاح البيولوجي والكيميائي يورن سيليهولم وخبير كمبيوتر ألماني رغب في عدم ذكر اسمه في تصريح أدلى به لوسائل الأعلام الألمانية، أن الأنباء العديدة عن أسلحة الدمار الشامل في العراق والأماكن التي تحتفظ فيها لا تتطابق والواقع، كما قال الخبيران الدوليان أن الفحص الدقيق الذي قام به المفتشون أثبت عدم صحة مزاعم وزير الخارجية الأمريكي كولن بأول، التي عرض فيها في 5 فبراير 2003 صوراً فوتوغرافية التقطت من الفضاء (وكالة الأنباء البحرينية 2003/4/14)، ولقد نظمت الولايات المتحدة الأمريكية تقريراً لمجلس الأمن الدولي، واستندت في هذا التقرير إلى معلومات قدمت من قبل وكالة المخابرات الأمريكية والمخابرات البريطانية (MI5)، تزعم امتلاك العراق لأسلحة دمار شامل في حين نفت الحكومة العراقية هذه المزاعم بصورة متكررة، وفي 12 كانون الثاني 2005 حلت الأمم المتحدة فرقها للتفتيش لعدم عثورها على أي أثر لأسلحة الدمار الشامل (الدسوقي، 2005: 55).

المطلب الثالث

دعم النظام العراقي للإرهاب الدولي

إن ما حدث في أمريكا فيما عرف بأحداث الحادي عشر من أيلول 2001 كان نقطة تحول وانطلاق في التوجهات الأمريكية، فالذي حصل كان عبارة عن هجوم من قبل طائرات مدنية استهدفت مجمعي التجارة العالميين ومبنى البنناغون، وخلف هجومها الدمار الكبير وسقوط العديد من الضحايا، وقد تبنى هذا الهجوم تنظيم القاعدة وبتزعمهم أسامة بن لادن، ويتركز أفرادها في أفغانستان ولديهم بؤره منتشرة في مناطق مختلفة من العالم، وهؤلاء يجندوا في التنظيم لتوكل إليهم المهمات الخاصة ليقوموا بضرب أهداف معينة واغتيال وأسر بعض الأشخاص لغايات عندهم، وبالتالي اصطلح على تسميتهم من قبل دول العالم بالإرهابيين نتيجة أعمالهم المرهبة للبشر ومؤسساتهم الهامة والحيوية.

إن المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية قد جعلت العراق مسرحاً لعملياتها، باعتبارها أرضاً مناسبة لإرسال رسالة إلى ما تريد أن تتأتى منه نتائج حربها، فالعراق أرض محروقة ومنتهية من حيث الواقع الاستخباري، فهي مكشوفة الأجواء ولا شيء فيه مخفياً على أحد وكل المعلومات الاستخبارية باتت معروفة سواء عبر لجنة النفتيش السابقة أو اللاحقة، وبالتالي فلا مفاجآت بالنسبة للأمريكيين على مستوى مسرح العمليات، أضف إلى ذلك فإن اختيار العراق في إطار الحرب على الإرهاب من وجهة نظر المحافظين الجدد، كأنه مخزون نفطي عالمي سيضع المصالح التي للدول الأخرى أمام حقيقة منتهية، تتمثل بأن المخزن الأهم لعصب الاقتصاد الأوروبي قد أصبح تحت الرعاية الأمريكية (شعبي، 2003: 106).

لذلك كان في سلم أولويات السياسة الأمريكية إسقاط نظام الحكم العراقي واستبداله بنظام موال لها، لتستطيع أمريكا إحداث التغيير المطلوب في منطقة الشرق الأوسط وفي منطقة الخليج

بشكل خاص، لتحقيق مكاسب سياسية واقتصادية وعسكرية لأمريكا في المنطقة، ومن هنا بدأت أمريكا تضع إستراتيجية لتحقيق أهدافها في المنطقة، بدءاً باحتلال العراق ثم ترتيب منطقة الشرق الأوسط (عبد الجواد، 2003: 290).

جاء احتلال الولايات المتحدة الأمريكية للعراق بعد اعتباره من الدول الراحية للإرهاب بعد تفجيرات 11 أيلول 2001، وقد اعتبرت أمريكا أن الأوضاع الداخلية في المجتمعات العربية والإسلامية بما فيها الخليجية تفتقد لثقافة ومؤسسات الديمقراطية، مما أدى إلى ظهور أفكار وتيارات متطرفة قد تستخدم العنف لنشر أفكارها في جميع المجتمعات، وهذا ما برر تدخل أمريكا في الشؤون الداخلية للدول العربية من خلال الحث على الإسراع بالديمقراطية والإصلاح السياسي (هيكل، 2004: 92). وبعد هذه الأحداث اتخذت السياسة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط أبعاداً جديدة هي (فرسون، 2002: 62):

أولاً: مكافحة الإرهاب واستئصاله من جذوره.

ثانياً: منع الدول العربية الإسلامية أو الدول غير الموالية لها من امتلاك أسلحة الدمار الشامل، حتى لا تهدد أمن إسرائيل ولا يقلل من قدراتها على إدارة المنطقة وفق مصالحها، وكي لا تقع مثل هذه الأسلحة في أيدي المنظمات الإرهابية.

ثالثاً: الحاجة إلى احتواء أو حصار أو عزل بعض الدول مثل العراق وإيران، التي أطلقت عليها الولايات المتحدة الأمريكية (صنعت الدول المارقة والخارجة عن القانون الدولي).

والخلاصة: إن الأهداف الإستراتيجية الأمريكية لمشروع الحرب على الإرهاب في العراق بعد

أحداث 11 أيلول هي (www.aljazeera.net):

- العراق هو حجر الأساس في تغيير الخريطة السياسية لمنطقة للشرق الأوسط للقرن الحادي والعشرين، لإعادة صياغة المنطقة وبالتالي خفض التهديدات الإرهابية على الولايات المتحدة الأمريكية.

كون العراق يقع في قلب المنطقة الحيوية للمصالح الأمريكية وبالتالي يكون مصدر تهديد للدول الصديقة والحليفة للولايات المتحدة الأمريكية، كما أن العراق يقع ضمن منطقة لاتزال ترفض السياسة الأمريكية كسوريا وإيران وجعل العراق دولة عازلة بينهم.

- العراق هو جزء مهم في حفظ الأمن القومي الأمريكي الجديد، بعد أن تلازم الأمن الداخلي للولايات المتحدة مع المصالح الأمريكية في العالم.

تبنى الأمن القومي الأمريكي وثائق تمحورت حول أن لا يطول أحد الولايات المتحدة الأمريكية فيما تمتلكه من قوة عسكرية، ويشمل ذلك الأصدقاء والأعداء مع درجة سماح لفئة الأصدقاء بشرط عدم تبادل اقتراب القوة، أما القوى المعادية "دولاً وجماعات" فيتم القضاء عليهم باستخدام مبادئ الحرب الاستباقية، عن طريق إضعافهم والانتقال لموقع العدو وضربه قبل أن يتحرك، واللجوء الى الحرب بالاشتباه في تورطهم وكل هذه الأساليب سارية المفعول في التعامل مع هذه الفئات (المراعي، 2004). ان الاقتناع الأمريكي بوجود تحقيق مبدأ فرض السلام الأمريكي من خلال القوة العسكرية وربط ذلك بالأمن الأمريكي والقيم الأمريكية، وقد أشارت هذه الوثيقة إلى الربط بين العراق وإيران وكوريا الشمالية ووصفهم فيما بعد بـ "محور الشر"، باعتبارهم دولاً تهدد الأمن القومي الأمريكي، وبالتالي نجد أيضاً أنه تم وضع التهديد العراقي ممثلاً بنظامه السابق بقيادة صدام حسين، في مقدمة التهديدات الأمنية المعرضة لها الولايات المتحدة الأمريكية (سالم، 2003:123). وكان بول وولفويتز مساعد وزير الدفاع الأميركي قال في 27 تموز / يوليو عام 2003 في مقابلة مع شبكة "ان. بي. سي" التلفزيونية

الأميركية "أن معركة ضمان السلام في العراق هي الآن المعركة المركزية في الحرب العالمية ضد الإرهاب، وهذه التضحيات لن تجعل فقط الشرق الأوسط أكثر استقراراً، وإنما أيضاً بلادنا أكثر أمناً".

- واردات النفط سلاح استراتيجي بيد أنصار القاعدة و النظام العراقي، ويجب أن يكون هناك إشراف دولي لنظام العولمة حول كيفية الاستفادة من واردات النفط.

إن الملف العراقي هو الملف الساخن على طاولة الرئيس الأمريكي بكل تفاصيله للبيت الأبيض، من امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل إلى امتلاك العراق مواد نفطية تمكنه من تطوير قدراته، واحتمال انتقال تلك القدرات إلى الجهات الإسلامية المتطرفة نتيجة للخطاب السياسي الجدي للقيادة العراقية بعد حرب الخليج الثانية.

فضلا على ان هدف الحملة الأمريكية الحقيقي كان السيطرة على نفط العراق، ورغم محاولة الولايات المتحدة الأمريكية إخفاء أهدافها الحقيقية للحملة على العراق، فإن لورانس ليندساي مستشار الرئيس الأمريكي للشؤون الاقتصادية قد صرح في (سبتمبر 2002) بأن النفط هو الهدف الأسمى لشن الولايات المتحدة الأمريكية حرباً مسعورة على العراق، ويشكل هذا التصريح صراحة غير معهودة من المسؤولين الأمريكيين www.annabaa.org، www.aljazeera.net.

- العراق منطلق للتغيير الفكري والسياسي والثقافي بعد أن أصبح الفكر الإسلامي جزء من الإرهاب الدولي.

لقد كانت أحداث الحادي عشر من سبتمبر نقطة هامة في تحول الاستراتيجيات الأمريكية، لإعادة ترتيب الخطط وصياغتها وتنفيذها لمصلحتها وأمنها، بل كانت ذريعة لتوجيه سهام نحو منطقتنا العربية وتضييق الخناق على الإسلام والمسلمين، وفي هذا الصدد يقول كينيث أولمان

(عضو مجلس سياسات وزارة الدفاع): "ليس من السهل أن نقول أن الإسلام دين مسالم، فإذا نظرت ملياً إلى الدين لعرفت نزعته العسكرية، وعلى كل فإن محمداً المؤسس كان محارباً ولم يكن داعية سلام مثل المسيح" (الوالي، 1994:24)، وجاءت إستراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية لتشمل التوجه نحو تدمير المنظمات الإرهابية ذات الأمتدادات العالمية، ومواجهة قياداتها ومراكز التحكم والقيادة والمعلومات لديها ودعمها المادي وقنوات تمويلها، لشل قدرة الإرهابيين على تخطيط العمليات وتنفيذها من أجل الدفاع عن الولايات المتحدة ومعالمها في الداخل والخارج (خطاب الرئيس بوش الأب في 20 أيلول 2002). كما ادعى الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب في 26 أيلول 2002 "بوجود أدلة تقيّد بنية العراق لمهاجمة الولايات المتحدة الأمريكية، وأن العراق وتنظيم القاعدة يتشاركان في عدو واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية" (بيرد، 2003: 101).

إن توجه الأنظار نحو العراق ومحاولات الإدارة الأمريكية لإيجاد مبررات منطقية لضربة على أساس تورط نظام الحكم فيه بعلاقة مع تنظيم القاعدة، وقيام العراق بتسليح تنظيم القاعدة بأسلحة دمار شامل جاء مغايراً لواقع الحال، حيث أن أسامة بن لادن رئيس تنظيم القاعدة أصولي متطرف يمقت الزعماء العلمانيين، في حين الرئيس العراقي السابق صدام حسين ونظام حكمه على علاقة غير حميدة مع الحركات الأصولية بشكل متواصل، فضلاً على دعوات ابن لادن للإطاحة بنظام الرئيس العراقي صدام حسين جراء احتلاله الكويت عام 1990 ووصفه بالكافر المرتد (سيرنيسوني وآخرون، 2004: 131).

المبحث الثاني

الأسانيد القانونية والشرعية للحرب

إن التدخل غير المشروع يتدرج بين شن الحروب العدوانية السافرة واستخدام وسائل قهر متعددة التي تنطوي أو لا تنطوي على استخدام القوة العسكرية، ويهدف التدخل غير المشروع في شؤون الدول الأخرى، إلى تحقيق أكبر قدر من المصالح القومية لدولة معينة في مواجهة منافسة أعداء دول أخرى، فهو يدخل إذن في نطاق حدود القوة بين الدول لذلك يطلق عليه مصطلح التدخل التسلطي، أو التدخل بهدف التوسع في مناطق ذات نفوذ سياسي أو اقتصادي.

وفي ظل نظام القطب الواحد الذي بدوره يخضع لأهواء ومصالح الدولة العظمى، قد أفسح مجالاً واسعاً أمام الفوضى الدولية، والذي بدوره ولد الممانعة والمقاومة الشعبية المزدوجة ضد أنظمة البلدان المتخاذلة أمام التدخلات الأجنبية والمستبدة في حكمها، وضد جيوش وسياسات القوى الدولية المتحكمة بمصير القرار الدولي. فما حدث من احتلال للعراق قد عبّر عن الفشل الدولي في ظل نظامه الحالي في منع الحرب، والتدخل لتغيير نظام سياسي وتحطيم دولة عريقة، وتعريض شعبها إلى المآسي والكوارث المستمرة معبراً عن انتهازية دولية تفتقد الأخلاقية، ومن ثم العودة لإضفاء الشرعية لما قامت به الدولتان أمريكا وبريطانيا باعتبارهما قوى محتلة، ومن ثم قوة متعددة الجنسية وقرارات دولية (صحيفة الحوار المتمدن، 2003/9/25).

لقد عارضت كثير من الدول الحرب على العراق في عام 2003 لكونها تخالف القوانين الدولية، وقبل بدء الحملة العسكرية حاولت الولايات المتحدة و بريطانيا الحصول على قرار دولي للحملة العسكرية، من خلال الأمم المتحدة. إن هذه الحرب أحدثت تأثيرات سلبية على الوضع الدولي، وهي الممارسة الأولى التي قامت بها الولايات المتحدة لإستراتيجيتها "الضربة الاستباقية"، وإذا تحقق غرضها في الحرب على العراق فمن المحتمل ان تشن حرباً عسكرية على الدول التي

تتخذ موقفاً عدائياً إزاء الولايات المتحدة، وسيواجه عدد كبير من الدول بذلك تهديداً شديداً على سلامته كما يهدد السلام والاستقرار في العالم. إن الحكومة الأمريكية في أشد الحاجة إلى نصر سهل يحفظ ماء الوجه ويُعيد لأمريكا هيبتها عالمياً ولحكومتها مصداقيتها لدى الشعب الأمريكي، وفي تقديرهم أن حرباً خاطفة في العراق ستة أيام - كما قال رامسفيلد - كفيلة بتحقيق ذلك كله.

كانت بريطانيا قبل بدأ الحملة العسكرية تحاول الحصول على قرار دولي صريح وبدون غموض يشرع استخدام القوة، على عكس الإدارة الأمريكية التي كانت من بدء الحملة غير مبالية كثيراً بالحصول على إجماع دولي، ويرجع هذا إلى الاختلاف الشاسع في وجهتي النظر بين الشارع البريطاني والأمريكي تجاه الحرب، فعلى عكس الشارع الأمريكي الذي كان أغلبه لايمانع العمل العسكري، لقي توني بلير معارضة شديدة من الشارع البريطاني وحتى في صفوف حزبه حزب العمال (العيسوي، 2007: 24).

وسيتناول هذا المبحث السند القانوني والشرعي للحرب من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: قرارات الأمم المتحدة بشأن العراق.

المطلب الثاني: الاعتداءات على العراق وموقف الأمم المتحدة.

المطلب الثالث: الحرب في ضوء القانون الدولي.

المطلب الأول

قرارات الأمم المتحدة بشأن العراق

لقد اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية جميع الوسائل للضغط على العراق سياسياً واقتصادياً، حيث مارست الضغط على مجلس الأمن لإصدار العديد من القرارات التي تدين الاحتلال العراقي للكويت، ومن تلك القرارات ذات الأرقام (661، 665، 666، 670، 678^(*))، كما أن العديد من التصريحات ظهرت في تلك الآونة من قبل المسؤولين في الولايات المتحدة الأمريكية، ومن ذلك تصريح وزير الخارجية الأمريكي (بيكر) في العام 1993، والذي أكد فيه أن الولايات المتحدة الأمريكية عازمة على تدمير الاقتصاد العراقي بجميع الوسائل الممكنة (جريجوري، 2003: 7).

لقد استمرت الحرب الطويلة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، والتي يقال أنها بدأت في أوائل التسعينات قبل الاحتلال العراقي للكويت في جذب انتباه كثيرين إلى واشنطن وفي أماكن أخرى، وقد أصدرت الولايات المتحدة الأمريكية مجموعة من القرارات ضد العراق أهمها:

- قرار (660) في 1990/8/2 الذي يدعو العراق للخروج من الكويت.
- قرار (661) في 1990/8/5 الذي يمنع العراق من استيراد وتصدير أو إنتاج أو تطوير قدراته العسكرية من أجل تدمير قوته العسكرية.
- قرار الأمم المتحدة رقم (678) في 1990/11/29 يزعم أنه حول استخدام القوة لطرد العراق من الكويت (سيمونز، 2003: 156-158).
- ولكن قرار العقوبات الأكثر أهمية هو قرار مجلس الأمن رقم (687)، الذي حول التدخل المباشر في الشؤون العراقية - يعتمد على سلطة جميع القرارات السابقة، بما فيها القرار (678)، وهذا القرار جعل العراق بجميع إمكاناته البشرية والاقتصادية تحت الوصاية الدولية

(*) القرار الذي صدر من مجلس الأمن ويعطي الحق لإخراج العراق من الكويت عسكرياً.

والإشراف المباشر من قبلها، لتدمير قوة الرعب الاستراتيجي في العراق، وكان هذا القرار للتمكين لحرب العقوبات على العراق (أي لعملية الإبادة الجماعية الممتدة)، لقد أعطى القرار رقم (687)، موافقة "الجماعة الدولية" للولايات المتحدة الأمريكية لخنق الاقتصاد العراقي، وبصفة خاصة لإحكام السيطرة النهائية الأمريكية على النفط العراقي.

- **القرار رقم (688)** صدر عام 1991 جعل هذا القرار مكانة مقدسة لإدانة مجلس الأمن لقمع السكان المدنيين العراقيين في كثير من أنحاء العراق، وطالب العراق بأن ينهي فوراً هذا القمع (مركز الإمارات لدراسات الإستراتيجية، 1991)، لم يكن القرار ملزماً ولهذا كان له وزن أخلاقي أكثر من قانوني، وقد تبناه المجلس بعد القرار رقم (687) ولهذا لا يعد بأن له علاقة بمسألة العقوبات (فالقرار 688 لا يذكر العقوبات).

- **قرارات الأمم المتحدة (706، 712، 986)**: لأول مرة في عام 1994 سمحت الولايات المتحدة الأمريكية للعراق ببيع بعض النفط لشراء الغذاء والأدوية، وبعد ذلك ظهرت المحن القاسية التي يعاني منها الشعب العراقي، إذاً القرار (706) سمح للعراق ببيع ما تصل قيمته إلى (1.6 مليار دولار) من النفط لشراء أغذية وأدوية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 1993: 230)، أما القرار رقم (712) في 19/9/1991 وأيضاً القرار كان ببيع النفط مقابل الغذاء، وفي 14/4/1995 صدر قرار (986) الذي وافق العراق عليه في النهاية في حالة من اليأس المتصاعد، وجاء موافقة العراق على ظروف تصاعد اليأس الإنساني، حيث لم يعد موتى العراق من الجوع والمرض يعدون بمئات الألوف فحسب ثم أعقب ذلك نقص الأموال ونقص العقود.

- **قرار الأمم المتحدة رقم (1284)**: تبنى مجلس الأمن القرار رقم (1284) في 17/1/1999، وأن هذا القرار لم يوجد طريقاً إلى إزالة القرار الأكثر عداء لآمال الشعب العراقي، مما كانت

عليه قرارات مجلس الأمن السابقة، وكانت الديباجة التي كانت في القرار (1284) بإنشاء منطقة محررة من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وتبقى في ديباجة القرار (1284) لمسمة تهدئة للعراق، وإن تكن خالية من المعنى فالقرار - مرة أخرى - وبما يتفق مع القرارين (678 و688)، يعيد تأكيد الالتزام من كافة الأعضاء في مجلس الأمن بسيادة ووحدة الأراضي والاستقلال السياسي للكويت والعراق والدول المجاورة، ومرة أخرى يمكننا أن نتساءل ما الذي تعنيه "سيادة" العراق، لقد فقد العراق سيطرته على مصدره الطبيعي الأساسي، وكان ثمة تدخل أجنبي واسع في شؤونها الاقتصادية والاجتماعية، ولا يسمح له بإدارة مناطق شاسعة في البلد وفقد سيطرته على كثير من مجاله الجوي ومياهه الإقليمية، وليس مسموحاً له بإبراز رأيه في القرارات الحاسمة التي تؤثر في كل جانب من وجوده الاجتماعي والصناعي والسياسي (www.alkaleej.com).

- **قرارات أخرى للأمم المتحدة:** أعقب قرارات مختلفة لمجلس الأمن بشأن العراق فمثلاً قرار (1302) عام 2000، والقرار (1330) عام 2000، والقرار (1360) عام 2000، وكانت هذه القرارات لمجلس الأمن - على الرغم من دلالاتها - غير مهمة نسبياً ولا حاجة للنظر فيها هنا، وهناك قرار مجلس الأمن (1351) عام 2001، وأيضاً قرار مجلس الأمن (1382) عام 2001، وقرار مجلس الأمن (1409) عام 2002، وقرار (1441) عام 2002، وتناولوا هذا القرار في إشارة جديدة بعلاقة الحكومة العراقيين بالإرهاب، وأشار أيضاً قرار (1441) بالتهديد "الذي يتعرض له السلم والأمن الدوليين من جراء عدم امتثال العراق لقرارات مجلس الأمن ونشره أسلحة الدمار الشامل والقذائف بعيدة المدى".

وذلك لأن العراق كان وما يزال في حالة خرق جوهري لالتزامه المنصوص عليها في القرار (687)، لا سيما امتناعه عن التعاون مع مفتشي الأمم المتحدة والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

بإختصار إن المقاربة الأمريكية العامة لقرارات مجلس الأمن واضحة وواشطن لاترى هذه القرارات كأدوات حصلت على موافقة لدعم حقوق الإنسان أو لتحرير الشعوب الخاضعة أو لحماية السلام العالمي، إنها ترى فيها أليات لدعم السياسة الخارجية الأمريكية وميلا للدعم والتوسع الأمريكية (مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، 1991)، إن الولايات المتحدة الأمريكية تستغل بصورة متميزة الأمم المتحدة في سعيها، إذ أصبح يطلق عليها في القرن الحادي والعشرين "الطيف الكامل للهيمنة" أي الاستخدام الأمريكي للوسائل الدعائية والاقتصادية والعسكرية للسعي لتحقيق هدف الهيمنة العالمية.

المطلب الثاني

الاعتداءات على العراق وموقف الأمم المتحدة

عمدت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى القيام بسلسلة من حالات استخدام القوة ضد العراق، فقصفت منشآته المدنية والعسكرية تحت مختلف التبريرات التي لا تتفق مع القانون الدولي، الذي يعد هذه الأعمال عدواناً وفقاً للصكوك الدولية المعتمدة من الأمم المتحدة.

ونعرض في ما يلي أهم الهجمات التي شنتها الولايات المتحدة وبريطانيا (كوردسمان، 2005:

(14):

- بتاريخ 17 كانون الثاني 1993 قصفت البوارج الأمريكية الموجودة في الخليج العربي المجمع الصناعي في الزعفرانية قرب بغداد، بزعم أن هذا المجمع يضم منشأة نووية.
- بعد زيارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش (الأب) إلى الكويت بتاريخ 3/11/1994 قامت القوات الأمريكية بقصف العراق بمجموعة من الصواريخ من بوارجها في الخليج العربي، بدعوى أن المخابرات العراقية كانت مشاركة في خطة لاغتيال الرئيس بوش عند زيارته للكويت.
- وجه السيد مسعود البرزاني رسالة إلى الرئيس العراقي صدام حسين بتاريخ 22 آب 1996 بين فيها أن مدينة أربيل تتعرض لعدوان مشترك من مجموعة الطالباني وإيران، وقررت الحكومة العراقية تقديم الإسناد والمعونة العسكرية إلى البرزاني، وكان رد فعل الولايات المتحدة على ذلك أن ضربت العراق بالصواريخ يوم 3 أيلول 1996، وفي اليوم نفسه أرسلت وزارة الخارجية الأمريكية رسالة إلى العراق عبر الممثلة العراقية في نيويورك، أكدت فيها أنه قد تم توسيع منطقة الحظر الجوي في الجنوب التي حددت عام 1992 من خط 32 إلى خط العرض 33 شمالاً اعتباراً من الساعة الثانية من ظهر 4 أيلول 1996 بتوقيت

بغداد، ويترتب على قيام العراق بحظر أو خرق هذه المنطقة عقوبات دولية، واعتبارها ضمن الأعمال التي تهدد السلم والأمن الدوليين ومن شأنها أن تهدد الأمن والسلام (إبراهيم، 2005: 49).

- ثعلب الصحراء 1998 هي عملية عدوان عسكرية جوية قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا على العراق في عهد الرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون، وبدأت في 16 كانون الأول 1998 واستمرت لمدة أربعة أيام حيث انتهت في تاريخ 19 كانون الأول 1998، وقد جرت العملية عقب عدم تعاون العراق مع مفتشي الوكالة الدولية بحثاً عن أسلحة الدمار الشامل العراقية، و تركز القصف على أهداف عسكرية في بغداد ودمرت الكثير من المباني العسكرية خلال العملية.

- أعلن يوم 1999/1/25 عن وقوع غارة صاروخية أمريكية على حي الجمهورية في البصرة وتسبب ذلك في وقوع خسائر في الأرواح وتدمير البيوت.

- تعرضت بغداد يوم 1999/2/24 إلى غارة من الطائرات الأمريكية والبريطانية في الساعة السادسة والربع مساءً قصفت ضواحي بغداد الغربية، وأطلقت صفارات الإنذار ودوت أصوات المدفعية المضادة للطائرات (مركز دراسات الوحدة العربية، 2004: 41).

- أعلن بتاريخ 1999/3/1 عن قصف إحدى المنشآت النفطية العراقية في العراق، وقد صرح وزير الدفاع الأمريكي بأن ذلك لم يكن متعمداً وإن قصف المنشآت النفطية كان سبباً في تعطيل ضخ النفط العراقي إلى تركيا.

- تعرضت بغداد في الساعة الثامنة وخمسين دقيقة من مساء يوم 2001/2/16 لغارة جوية، حيث أطلقت صفارات الإنذار معلنة بداية الغارة وسمعت أصوات طلقات المدفعية المضادة للطائرات، وأعلن أن الطائرات البريطانية والأمريكية قصفت مواقع صواريخ سام

المضادة للطائرات في جنوب بغداد وخارج إطار خط فرض حظر الطيران، وأعلن الرئيس

بوش الابن بعدها أنها عملية روتينية (Clamo & Vally, 2005: p12).

وقد مرت جميع هذه العمليات من دون أن ينظر مجلس الأمن في أسبابها وظروفها ومن دون أن يشخص المسؤول عنها، بالرغم من إرسال العراق مذكرات إلى الأمين العام للأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن وطلبه اتخاذ التدابير اللازمة لوقف العدوان، وأن الأمم المتحدة بدءاً من الأمين العام ومجلس الأمن لم تقم بدورها في حفظ السلم والأمن الدوليين، رداً على أعمال العدوان المسلح على سيادة العراق وفي أجوائه وتحت غطاء فرض منطقة الحظر الجوي، أو في وقوع عدة عمليات قصف صاروخي على العراق بعد وقف إطلاق النار، ويعود هذا التقصير من قبل الأمم المتحدة إلى البيئة السياسية الدولية المتحكمة في صنع القرارات، ويجب ألا يعفى مسؤولون رفيعوا المستوى في الأمم المتحدة من قول الحقيقة أمام مجلس الأمن لتوصيف هذه الأعمال بموجب القانون الدولي (كريستسكو، 1981: 74).

عند صدور القرار 2002/1441 أعلنت كل من روسيا و الصين و فرنسا وهم من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن أن القرار لا يعطي الصلاحية باستعمال القوة ضد العراق، وكان هذا الموقف هو نفس الموقف الأمريكي والبريطاني في بداية الأمر، ولكن موقف الولايات المتحدة تغير بعد ذلك، إذ كانت الولايات المتحدة مصممة على استهداف العراق عسكرياً بغض النظر عن إجماع الأمم المتحدة، وإن لجوءها إلى الأمم المتحدة كانت محاولة لكسب شرعية دولية للحرب على غرار حرب الخليج الثانية.

وقد جاء الرد العراقي على لسان وزير خارجية العراق السابق الدكتور ناجي صبري، حيث وجه رسالة إلى الأمين العام للأمم المتحدة بتاريخ 2002/11/23 تعليقاً على القرار 2002/1441، جاء في أهم فقراتها ما يلي: إلحاقاً برسالتي المؤرخة في 13 تشرين الثاني 2002، التي أعلمكم

فيها قرار حكومة جمهورية العراق التعامل مع قرار مجلس الأمن 2002/1441، على الرغم مما تضمنه القرار من سوء نية أود أن أثبت في أدناه ملاحظتنا حول ما ورد في القرار 2002/1441 من ادعاءات وإجراءات تتعارض مع القانون الدولي.

والجدير بالذكر أن السكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان صرح بعد احتلال بغداد، أن الغزو كان منافياً لميثاق الأمم المتحدة، ولكن للأسف فإنه قالها بعد أن قامت أمريكا وبريطانيا بغزو واحتلال وتدمير العراق، حيث أن موقف الأمم المتحدة كان سلبياً من العراق. إن سياسات الولايات المتحدة الأمريكية وحليفاتها القوية بريطانيا ساهمت في إضعاف دور المنظمة الدولية في التعامل مع الأزمات الدولية (مروان، الموقع الإلكتروني www.zmag.org).

المطلب الثالث

الحرب على العراق في ضوء القانون الدولي

اصدر مجلس الأمن القرار رقم (1441-2002) الذي دعا فيه إلى عودة لجان التفتيش عن الأسلحة إلى العراق و في حال رفض العراق التعاون مع هذه اللجان فإنه سيتحمل "عواقب وخيمة" لم يذكر كلمة استعمال القوة في القرار، وعندما وافق عليه مجلس الأمن بالإجماع لم يكن في تصور الدول المصوتة أن العواقب الوخيمة كانت محاولة دبلوماسية من الولايات المتحدة لتشريع الحملة العسكرية.

جاء في بيان المندوب الفرنسي ما خلاصته: " أن القرار الذي اتخذ بالإجماع قرار لا بأس به لأن القرار يعزز دور مجلس الأمن وسلطته وهو ما كان دائماً الهدف الرئيس والثابت لفرنسا طوال المفاوضات وقد تحقق ذلك الهدف، ففي حالة قيام رئيس اللجنة أو المدير العام للوكالة الدولية بإبلاغ مجلس الأمن بأن العراق لم يؤد التزاماته سيقدر المجلس عقد اجتماع لتقييم مدى خطورة الانتهاكات واستخلاص الاستنتاجات الواجبة، وترحب فرنسا بخلو القرار من أي غموض بشأن هذه النقطة ومن كل عناصر التلقائية، وستعلن فرنسا وروسيا والصين في وقت لاحق إصدار بيان مشترك يشدد على نطاق نص القرار الذي اتخذ "، بينما جاء في بيان المندوب الروسي ما خلاصته: " لقد استرشدنا في كل مراحل العمل بأن هذا القرار بحاجة إلى توجيه عملية التسوية إلى طريق دبلوماسي وسياسي وإلى سد الطريق على السيناريو العسكري، ونتيجة للمفاوضات المكثفة لا يحتوي القرار الذي اعتمد على أحكام للاستخدام التلقائي للقوة ومن المهم أن مقدمي مشروع القرار أكدوا رسمياً اليوم في مجلس الأمن أن ذلك هو فهمهم للقرار وأنهم قدموا تلميحات بأن هدف القرار هو تنفيذ قرارات مجلس الأمن (كريستسكو، 1981: 25).

ذهبت الولايات المتحدة وبريطانيا إلى تفسير مصطلح "عواقب وخيمة" - الوارد في الفقرة (13) من القرار 2002/1441 على أنه يعني الحرب في حين أن الميثاق كله لم يتضمن قط مثل هذا المصطلح وإنما تضمن مصطلحات قانونية دقيقة تشير وتعني أعمالاً محددة بشأن حفظ السلم والأمن الدوليين، وحينما تبين للولايات المتحدة وبريطانيا زيف التفسير القانوني للقرار 1441 سعياً إلى إصدار قرار من مجلس الأمن شبيه بالقرار 1990/678 الذي يأذن للدول الأعضاء المتعاونة مع حكومة الكويت - ما لم ينفذ العراق في 15-1-1991 أو قبله القرارات المذكورة في مقدمة القرار بأن تستخدم جميع الوسائل اللازمة لدعم وتنفيذ القرار (660) (2-8-1990) لإعادة السلم والأمن الدوليين إلى نصابهما في المنطقة، فإذا عدنا إلى نص القرار (660) فإننا نجد فيه إدانة للاحتلال العراقي للكويت ومطالبة بأن يسحب العراق جميع قواته فوراً ودون قيد أو شرط من المواقع التي كان يتواجد فيها في 2-8-1990، وحينما تأكدت الولايات المتحدة وإنجلترا أن مجلس الأمن لن يصدر القرار المطلوب لاختلاف الحالة اختلافاً جذرياً عما هو في حالة القرار 1990/678 إذ كان العراق معتدياً بينما هو في حالة القرار المطلوب إصداره الآن معتدى عليه، سحبنا مشروع القرار وقررنا التمسك بتفسيرهما للقرار 2002/1441 وهو تفسير يناقض بشكل واضح تفسير الدول الأعضاء بمجلس الأمن سواء أكانت من ذات العضوية الدائمة أو المؤقتة، وهكذا شرّعت الولايات المتحدة وبريطانيا وبعض الدول عدوانهما على العراق حتى تم لهما احتلاله، وهكذا عادت بعض الدول وعلى رأسها أقوى دولة في العالم الولايات المتحدة إلى ممارسة مبدأ حلّ المنازعات الدولية بالعدوان والقوة المسلحة وهو مبدأ خاضت ضده الإنسانية حروباً كثيرة (بليكس، 2004: 25).

إن استخدام القوة من قبل أمريكا وبريطانيا يتعارض مع منطوق القرار رقم 2002/1441 الذي شكل تحذيراً صريحاً للعراق بضرورة الالتزام بميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، على الرغم من

تعرضه للعدوان بشكل متكرر من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا اللتين استندتا إلى هذا القرار، وبتحليلنا لهذا القرار نجد أنه على الرغم من تضمينه استخدام القوة إلا أنه لم يمنح حق استخدام القوة بشكل تلقائي لأمريكا وبريطانيا دون الرجوع لمجلس الأمن، حيث جاء فيه ما يلي: " لقد كان واضحاً منذ سنين أن العراق كان ولا يزال في حالة خرق التزاماته المتعلقة بنزع السلاح وهو ما يطلق عليه رجال القانون خرقاً جوهرياً، ثم يقرر المجلس أن يمنح العراق فرصة أخيرة ويسند القرار إلى لجنة الأمم المتحدة ولاية جديدة وقوية، ولا يتضمن هذا القرار أي تخويل لأعضاء المجلس الحرية بالتصرف التلقائي وفيما يتعلق باستخدام القوة وفي حالة إبلاغ اللجنة أو الوكالة أو إحدى الدول الأعضاء في المجلس بحدوث انتهاك عراقي آخر سيعود الأمر إلى المجلس لإجراء مشاورات على النحو الذي تضمنته الفقرة 12، ويوضح القرار أن أي تقاعس من جانب العراق عن الامتثال أمر غير مقبول وأنه لا بد من نزع سلاح العراق بطريقة أو بأخرى فإن لم يعمل المجلس بصورة حاسمة في حالة ارتكاب العراق مزيداً من الانتهاكات فلن يحول هذا القرار دون اتخاذ أي دولة من الدول الأعضاء إجراء المزيد للدفاع عن نفسها، وفي مواجهة التهديد الذي يشكله العراق أو لإنفاذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وحماية السلام والأمن العالميين، ورسالتنا إلى حكومة العراق بسيطة لم يعد عدم الامتثال أحد الخيارات المتاحة (Kahdduri, 2003: p.15).

إن العدوان الذي شنته القوات الأمريكية والبريطانية على العراق (2003/4/9 2003/3/20) قد خرج عن الشرعية الدولية والقانون الدولي، ففي ميثاق الأمم المتحدة - وهو الذي يجسد الشرعية الدولية ويعدّ المصدر الأول للقانون الدولي توجد نصوص واضحة بشأن استخدام القوة، وقد حدّد الميثاق حالتين فقط سمح فيهما باستخدام القوة: الحالة الأولى هي حالة الدفاع الشرعي عن النفس ضد أي عدوان ويجمع مجلس الأمن إثر حدوثه ليقدر التدابير المناسبة (المادة 51 من الميثاق)، أما

الحالة الثانية فهي تنحصر في تدابير القمع المسلح التي يتخذها مجلس الأمن (المادة 42 من الميثاق) (السيسي، د.ت: 128).

إن الحرب الأمريكية على العراق قد انتهكت قواعد ومبادئ القانون الدولي من خلال:

المبدأ الأول: تحريم الحرب وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية

يكمن روح الميثاق في ديباجته وينبغي تفسير بنود الميثاق وفقاً لمقاصده وأهدافه لقد عبرت الديباجة في فقرتها الأولى عن تصميم الدول الأعضاء على إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، هذا هو روح الميثاق لإنقاذ الإنسانية من ويلات الحروب وعدم استخدام القوة المسلحة (الناهي، 2009).

لقد حدد الفصل السابع من الميثاق، الأحكام التي يمكن في إطارها اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة وأكد على أن لمجلس الأمن (وحده) السلطة لتقرير ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان وفقاً لنص المادة (39) (مشعل، 2009).

المبدأ الثاني: حل المنازعات بالطرق السلمية: جاء في ميثاق الأمم المتحدة أن استخدام القوة لا يجوز أن يتم إلا وفق آليات الأمم المتحدة وإذا ما استخدمت خارجها اعتبرت خرقاً للفقرة الأولى من المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة، حيث أن المقصد الأول للأمم المتحدة هو حفظ السلم والأمن الدوليين وتحقيقاً لهذه الغاية تتخذ الهيئة التدابير المشتركة الفاعلة (وليست الأحادية) لمنع الأسباب التي تهدد السلم وإزالتها (إبراهيم، 2005: 97).

ونصت الفقرة 3 من المادة الثانية من الميثاق على أن يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن الدولي عرضة للخطر وهذا ما أكدته المادة 33 من الميثاق التي تنص على أنه: (يجب على جميع أطراف أي نزاع من شأن استمراره أن يعرض حفظ السلم والأمن الدولي للخطر أن يلتسوا حله بادئ ذي بدء بطريق المفاوضة

والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية أو أن يلجأوا إلى الوكالات والتنظيمات الإقليمية أو غيرها من الوسائل السلمية التي يقع عليها اختيارها)، وفي جلستها العامة رقم 2319 بتاريخ 1974/12/14م قرّرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريف العدوان بأنه " استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي، أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وفقاً لنص هذا التعريف"، وحسب ميثاق الأمم المتحدة تمّ تعريف العدوان على أنه: " استعمال القوة المسلحة من قبل دولة ما ضد سيادة دولة أخرى أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها السياسي أو بأية صورة أخرى تتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة وفقاً لنص هذا التعريف " (عنوز، 2009).

لماذا يثور التساؤل :

- هل يمكن للولايات المتحدة وبريطانيا الادعاء أو إثبات أنها لجأت إلى إحدى هذه الوسائل لحل الأزمة قبل اللجوء إلى استخدام القوة المسلحة؟ وهل طلبتا من شخصية دولية معروفة التوسط لحل النزاع أو تقريب وجهات نظر المتنازعين تمهيدا لحله؟

بما أن هذه الوسائل لم تستخدم أو تستنفد فلا يمكن اللجوء إلى استخدام القوة، وفي حالة استخدامها فإنه غير شرعي ويعتبر انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة (إبراهيم، 2005: 55).

الفصل الثالث

تداعيات حرب الخليج الثالثة 2003 على منطقة الخليج العربي

تمهيد:

إن احتلال العراق من قبل أمريكا جاء ليعلن مرحلة تاريخية جديدة في منطقة الخليج العربي وذلك لعامل رئيسي يتمثل في الموقع الذي يشغله "العراق الجديد" في الإستراتيجية الأمريكية الجديدة التي صاغها المحافظون الجدد، وعبرت عنها العديد من الوثائق الرسمية وأدبيات اليمين المحافظ بداية من وثيقة الأمن القومي الصادر نهاية عام 2001 وانتهاءً بمشروع الشرق الأوسط الكبير، حيث أكدت غالبية الوثائق والأدبيات على ثلاثة مبادئ أساسية تقوم عليها ما عرف باسم " عقيدة بوش الإستراتيجية " وهي الحرب الاستباقية ونشر المبادئ الأمريكية في العالم وتطوير القوة العسكرية الأمريكية لتبقى متفوقة في العالم (زرير، 2004: 96).

إن الأزمة العراقية الحالية عبارة عن مكمل لأهداف إستراتيجية وخطط تبنتها أمريكا نتيجة أطماعها الاستعمارية الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، لأن قضية احتلال العراق عام 2003 مرتبطة بقضية التوجه الإمبراطوري للسياسة الخارجية الأمريكية والدفاعية بعد زوال المنافس "الاتحاد السوفيتي " وانهياره في نهاية ثمانينات القرن العشرين وإنهاء الحرب الباردة بينهما، ولقد شهدت تسعينيات القرن الماضي البداية العملية لظهور التوجه الإمبراطوري في السياسة الخارجية الأمريكية وكانت أساسيات هذا التوجه متمثلة بقيام اثنان من مساعدي وزير الدفاع الأمريكي ديك تشيني آنذاك وهما بول ولفوتيز ولويس ليبي بصياغة ورقة سميت ب " دليل السياسة الدفاعية " عن الإستراتيجية الأمريكية خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي، وقد نص هذا الدليل على (سالم، 2003:120): وجوب تحقيق التفوق العسكري والأمريكي عالمياً. منع قيام أية قوة منافسة

للولايات المتحدة. تبني سياسة " الحرب الوقائية المسبقة " ضد الدول المشتبه في قيامها بتطوير أسلحة الدمار الشامل.

إن الأزمة السياسية العراقية كانت نقطة تحول هامة في تاريخ العراق المعاصر والمستقبلي وبالتالي تأثيرها أو تداعياتها على العراق، وبما أن العراق ليس وحده المعني بوضعه في الأزمة القائمة في إقليمه فإن موقعه وتجاوره مع الدول المحيطة به عمل على نقل تأثير الأزمة فيه إليها ولكن بطريقة مختلفة، أي أن تداعياتها تفاوتت من دولة لأخرى حسب طبيعة موقفها وهذا راجع لتكوين نظامها السياسي وطبيعة سياسته الداخلية والخارجية أو العلاقات الدولية الإقليمية التي تجمعها مع العراق، بعبارة أخرى فإن الأزمة العراقية لا بد من وجود إدارة لها فيما يتعلق بمفهوم " إدارة الأزمات " حتى تستطيع الدول المعنية بهذا الوضع أن تسيطر على التغيرات فيها، بسبب الوضع في العراق والحرب الدائرة فيه وتأثر أوضاعها السياسية والاقتصادية والأمنية حتى الأوضاع الأخرى مثل الاجتماعية وغيرها.

لذا سنتناول الدراسة تداعيات حرب الخليج الثالثة على الدول والمجاورة وتحديدًا منطقة الخليج العربي وما خلفته من اختلال في توازن القوة في منطقة الخليج العربي .

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول الفصل من خلال المبحثين التاليين:

المبحث الأول: تفكك الدولة العراقية.

المبحث الثاني: اختلال توازن القوى.

المبحث الأول

تفكك الدولة العراقية

إن السيادة الدولية باتت مرتهنة ومصادرة منذ أن أتاحت الحرب العدوانية على العراق وقرارات مجلس الأمن الخاصة بالتفتيش عن " أسلحة الدمار الشامل " الفرصة أمام الإدارة الأمريكية للتدخل في تفاصيل تلك السيادة لإهدار ما بقي قليلاً ورمزياً منها، وتكفي وقائع عمليات التفتيش التي دخلت قصور الرئاسة ومراكز الجيش والأمن والوزارات والجامعات ومراكز البحث العلمي والمعامل والمستشفيات كي تدل على أن الهدف لم يكن بحثاً في برامج التسليح العراقية بقدر ما كان سعيًا دعوباً في إلغاء البقية الباقية من مظاهر سيادة الدولة العراقية وكيثونة العراق وطنياً ومجتمعاً ودولة، حيث يتصل استهداف الوحدة الوطنية والسيادة والإنسان العراقي التي جرت وقائعها بعد عدوان عام 1991 بالهدف الإمبريالي الأمريكي الأصلي وهو تفتيت الكيان الوطني العراقي، فلا كيان بدون وحدة وطنية وبدون سيادة للدولة على أراضيها وبدون مواطنين يتمتعون بالحد الأدنى من حقوق الحياة، لكن مشروع التفتيت لم يتوقف عند هذه الحدود على هولها بل ذهب بعيداً في تأسيس طور الانقراض الكامل على العراق في الحرب الأخيرة عام 2003 حيث أن مقدمات ذلك الطور من التفتيت نضجت في السنوات الأخيرة (الهزاط، 2003:124).

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: الفوضى والانفلات السياسي.

المطلب الثاني: تمزق النسيج الاجتماعي.

المطلب الأول

الفوضى والانفلات السياسي

لقد أدت التصرفات الأمريكية غير المحايدة إلى إسقاط سيادة الدولة العراقية وإعادة تشكيل العملية السياسية (أطرافاً وآليات) وفق الرؤية الأمريكية وترتب على ذلك أن جرى استبعاد أطراف عدة من المشاركة في العملية السياسية، وإقصاء آخرين بشكل كامل (أعضاء حزب البعث) وترتب على ذلك أيضاً استفزاز هذه الفئات إذ إن المسألة تعدت الحرمان من المشاركة في إدارة المؤسسات إلى الحرمان من العمل في مؤسسات الدولة ذاتها وعدم اعتبارهم مواطنين لهم حقوق المواطنة (علاي، 2004: 39).

وتعود أسباب الانفلات والفوضى السياسية التي حدثت بالعراق للعوامل التالية:

أولاً: تفكيك البنية الحزبية داخل العراق في العام 2004

لقد كانت تقسيمات الأحزاب العراقية من حيث التوجهات السياسية والغايات المعلنة على النحو التالي (علاي، 2004: 32):

1. الأحزاب العلمانية: وهي الأحزاب التي تقوم على فكرة فصل الدين عن الدولة
2. الأحزاب الطائفية: وتضم في ثناياها جميع الأحزاب التي تدعي انتمائها للإسلام فتمثيل هذه الأحزاب وأنشطتها وغاياتها ومضمونها طائفية بحتة، كحزب الدعوة الإسلامي والمجلس الأعلى للثورة والحزب الإسلامي وحركة الوفاق الإسلامي علاوة على التيارات الصدرية والسيستانية وغيرها (علاي، 2004: 39).

وفي ظل الفوضى السياسية الحزبية التي يعيشها العراق يمكن التمييز بين أربع مجموعات حزبية على أساس طبيعة الدعم المقدم والولاء والنشاط وجهة الانتساب، حيث تشكل المجتمع الحزبي الجديد مع ملاحظة أن الحزب الواحد قد ينضم إلى أكثر من مجموعة واحدة، فمثلاً حزب

ذو توجه إقليمي لكنه وطني التوجه والتمويل وآخر إقليمي التوجه ومدعوم من قوى أجنبية. وقد أصبحت هذه الأحزاب بعد الاحتلال كما يلي:

أ- الأحزاب الإقليمية: وهي الأحزاب التي تمثل المجموعات العرقية أو القبلية كالأحزاب الكردية والتنظيمات العشائرية والمسيحية والكردية.

ب- المجموعات المدعومة من قوى أجنبية دولية: أهمها الوفاق الوطني والمؤتمر الوطني وديمقراطيون المستقلون والمجلس الأعلى للثورة.

ج- المجموعات الوطنية: أي تلك التي يكون ولاؤها للدولة العراقية.

وتصر كل مجموعة من هذه المجموعات على أحقيتها في اختيار العمل السياسي وتمثيل العراقيين (رشيد، 2006:304).

لقد وجد المجتمع العراقي والقوى الفاعلة فيه وضعا جديداً لم تتعود عليه طيلة العقود الثلاثة الماضية فبعد حظر وجود رأي مخالف لرأي النظام السياسي حيث وجد العراقيون أنفسهم أمام انفلات سياسي، إذ أصبحت الساحة السياسية الداخلية مباحة لكل من يريد أن يؤسس حزباً أو ينشئ تكتلاً سياسياً الأمر الذي أفرز عدداً من الظواهر جسدت بشكل أو بآخر حالة الفوضى والانفلات السياسي، فالنظرة الأولى إلى المشهد السياسي العراقي بعد الاحتلال الأمريكي - البريطاني تثير الدهشة والهلع وفي مقدمة ذلك الانتشار الكبير للأحزاب الجديدة. ويذكر أن أكثر من 150 حزباً ومنظمة سياسية قد اتخذت لها مقرات في أنحاء بغداد فضلاً عن الموصل والبصرة وكركوك، وتظهر في المشهد السياسي أحزاب سياسية واجتماعية واقتصادية وأحزاب دينية وفئوية فهي أحزاب ومنظمات لا يمكن تأطيرها ووضعها في سياق تحليلي عملي ومنهجي يعطي صورته دقيقة وواضحة عن عمقها الفكري ولا عن انتمائها الطبقي أو الفئوي. إن ما نلاحظه من تنوع للخارطة الحزبية قد أفرز الفوضى والتشتت في المخرجات السياسية التي غالباً ما تكون تأثيراتها سلبية على

المجتمع العراقي في ظل الاحتلال الأمريكي - البريطاني، مما جسد غياب الموقف الوطني الموحد في التعامل مع الاحتلال والذي تقتضي المصلحة القومية لهذه الدول المحتلة أن تدعم وتؤازر الأحزاب التي تتوافق وأهدافها ومخططاتها (الهزاط، 2003:146).

في ظل هذه الظروف تحل داخل الخريطة السياسية للعراق الجديد ومكان القوى التقليدية القديمة والتي عاشت في ظل حزب البعث وتحت رعايته قوى جديدة كثيرة التنوع وتخرج من رحم التناقضات والتعارضات المذهبية والثقافية.

إن مخطط التناثر الحزبي داخل الحياة السياسية العراقية قد دفع إلى خلق أحزاب هامشية بهدف تمزيق النسيج الوطني وتحويل طاقة العمل الحزبي الإيجابية إلى مسارب طائفية وفئوية ضيقة تشغل الجماهير عن المطالب والهدف الرئيسي من أنشطتها وهو إخراج قوات الاحتلال واستعادة السيادة الوطنية المسلوقة، فتلك الأحزاب السياسية لا تملك الفكرة والعقيدة والتجربة ولا تملك الجماهير المؤيدة لها وليس في أجندتها سوى إشغال الساحة السياسية بصراعات بعيدة عن الأهداف الأساسية الوطنية الملحة، لكي تعطي المبرر لقوى الاحتلال لقمع القوى الحقيقية ولكي تظهر تلك الأحزاب الهشة بأنها هي الممثلة لطموحات وآمال الشعب العراقي (الهزاط، 2003:147).

ثانياً: الفراغ التاريخي للتجربة الديمقراطية

إن أهم الأسباب التي تقف وراء الارتباك الحاصل في العراق على الصعيد السياسي والأمني هو سبب منطقي نواته عدم توفر الأرشيف الديمقراطي في الدولة العراقية الحديثة لغياب الحياة الديمقراطية طيلة فترات الحكم السابقة، مع الاحتفاظ بنسبة التفاوت بين فترة وأخرى مما يعني أن الجميع في طور الحضارة ومن ثم فالتيارات السياسية قبل غيرها لا تجد أدوارها بالشكل المطلوب مما يعني ارتفاع نسبة ارتكاب الأخطاء التي تؤدي بدورها إلى خلق أزمات تنتهي في

العديد من الأحيان بالتصعيد العسكري وبالتالي زعزعة الاستقرار والحالة الأمنية، ولقد أصر الحلفاء على شن تلك الحرب رغم المعارضة الشعبية الواسعة والمتزايدة عبر العالم كله وفي دول التحالف الغازي على وجه الخصوص بما في ذلك أسبانيا والمملكة المتحدة دون أن يكون هدفهم الحقيقي " استجلاب الديمقراطية للعراق " (الهزاط، 2003:105)

إن الوعود الزائفة من قبل دول الاحتلال بجلب الديمقراطية للمجتمع العراقي أصبحت في مهب الريح فقد أصبح المحتل يتصل من تلك الوعود ميدانياً، وعليه أصبحت الديمقراطية بمفهوم الاحتلال هي تنصيب نواة لطبقة جديدة من المتعاونين الذين سارعوا إلى تبديل ولائهم ضمن مشهد يثير الكثير من الدهشة والاستغراب بعيداً عن الديمقراطية المنشودة والتي هي المطلب الرئيسي للشعب العراقي (شكاره، 2005:280).

ثالثاً: السياسة الاستعمارية للإدارتين الأمريكية والبريطانية

أبرز الاحتلال الأمريكي - البريطاني تحديات واضحة تمس الوحدة الوطنية العراقية حيث عكس الاحتلال تداعياته على البنى الاجتماعية وعلى التركيبة السياسية وذلك لزراع وتوليد التناقضات في تلك البنى للحفاظ على عوامل التناحر والتفتت الشمولي، وذلك بتكريس عرى العلاقات العنصرية والطائفية والإثنية والعشائرية لإعادة هيكلة الواقع على نحو يخدم مصالح المحتل ويبرر وجوده (شكاره، 2005:645).

إن إصرار أمريكا وبريطانيا على ترسيخ مفهوم الاستعمار واستخدام العصا دون الجزرة في تعاملها مع الأزمة العراقية فمثلاً فرض الحظر الجوي في المناطق الشمالية والجنوبية كان المقصود منه انتزاع سيادة العراق عليهما أولاً وتهيينهما ثانياً، لوضع كياني مستقبلي قد يتقرر في صورة انفصال أو في صورة اتحاد فدرالي عراقي طائفي وعرقي كما لوحظ ذلك فيما بعد في قانون إدارة الدولة وفي مسودة الدستور الدائم الذي أقر في 15 تشرين ثاني 2005، وهو هدف غايته

النهائية تقسيم العراق إلى مناطق لتفجير تناقضات اجتماعية ونزعات عنصرية تمزق نسيج وحدته الوطنية وتهدد استقراره وأمنه. ويمكن ملاحظة التوجه الأمريكي الجديد في الكثير من الدراسات والخطط التي تناولت شكل النظام المفصل للعراق في أعقاب الاحتلال في نيسان 2003، ومنها الخطة التي قدمتها وكالة المعونة الأمريكية والتي سميت " رؤية لعراق ما بعد النزاع " (Vision for Post Conflict Iraq) والتي أكدت على قيام حكومة عراقية محدودة الصلاحيات مع إعطاء صلاحيات اكبر للحكومات المحلية، وتحويل العراق من دولة مركزية هرمية السلطة إلى شكل من أشكال الديمقراطية التشاركية والنظام الفيدرالي (مجلة المستقبل العربي، 67:2003).

وفي ذات السياق فقد نشرت مؤسسة راند الأمريكية دراسة تدعو فيها إلى تقسيم العراق إلى ثلاث مناطق، واحدة في الجنوب حيث النفط وأخرى في الشمال حيث النفط أيضا ودويلة فقيرة ومحرومة في الوسط السني، كعقوبة لهم على تحديهم للاحتلال الأمريكي (مجلة المستقبل العربي، 58:2004)، ويبدو أن التوجه الأمريكي في العراق قد نبع في الأساس من تجربة أعتقد الأمريكان نجاحها في أغلب تدخلاتهم السياسية والعسكرية التي حصلت بعد عقد تسعينيات القرن الماضي ومطلع القرن الحالي سواء في أثيوبيا أو يوغسلافيا أو أفغانستان، إذ سعت الإدارة الأمريكية إلى إقامة توليفات سياسية تستند على التقسيمة الطائفية والعرقية بين القوى الفاعلة في الحياة السياسية (العزاوي، 93:2003)، وتسعي الإدارة الأمريكية إلى تكرار المشهد ذاته في العراق عبر تركيبة مجلس الحكم الانتقالي الذي شكلته في تموز/ يوليو 2003، بأمر من بريمر الحاكم المدني في العراق عبر توليفة الحكومات التي تدخلت بشكل مباشر لتشكيلها في حزيران 2004 برئاسة إياد علاوي وفي آذار / مارس 2005 برئاسة إبراهيم الجعفري، وهكذا يبدو أن تفكيك العراق إلى أجزائه المكونة له بات مخرجاً مفضلاً للولايات المتحدة من مأزقها الراهن في العراق مما يدفع بوجود كيانات تابعه هشة متناحرة غير مستقرة داخلياً ولا خارجياً (شكارة، 25:2005).

المطلب الثاني

تمزق النسيج الاجتماعي

يعيش المجتمع العراقي ونتيجة لظروف الاحتلال في دوامة من المشكلات التي عصفت بكافة شرائحه الاجتماعية، فقد أصبح يعاني من الكثير من المشكلات المستعصية والتي أعادت المجتمع إلى أنماط الحياة البدائية، فهو يعاني من نقص شامل في الخدمات الصحية ويعوم في مستنقع من الفقر والبطالة نتيجة الاستغناء عن الكثير من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين نتيجة سياسة الاحتلال مما عزز الفوضى وعدم الأمن والاستقرار. وقد تفككت التركيبيية الاجتماعية بسبب القمع والاضطهاد والعنف مما أورت تأثيرات سيكولوجية أفرزت القلق الشديد والخوف من ما هو قادم، وكذلك فإن المجتمع العراقي نتيجة الفقر أصبح لا يستطيع الحصول على الغذاء المناسب ونتيجة القصف الجوي والمعارك الأرضية فقد تم تدمير كثير من المساكن المدنية وتدمير كثير من المدارس حتى المستشفيات لم تسلم من التدمير المتعمد من قبل قوات الاحتلال.

كل هذه العوامل أفرزت مجتمعاً مهزوزاً غير آمن ومستقر لا يقوى على القيام بواجباته كمجتمع سوي حتى وصل لمرحلة التفكك والانهييار، ولهذا فإن البعد الاجتماعي في العراق يعاني من عدة عوامل ساهمت بحالة عدم الأمن والاستقرار، ويمكن إجمال تلك العوامل بالآتي (سيمونز، 2004:64):

أولاً: إشكالية السلطة المؤسسة على الولاءات الفرعية

مما لا شك فيه أن العراق يتميز بالتلون في البناء الداخلي حيث يتكون هذا المجتمع من عدة أعراق وأديان وطوائف ليخرج هذا المزيج المعقد من تشابك للرؤى والأهداف حيث تعقدت معه شبكة الهوية الشمولية العراقية، قد يقول بعض المثقفين في هذا الجانب أن التنوع والتشكل يجب أن يكون له آثار إيجابية على المجتمع لأنه يفرض الإبداع في شتى المجالات بسبب روح التنافس،

نقول هذا حينما يكون المجتمع يعيش في حالة من الأمن والاستقرار فقد تغلبت الموروثات الطائفية والعشائرية على القدرات والكفاءات وفي شتى المجالات مما كرس حالة من انعدام للأمن الفردي والجماعي ساهم في توطيد حالة عدم الاستقرار (سيمونز، 2004:68).

ثانياً: انتشار الفقر والبطالة

إن قرار حل الجيش والمؤسسات المدنية الفاعلة وطرد البعثيين من الوظائف أدى إلى ارتفاع نسبة البطالة من 50% إلى 80%، كما إن الآلاف من السجناء ممن أطلق سراحهم من قبل النظام السابق أثناء الحرب قد أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وزاد من انتشار الفقر تدهور نسب الصحة العامة بين المواطنين، بالإضافة لعمل فئات من المواطنين في إطار الاقتصاد غير الرسمي الذي يخلو من أية ضمانات وظيفية مستقبلية مما يعني أن الضمان الاجتماعي في طور الانحلال والتلاشي (فارس، 2003:35).

لقد كان من نتائج ازدياد الفجوة في بنية الاقتصاد العراقي بين التوسع في الأنشطة المالية والتجارية من ناحية والركود في مجال الأنشطة الإنتاجية والتصديرية من ناحية أخرى، أن انعكس ذلك بدوره على مستوى توزيع الدخل والثروات ليزداد الفقراء فقراً نتيجة ضعف فرص التوظيف وخفض مستويات الدخل والادخار للغالبية العظمى من السكان، الذين تبلغ نسبة الفقر فيهم 40% من إجمالي عدد السكان مع وجود حوالي مليوني عائلة تعيش دون مستوى خط الفقر، بينما يمتلك العراق أحد أكبر معدلات النمو السكاني 3.2% رغم الوضع الاقتصادي المتدهور وإن أكثر من 16 مليون عراقي يعيشون بدولار واحد يومياً، مع ارتفاع معدلات البطالة إلى مستويات عالية خاصة بين الذكور حيث بلغت نسبة البطالة لدى الفئة العمرية 15 سنة فما فوق 28% لكن هذه النسبة تصل إلى 50% حسب تقارير بعض المنظمات الدولية مما يؤكد الأبعاد المقلقة للمشكلة. ومع الوضع السياسي والأمني المتدهور يترك العديد من العراقيين أعمالهم الأصلية لينخرطوا في

النشاط الواسع غير المجدي والخطير كأعمال التهريب والترويج بأنواعها بينما يدفع بالمختصين والمتعلمين للهجرة، وتعتمد الغالبية العظمى من أبناء الشعب على الحصة التموينية الشهرية لبرنامج النفط مقابل الغذاء حيث يتلقى أفقر 20 % من السكان أقل من 7 % من إجمالي دخل الأسر العراقية في حين يتلقى أغنى 20 % ما نسبته 44 % من الدخل أي ستة أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة. لقد باتت البطالة من أخطر المشكلات التي تواجه العراق اليوم وتهدد أمنه واستقراره فتزايد أعداد العاطلين عن العمل يشكل إمعاناً في هدر الموارد البشرية مع ما ينجم عن ذلك من آثار اقتصادية واجتماعية تنعكس سلباً على الأوضاع السياسية وعلى معايير الأمن والاستقرار (سيمونز، 2004:68).

ثالثاً: العنف الاجتماعي بشتى أنواعه وزيادة الاضطرابات النفسية

وقد نقلت مجلة المستقبل العربي (2004:58) أن العنف والقتل في العراق قد إزداد بعد الإحتلال كما زادت السرقات المنظمة والإغتصاب، وإزداد العنف السياسي والعنف الحزبي نتيجة التلاعب بنتائج الإنتخابات، كما اضافت صحيفة الغد الأردنية الى ازدياد حالات الإضطراب النفسي لدى العراقيين وتردي الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والأمنية (صحيفة الغد الأردنية، 2008/1/24).

رابعاً: انعدام الخدمات الصحية وتدني مستوى الغذاء

ألحقت ظروف الإحتلال خسائر كبيرة بالنظام الصحي وكذلك فقد تسببت الحرب بتعطيل أنظمة التبريد الخاصة بمعدات المستشفيات والمراكز الصحية مما قلص من نسبة تقديم الخدمات وخاصة للأطفال مما زاد من نسبة الإصابة بالأمراض المعدية، وكذلك كان هناك نقص هائل في أدوية خاصة لأمراض القلب والسكري والسرطان مما زاد من أعباء المواطن العراقي وزعزع أمنه، بالإضافة إلى هجرة وهروب عدد كبير من الأطباء والكوادر الطبية الأخرى ذات الاختصاص

وغيره إلى خارج العراق بحثاً عن لقمة العيش والأمن والاستقرار (مجلة المستقبل العربي، 2004: 36). لقد ألحقت المعارك والقصف الجوي خسائر كثيرة بالنظام الصحي العراقي الذي كان منهكاً من قبل بسبب الحروب السابقة والحصار الاقتصادي الدولي الذي استمر أكثر من عقد، مما أدى إلى شل وتدمير النظام الصحي وبرامج الصحة الوقائية وأوجد مشكلات خاصة بإدامة تطوير الأجهزة الطبية في جميع مرافقه الصحية فلقد دمرت الحرب الأخيرة 7% من المستشفيات خلال المعارك وتعرضت 12% من المستشفيات للسرقة، ويبقى تدهور الأمن وانعدام الاستقرار سبباً في زيادة المشكلات الصحية وتقليص قدرات الخدمات الصحية بشكل عام، وكذلك فقد سببت الحرب أعطالاً في الأجهزة الخاصة بحفظ اللقاحات الخاصة بالأطفال مما أدى إلى عدم تلقيح أكثر من 210 آلاف طفل من المواليد الجدد مما عزز من إصابتهم بالأمراض الفتالة كالحصبة وشلل الأطفال وغيرها، ناهيك عن انتشار الأمراض المعدية والسارية التي انعدم وجود الأدوية الشافية والكافية لها (الحمد، 2004: 212).

وكذلك الحال بالنسبة لمستويات التغذية قبل برنامج النفط مقابل الغذاء كانت نسبة مستويات التغذية متدنية بأقل من 40% من النسبة الموصى بها من قبل منظمة الصحة العالمية، وقد أثر ذلك كله سلباً في قطاع الإنتاج الزراعي لاعتماد المستهلك في العراق على الأطعمة المستوردة وأدى إلى حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في شتى القطاعات ذات العلاقة (Chalabi, 2005: 16).

خامساً: انعدام الأمن الوظيفي والأكاديمي والإعلامي

لقد خلقت الحرب قلقاً ورعباً شديدين لدى العراقيين فأدت إلى شعورهم بفقدان الأمن والاستقرار نتيجة انتشار عمليات السلب والنهب والعنف بشكل كبير، وانتشر الفقر بشكل واسع وتم فقدان كثير من الوظائف بعد انتشار عمليات الاعتداء على المواطنين وخصوصاً على الفئات الضعيفة والمهمشة بشتى فئاتها العمرية (مجلة المستقبل العربي، 2004: 32).

فإشغال الوظائف الإشرافية والقيادية باعتماد معايير سياسية أو طائفية أو قبلية بعيداً عن معايير الجدارة والكفاءة عكس بالنتيجة انعدام الأمن الوظيفي مما أضر سلباً على أداء الدوائر الحكومية، وجعلها غير قادرة على تحديد أهدافها وتوزيع مواردها بصورة صحيحة وتعثرت بالتالي في تقديم خدماتها بالجودة المطلوبة. فالحالة المتردية التي تعرضت لها الجامعات والمعاهد العراقية خير دليل على ذلك والتي تمثلت بما يلي (الحمد، 2004:212):

1- تعثر العملية التعليمية والتردي العام في الأوضاع بشكل عام في الجامعات والمعاهد والمدارس العراقية والنقص الحاد في المستلزمات التعليمية مما أدى إلى إغلاق 152 كلية علمية وعدد غير قليل من المدارس.

2- اغتيال عدد كبير من ذوي الخبرة من أساتذة الجامعات إذ زاد عدد الذين تم اغتيالهم عن 232 أستاذ وهجرة ما يزيد عن 3 آلاف أكاديمي وطبيب بعد الاحتلال إلى جانب اختفاء 56 أكاديمياً ما يزال مصيرهم مجهول، وكذلك تعرض عدد منهم إلى حالات اختطاف وتهديد وتهجير قصري داخل وخارج العراق من قبل إدارة الاحتلال وأعوانهم، وكذلك تعرض أصحاب الكفاءات العلمية وخاصة علماء الذرة والأطباء إلى حالات تصفية جسدية مما أجبر عدد كبير منهم للهجرة إلى دول الجوار والدول الأوروبية (مرصد الحريات الأكاديمية في العالم العربي، 2007).

المبحث الثاني

اختلال توازن القوى

جاءت تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق التي أحدثت انقلاباً إستراتيجياً في منطقة الشرق الأوسط وأثرت على علاقات القوى ودور الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين في طريقة إدارة الصراع مما أوجب على المنطقة التعامل مع حقائق جديدة تمثلت بالجوانب التالية (كيالي، 2007:17):

1. صعود نفوذ إيران في العراق وفي عموم الشرق الأوسط وتحديدها للنفوذ الأمريكي.
2. إنهيار الدولة العراقية ووقوع في دائرة الفوضى والعنف والتدهور الأمني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي على خلفية الانقسامات الطائفية والمذهبية والأثنية فيه، وتحول العراق إلى بؤرة لنمو الجماعات المسلحة المسلحة مع التميز بين المقاومة التي تستهدف الاحتلال والجماعات التي تغذيها أطراف دولية وإقليمية وتسعى لتدمير البلاد .
3. بروز النعرات الطائفية وخصوصاً الانقسامات المذهبية بين السنة والشيعة في العراق بحيث برزت بشكل واضح عقب تفجير مرقد الإمامين علي الهادي والحسن العسكري في مدينة سامراء عام 2006 مما زاد من عدم الاستقرار في المنطقة.
4. تنامي دور الفاعلين المحليين في تقرير الشأن السياسي في بعض البلدان العربية وخصوصاً حزب الله في لبنان وحركة حماس في فلسطين والقوى السياسية الشيعية في العراق وهو قوى محسوبة على إيران ومدعومة منه.
5. اضطراب النظام العربي وسلبيته إزاء ما يجري في العراق وانكشافه أمام المشاريع الأمريكية الداعية لنشر الديمقراطية وإصلاح النظم السياسية والشرق الأوسط الكبير.

6. التأثير السلبي في المصادقية السياسية الأمريكية في المنطقة على صعيد الحكومات والمجتمعات بعد تحويل مشاريعها في نشر الديمقراطية والإصلاح السياسي إلى مواجهة إيران والحفاظ على النظام العربي القائم.

كل هذه الجوانب والتطورات أسدلت الستار على مشروع إستراتيجي برزت ملامحة الواضحة في عهد الرئيس الإيراني محمود أحمدني نجاد، حيث يشبه المشروع هرم متعدد الطبقات تستند قاعدته على منطقة الخليج العربي ثم يأتي المشرق العربي كطبقة ثانية، أما الطبقة الثالثة من الهرم فتتمثل في القدرات العسكرية الرادعة التي يمكنها إستهداف المصالح الغربية في منطقة الخليج العربي، ثم يتوج الهرم بالطبقة الأخيرة وهي التكنولوجيا النووية التي تستغل بها إيران في تحقيق مشروعها الإستراتيجي عوضاً عن السقف الدولي البعيد عنها (اللباد، 2007: 36).

ولمزيد من التوضيح سيتم تناول المبحث من خلال المطالب التالية:

المطلب الأول: بروز إيران كقوة إقليمه توسعية.

المطلب الثاني: التهديد النووي الإيراني.

المطلب الأول

بروز إيران كقوة إقليمية توسعية

تعد إيران واحدة من أكبر الدول الإقليمية في منطقة الخليج العربي إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية وبحكم موقع إيران الجيوبولتيكي ودورها الإقليمي فقد أصبحت محط أنظار واهتمام العالم، وهذا الأمر مكنها من تبوء مركز متميز وجعلها تؤدي دوراً مهماً في النظام الإقليمي في عهد شاه إيران محمد رضا بهلوي (1974) حيث لعبت إيران دور (شرطي الخليج) للدفاع عن المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط على حساب جاراتها الدول العربية. وقد كانت حرب الخليج الأولى أي الحرب العراقية الإيرانية عام 1980/1988 تهدف إلى تغيير توازن القوى الإقليمية في المنطقة من خلال محاولة كلا الطرفين الأساسيين في الإقليم إضعاف الطرف الآخر، فضلاً أنها مصلحة خليجية لان كلا الطرفين كان يسعى للسيطرة على منطقة الخليج العربي ومصالحه أمريكية لتبرير تواجدها العسكري لحماية ناقلات النفط وتأمين مرورها. وبعد انتهاء حرب الخليج الثانية شرعت إيران في استغلال ظروف الحرب والأزمة لتباعد العراق عن دوره الإقليمي ولتفتح صفحة جديدة من العلاقات بينها وبين دول مجلس التعاون الخليجي التي هدفت من جانبها إلى موازنة القوة والخطر العراقي، وبعد الإطاحة برئيس النظام العراقي السابق صدام حسين في 2003/4/9 نتيجة الاحتلال العسكري المباشر لأراضيه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمتلك السلاح النووي اختفى دوره كلاعب، حيث طغى البرنامج النووي الإيراني على ما عداه من قضايا باعتباره يعطي إيران بعداً استراتيجياً وحيوياً وبالتالي موضوعاً غير قابل للمساومة لأنه يمثل مطلباً قومياً على المستوى الرسمي والشعبي الإيراني، فيما شكل للدول الخليجية مصدر قلق وتوجس للعديد من الاعتبارات لأنه يجعل ميزان القوى في صالح إيران بامتلاكها سلاحاً استراتيجياً مهماً.

تمتلك إيران كتلة بشرية ضخمة وموقعا جغرافيا وإستراتيجيا وامتدادا تاريخيا عميقا وتأثيرا معنويا متواصل على جوارها الجغرافي، هذه المقومات دفعتها لأن تكون طرفا في المعادلات الإقليمية وسياقات النظام الدولي المختلفة (اللباد، 2007: 34).

إن بروز إيران كقوة إقليمية توسعية ارتكز على 3 متغيرات:

1. المتغير الأول: العراق الجديد (العراق بعد الأحتلال الأمريكي 2003): إن غياب نظام

الدولة إلى حد ما بنوع من القوة ووجود نظام بديل لا يزال حتى الآن نظام هش أدى إلى تحول العراق إلى ساحة تصفيات مزدوجة، تصفيات التنظيمات الإرهابية مع الولايات المتحدة الأمريكية على أساس سياسي والطائفة الشيعية على أساس مذهبي، وتصفيات إيرانية مع الولايات المتحدة وبقايا نظام صدام.

2. المتغير الثاني: المشروع النووي الإيراني: مع أن المشروع النووي الإيراني قديم إلا أن

ما جرى في العراق كان باعثا لان تتبلور إيران في قراءتها على نحو مغاير هذه المرة لما عندها من قوة ردع إستراتيجية.

3. المتغير الثالث: العجز الأمريكي: حيث تبدو الولايات المتحدة عاجزة عن تقديم أي حلول

لما نتج عن المتغيرين في العراق وإيران ففي العراق يبدو عجزها واضحا حيث إنها لا تمتلك أجوبة كافية عن مستقبل العراق في ظل المتغيرات الدائرة في رعاها المنطقة، وبالنسبة لإيران فيبدو العجز من خلال تأكيد الولايات المتحدة مراراً أنها لا تريد خوض الحرب على إيران لان الوضع العراقي لم يستقر (رسول، 2006: 69).

إن بروز إيران كقوة إقليمية لها تأثيراتها على التفاعلات السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي جاء من خلال موقعها الأستراتيجي وثقلها الواضح في إطار علاقات التوازن الأقليمي لهذه المنطقة، مع عدم إخفاء إطماعها الإقليمية منذ عهد الشاه وممارسة الدور الذي تريد أن تلعبه

والمتمثل بملء الفراغ الأمني الذي لابد أن يتحقق من خلال الرغبة بإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية عن دول المنطقة، الأمر الذي فتح لها الباب للعب دور نشط في الخليج سواء في المستويات الاقتصادية أو الأمنية على حد سواء كما ساهم في دعم هذا التوجه حيال حالة التفكك التي يعيشها النظام الأقليمي العربي ومارافقه من ضعف أصاب الاتجاهات القومية الراديكالية واليسارية بعد اندلاع حرب الخليج الثانية 1991، فالخليج يمثل لإيران واحداً من أهم ثوابت سياسيتها الأمنية التي هي جزء لا يتجزأ من طبيعة الدولة الإيرانية (شليبي، 2001:23).

ويمكن القول إن أهم مظاهر الدور الإيراني في النظام الأمني الخليجي تمثلت في مايلي (الأسطل، 1999:86):

أولاً: لا زالت إيران تؤمن بأهمية تصدير الثورة ومن غير شك أن هذا الإيمان ليس بالدرجة التي كان عليها في أوج حماسه عند قيام الثورة نفسها في أواخر السبعينيات من القرن العشرين لكن الاستعداد الإيراني على رفع شعار الثورة الإسلامية.

ثانياً: استمرار احتلال الجزر الإماراتية الثلاث في 30 تشرين الثاني / نوفمبر 1971 على الرغم من المحاولات المضنية من جانب أبو ظبي للتوصل إلى تسوية بشأن هذا الأمر سواء بالجلوس على مائدة الحوار المباشر أو عن طريق إحالة القضية التي برمتها إلى محكمة العدل الدولية أو هيئة تحكيم مختارة.

ثالثاً: تبني إستراتيجية إقليمية تتعارض جذرياً مع إستراتيجية الولايات المتحدة في المنطقة أبرز مظاهرها الرفض التام للوجود العسكري الغربي عموماً والوجود العسكري الأمريكي على وجه الخصوص في منطقة الخليج العربي، ورؤيتها إلى إسرائيل باعتبارها الخطر الأكبر على أمنها الوطني واستمرار دعمها لجبهة الرفض لإقامة علاقات طيبة لإسرائيل وتدعيم حركات المعارضة المسلحة المناوئة لعملية السلام برمتها سواء داخل الأراضي المحتلة أو في الأراضي العربية كافة.

رابعاً: مع الإحساس الإيراني بالخطر من تكرار تجربة الحرب مع العراق واحتمالات امتداد الخطر من التواجد العسكري الأجنبي بمياه وأرض الخليج العربي سعت إلى تطوير قواتها العسكرية التقليدية وغير التقليدية.

بات الشرق الأوسط بمثابة ساحة تنافس بين عدد من القوى الدولية والإقليمية وعلى وجه الخصوص بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل من جهة و إيران وبعض قوى الممانعة في المنطقة العربية من الجهة المقابلة (كيالي، 2007:14). إن المشروع التي تسعى فيه إيران لإنتزاع الدور الإقليمي من الولايات المتحدة الأمريكية يأتي باستغلال غياب المشروع الأقليمي العربي وتخطب السياسة الأمريكية في مشكلات المنطقة، ويقدم مضمونا جديدا على مستوى العلاقات الدولية كونه لا يستند في طموحاته على قوى عظمى بقدر ما ينتزع دوره الإقليمي الذي حقق نجاحات بارزة في تثبيت حضوره بالمنطقة في ظل نظام عالمي احادي القطبية تقوده استخدام القوة العسكرية المفرطة دون النظر في عين الاعتبار لحساسية المنطقة أو القانون الدولي (اللباد، 2007:37).

إن الإستراتيجية الأمريكية الجديدة في منطقة الخليج اعتمدت على ثلاثة محاور (تركي، 2004:106):

1. ضمان تدفق البترول بأسعار معقولة وبلا عوائق من منطقة الخليج.
 2. ضمان عدم تحكم أي قوة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية في بترول الخليج.
 3. التزام الولايات المتحدة باستخدام القوة لحماية مصالحها البترولية إذا لزم الأمر.
- لذلك أصبح تزايد النفوذ الإيراني معضلة في وجه الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة بحكم عدة عوامل اهمها (كيالي، 2007:19):

1. ازدياد النفوذ الإيراني في تقرير الشأن العراقي مما أعاق الترتيبات الأمريكية في العراق.

2. سعي إيران في إمتلاك الأسلحة النووية ورفض السماح لووكالة الطاقة الذرية بأجراء عملية المراقبة على المنشآت النووية الإيرانية.

3. دعم حركات المقاومة الإسلامية للوجود الإسرائيلي في فلسطين ولبنان مما ساعد في عدم الإستقرار في الشرق الأوسط.

4. دعم إيران للجماعات الاصولية والأرهابية.

علاوة على ذلك فإن الموقف الإيراني من الإستراتيجية الأمريكية في منطقة الخليج العربي هو الرفض ومعارضة المشروع الأمريكي للأسباب التالية (مظلوم، 2005:264):

1. أن المشروع الأمريكي يساهم في تحجيم لإيران من جهة وإغلاق البوابات السياسية بينها وبين الخليج من جهة اخرى.

2. أن المشروع الأمريكي يحصر المصالح الإيرانية داخل حدودها.

3. منافسة الولايات المتحدة إيران في منطقة ذات اهمية بالغة بالعالم.

4. تسهيل مراقبة الولايات المتحدة لكل الأنشطة الإيرانية على اختلافها داخل إيران.

5. جعل دول الخليج العربي رأس حربه في العداوة نيابة عن الولايات المتحدة الأمريكية مما يفسد علاقة حسن الجوار معهم.

6. إقامة القواعد العسكرية الأمريكية بالقرب من أبار النفط الإيرانية ينذر بالأخطار كالمحاولة

بإشعال هذه الأبار بالنيران وتخريبها.

المطلب الثاني

التهديد النووي الإيراني

تحاول إيران حماية دورها الإقليمي من خلال امتلاك السلاح النووي وتعزيز وجودها في الخليج العربي وتوسيع نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة الخليج العربي (ابراهيم، 2006: 30). وثمة مبررات كانت تقف وراء سعي إيران للحصول على السلاح النووي يمكن تناولها كما يلي:

1. الدوافع الاقتصادية: فقد هدفت إيران إلى توظيف القدرة النووية في تأمين 20% من طاقتها الكهربائية مما يخفف من استهلاك الغاز والنفط في ظل الزيادة السكانية المستمرة، ومع ذلك فإن المفاعلات النووية مكلفة جداً وقد أنشأت إيران مفاعلاتها في جنوب البلاد بعيداً عن المدن الإيرانية والمنشآت الصناعية في شمال البلاد مما يقلل من أهمية هذا الدافع للمشروع النووي الإيراني (مجلة السياسة الدولية، 2004: 1).

2. الدوافع العسكرية: يستند الفكر الاستراتيجي الإيراني على الاستعداد لأية احتمالات في المستقبل، كما ركز بشدة على الدروس المستفادة من الحرب العراقية- الإيرانية والتهديدات الأمريكية الإسرائيلية لإيران، كما أن إيران استنتجت أنها يجب أن لا تعتمد كثيراً على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية تجاه إيران (مجلة السياسة الدولية، 2004: 1).

3. الدوافع السياسية: تعاني إيران من العزلة الإقليمية والدولية بالإضافة إلى أن التفكير القائم على المؤامرة ربما يمثل القوة المحركة وراء الحصول على السلاح النووي، وسبب طابعها العدواني الحقد الأعمى على العالم العربي والإسلامي كما أنها مصنفة ضمن محور الشر.

لا شك في أن التسلح الإيراني الكثيف والمستمر يثير القلق في إقليم منطقة الخليج العربي حيث أن حجم التسلح ونوعيته تعدى العملية الدفاعية وأصبح التهافت الإيراني على شراء السلاح يثير علامات استفهام كبرى، كما أن برنامج التسلح الإيراني من شأنه أن يؤثر بشكل كبير على البيئة الإستراتيجية في كل منطقة الشرق الأوسط، فهو إضافة إلى نفسه قواعد حظر انتشار الأسلحة يفرض تهديداً على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية ومصالح حلفائها في المنطقة كما يهدد أيضاً مصالح حلفائها في الشرق الأوسط. أما دول الخليج العربية التي أكدت على عدم نيتها في الحصول على أسلحة نووية فإن البرنامج النووي يعتبر لها أمراً مرعباً رغم إدعاء إيران أنها تطور البرنامج لأغراض سلمية فقط (باديب، 2005: 32).

إن الخليج العربي لا يواجه خطر تسونامي ولكن إيران تقع في منطقة جيولوجية معرضة للزلازل والسؤال هو عما إذا كان الذين بنوا مفاعل بوشهر أخذوا في الاعتبار وجود مفاعل نووي في منطقة زلزالية ولا أحد يملك الجواب على ذلك (تقي الدين، 2011: 34).

إن إمكانية نشوب صراع عسكري بين إيران والأطراف المعنية " دول الخليج العربي الست " بالقضية النووية تعكس آثاره على المنطقة خاصة أن هذا البديل ليس مستبعداً من استراتيجيات الولايات المتحدة تجاه الملف النووي الإيراني، حيث أكد على ذلك الرئيس بوش بالقول لا نستبعد الخيار العسكري لتسوية الملف النووي الإيراني (كشك، 2005).

ونرى أن الرد الإيراني قد يأخذ أشكالاً عديدة منها أن تقوم إيران عن طريق حزب الله بقصف عشوائي لإسرائيل مما قد يؤدي إلى تصاعد العنف من إسرائيل والدول المجاورة سوريا ولبنان، ومن ناحية أخرى قد تقوم إيران بضرب القواعد الجوية والقطع البحرية الأمريكية في دول الخليج العربية من خلال استخدام صواريخ أرض - أرض وهو الأمر الذي ينذر باحتمال أن تتحول المواجهة المباشرة المتوقعة بين إيران والولايات المتحدة إلى حرب إقليمية عواقبها عديدة، منها

إمكانية قيام إيران بإغلاق مضيق هرمز مما يعوق تدفق النفط الخليجي إلى الدول الغربية والولايات المتحدة، وهو ما أكده شكر الله عطا زاده نائب رئيس لجنة الطاقة في البرلمان الإيراني أنه " إذا فرضت عقوبات على إيران بطريقة تهدد مصالحها الوطنية فإنها لن تسمح بتصدير نـفـط من المنطقة "، فضلا عن أنها قد تستهدف السفن الأجنبية الأمر الذي من شأنه التأثير على حركة الملاحة في الخليج العربي ومن ثم على استقرار الأسواق النفطية وهو ما سوف يؤثر سلباً على اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي التي تعتمد بشكل أساسي على النفط كمصدر مهم للدخل القومي، ومن ناحية ثالثة قد تستهدف إيران المصالح الأمريكية في المنطقة سواء كانت شركات أو مصانع أو حتى أفراد. أما الخوف الأكبر لدى دول مجلس التعاون الخليجي فهو كما وضحه الأمين العام السابق للمجلس عبد الله بشارة مبينا أن البرنامج النووي الإيراني يسهم في زعزعة توازن القوى في المنطقة جاعلا من إيران القوة الرئيسية والأكثر هيبة في الوقت الذي يؤمن فيه بأن موقف دول مجلس التعاون الخليجي ينبغي أن يكون موحدا وقويا وواضحا.

والجدير بالذكر أن موقف دول مجلس التعاون الخليجي من البرنامج النووي الإيراني يجمع بين تأييد هذا البرنامج والوقوف إلى جانب الولايات المتحدة في إيقاف هذا البرنامج والحد منه وذلك بسبب خوفها وقلقها الناجم عن تبني إيران لهذا المشروع. ويمكن القول أن التعبير العام حول البرنامج النووي الإيراني يتضمن ما يلي (Guzansky, 2010):

- تكرار الاعتراف بحق إيران للحفاظ على التكنولوجيا النووية للاستخدامات السلمية والدعوة لفرض حظر إقليمي على الأسلحة النووية " أسلحة الدمار الشامل".
- دعم التوصل إلى حل دبلوماسي للأزمة النووية الإيرانية والإعراب عن الرغبة في القيام بدور نشط في ذلك جنبا إلى جنب مع الدول الغربية.

- حت إيران على التعاون مع المجتمع الدولي وضمان التحقق من قبيل الوكالة الدولية

للطاقة الذرية.

- الإعراب عن قلقها إزاء أي عمل عسكري ضد إيران مع التشديد على العواقب

المدمرة لمثل هذا الهجوم والذي يشكل خطراً على دول الخليج في حالة حدوث ذلك.

إن الآثار التي يمكن أن يحدثها البرنامج النووي الإيراني في منطقة الخليج متعددة قد تكون

أمنية من خلال تهديد استقرار منطقة الخليج العربي وقد تكون بيئية نتيجة للتسلح النووي الإيراني

حيث لا يبعد مفاعل بوشهر سوى 280 كم عن مدينة الكويت. أن الملف النووي الإيراني يشير

إلى مخاوف المجتمع الدولي بأسره لذلك لقي رفضاً واضحاً من المجتمع الدولي. ولهذا الملف

أيضاً تأثيراً واضحاً على المستوى المحلي بسبب الحرب العراقية - الإيرانية ومن ثم الاحتلال

العراقي للكويت والاحتلال الأمريكي للعراق وغيرها من المخاطر التي يمكن أن يحملها المستقبل

لها ويتمثل بالخطر النووي الإيراني بسبب مواجهة محتملة بين أمريكا وإيران (بومدين والعبد

الرزاق، 2006: 43).

الفصل الرابع

أثر حرب الخليج الثالثة على دولة الكويت

تمهيد:

شكل العراق خلال فترة حكم الرئيس صدام حسين تهديداً أمنياً وسياسياً واقتصادياً لدولة الكويت، وتمثلت ملامحه ببدء الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988)، والتي استنزفت طاقات مادية وبشرية هائلة، ساهمت دول مجلس التعاون الخليجي في نسبة عالية في جانبها المادي، وما كادت الحرب تنتهي حتى شهد العراق في 2 آب 1990 حرباً جديدة ومباشرة على الكويت، وأقدم على احتلالها، وتدمير بنيتها التحتية وتعطيل نظامها السياسي، وشل اقتصادها، والتأثير على البنية الاجتماعية فيها، مروراً بحرب تحرير الكويت في شباط عام 1991 ليتعزز التواجد العسكري الغربي عموماً، والأمريكي على وجه التحديد، الأمر الذي حول دول مجلس التعاون في الخليج العربي إلى جهة حرب مباشرة مع الجيش العراقي، مما أدى إلى رفع درجة الانكشاف السياسي والأمني لهذه الدول تجاه الولايات المتحدة الأمريكية التي استنزفت تلك الدولة بشكل لم يشهده تاريخ المنطقة سابقاً ولا زالت تداعياتها السلبية السياسية والأمنية والاقتصادية مستمرة إلى يومنا هذا خاصة في ظل الاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في 19 نيسان/ابريل عام 2003، حيث يشكل عدم الاستقرار في العراق تهديداً حقيقياً لأمن واستقرار منطقة الخليج العربي ككل، من خلال قوات الاحتلال التي عززت انتشار العنف والفوضى وتشريد وقتل ملايين العراقيين داخل وخارج العراق (شحرور، 2010، 118).

وتأكيداً لما سبق فقد اعترف وزير الدفاع الأمريكي روبرت غيتس في شباط 2007 بأن العراق يشهد أربع حروب مستقرة ومتفجرة معاً، هي: شيعية - شيعية للسيطرة على البصرة والمناطق الجنوبية في العراق والتحكم بالثروة النفطية، وحرب ثانية مذهبية - سنية - شيعية، أما

الحرب الثالثة فهي التمرد بقيادة العناصر السنية والمعادية للولايات المتحدة الأمريكية، والحرب الرابعة هي حرب تنظيم القاعدة التي تقوم بمهمتين: الأولى دعم السنة، والثانية تأجيج العنف السياسي السني الشيعي، ففي العام 2006 شهد العراق الكثير من التدهور الأمني وبلغت العمليات والاعتداءات اليومية مئة اعتداء، نتج عنها في المتوسط مقتل 3000 عراقي شهرياً، وارتفاع عدد السجناء إلى 30.000 سجين (الشايحي، 2008، 123).

وخوفاً من امتداد تداعيات المأزق العراقي إلى دول مجلس التعاون الخليجي، سواء بتصدير الإرهاب والإرهابيين أو اللاجئين والفارين أعلنت دولة الكويت عن مشروع إكمال سور امني على طول الحدود مع العراق يصل طوله إلى 217 كيلومتراً، إلا أن دول مجلس التعاون الخليجي تواجه مخاوف أخرى تتعلق بمستقبل الوجود العسكري في العراق، ومستقبل نظام الحكم فيه وتوجهاته نحو دول الجدار وأهمها مستقبل علاقاته مع دولة الكويت، وذلك في حال حصول العراق على استقلاله وخصوصاً بعد أن أقر الكونجرس الأمريكي مشروع قانون في نهاية نيسان 2006، أوصى فيه بربط تحويل الحرب الأمريكية في العراق وأفغانستان بجدولة الانسحاب العسكري الأمريكي من العراق مع بداية تشرين الأول 2007، ليكتمل في نهاية آذار 2008، وهو ما عارضه الرئيس بوش الابن واستخدم ضده حق الفيتو.

لكن إدارة بوش الابن أعادت النظر في موقفها وقررت الاستجابة لمواقف الديمقراطيين الذين يسيطرون على الكونجرس، وأجرت الولايات المتحدة و إيران إجتماعاً على مستوى السفراء لإيجاد مخرج للازمة العراقية، في بغداد في 28 أيار 2007 بعد أن كان تجهز برفض ذلك (شحرور، 2010، 119).

وتبدو دول مجلس التعاون الخليجي في حالة لا توازن، فمن جهة لا تؤيد الوجود الأمريكي في العراق، حيث وصف الملك عبد الله بن عبد العزيز الوجود الأمريكي في العراق في كلمته أمام

القمة العربية التي انعقدت في الرياض في آذار 2007، بالاحتلال غير الشرعي وهي في الوقت نفسه لا تؤيد الانسحاب الأمريكي الفوري من العراق لأن حصول العراق على استقلاله يهدد أمن المنطقة واستقرار دولها من خلال مجموعة من التحديات كظهور منافسة في مجال النفط، وعدم الاستقرار في المنطقة وغير ذلك من التحديات (الشعرواي، 2009، ص68).

إن بحث آثار حرب الخليج الثالثة على دولة الكويت يتطلب منا تقسيم الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الآثار السياسية والأمنية.

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية.

المبحث الأول

الآثار السياسية والأمنية

في أعقاب حرب العراق الأخيرة، وعلى الرغم مما أعلنته الولايات المتحدة الأمريكية من أن القضاء على "نظام صدام حسين" من شأنه أن ينهي حقبة التوازن وحالة عدم الاستقرار التي كانت فيها المنطقة لعقود طويلة، إلا أن الواقع يشير إلى دلائل تناقض هذه النتيجة، حيث أن اختلاف رؤى الأطراف المعنية بقضية امن الخليج العربي ترى أنه سيظل بؤرة للتوتر على الأقل لعقد قادم. وانطلاقاً من هذا التوتر وحالة عدم الاستقرار التي شهدتها دولة الكويت سادت لدى دول مجلس التعاون الخليجي قناعة وهي أن امن الخليج العربي أصبح شأنه دولياً يجب المحافظة عليه بكافة الوسائل، بما في ذلك اللجوء إلى القوة وذلك في ظل ترسيخ توافق دولي بأن هناك تشابكاً متيناً بين امن دول مجلس التعاون الخليجي الست وبين استقرار الاقتصاد العالمي (كشك، 204: 2149).

ولهذا فإن الرؤية الكويتية لأمنها تتمثل في بديلين هما:

- البديل الأول: أن الكويت ترى أهمية واضحة للوجود الأجنبي في المنطقة وفقاً لاتفاقيات تم توقيعها بين أمريكا والكويت في أعقاب حرب تحرير الكويت عام 1991، حيث كانت الكويت هي الدولة الأسبق إلى توقيع اتفاقية ثنائية للتعاون الأمني والدفاع مع الولايات المتحدة الأمريكية حرصاً على حماية نفسها من أي اعتداء من العراق، وتجزئ هذه الاتفاقية للولايات المتحدة الأمريكية تقنين وضع القوات الأمريكية في الكويت بما يعزز التعاون الدفاعي بين البلدين لمواجهة وردع أي عدوان أو تهديد لسيادة الكويت وأمنها ووحدة أراضيها، وتعزز الاتفاقية كذلك القدرات الدفاعية للقوات المسلحة الكويتية من خلال البرامج والدورات والتدريب وتوفير جميع الخدمات والمعدات الدفاعية اللازمة لهذا الغرض، وقد تم عقد هذه الاتفاقية في 9

مايو/إيار 1991، فالكويت تجد أن العراق يمثل أكبر تهديد لأمنها، وأن كان أقل خطورة بعد سقوط نظام صدام حسين إلا أنه يظل مصدر تهديد دائم من وجهة نظرها، وإن كانت التيارات المعارضة في عدد من دول الخليج العربي لم تعارض هذا التوجه حيث لم تتعرض لهذا الوجود من خلال الحملات الانتخابية وهذا ما حدث في دولة الكويت في 19 أيلول/سبتمبر 1992.

- **أما البديل الثاني:** فيتمثل في عملية التنسيق الدفاعي الجماعي الخليجي كأحد البدائل في الحفاظ على امن واستقرار منطقة الخليج العربي حيث تم إقرار مشروع حزام التعاون في قمة الكويت 1997 والذي ما زال يحظى بالاهتمام، وهو يهدف إلى ربط دول مجلس التعاون الخليجي بشبكة إنذار مبكر موحدة ومشروع اتصالات مؤمنة، وكذلك عقد الاتفاقيات الأمنية مع الولايات المتحدة الأمريكية في إطار الحفاظ على امن الكويت (التكرجي، 2006: 10).

إن حرب الخليج الثالثة قد أفرزت عدة تطورات شكلت في مجملها المحددات لرؤية دولة

الكويت لأمنها ومن هذه المحددات (عبد الفتاح، 2003: 107):

- اتجاه الولايات المتحدة في تدشين نظام امني إقليمي جديد يكرس من تواجدها في المنطقة، من خلال جعل العراق نقطة انطلاق لهذا النظام بعد إعادة تشكيله وفقا لتصوراتها، بحيث يكون قاعدة مهمة لها هناك.

- تقديم تسهيلات عسكرية أو لوجستية للقوات الأمريكية في حال دعت الحاجة إلى ذلك.

إن هذا البحث يتطلب تناول من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول: الآثار السياسية.

المطلب الثاني: الآثار الأمنية.

المطلب الأول

الآثار السياسية

من الملاحظ أن الساحة الإقليمية الخليجية التي شهدت بعض التغيرات بعد حرب الخليج الأولى والثانية والثالثة عجلت على زيادة الأهمية السياسية والأمنية في منطقة الخليج العربي ودولة الكويت والتي كانت الأكثر تأثراً بسبب تلك الحروب، لذلك فقد سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن تهيمن على ثروات الخليج وتحقيق ما تصبوا إليه من مكاسب ومصالح سياسية دولية في المنطقة، وكان لموقع دولة الكويت وما يحمل من ثروة في توجه السياسة الأمريكية لتقديم كافة الوسائل الأمنية للمنطقة، وخاصة في حالة أطماع الدول الأخرى في هذه المنطقة.

لقد ظهرت آثار سياسة واضحة جراء حرب الخليج العربي الثالثة حيث أن السلطات الحاكمة في دول الخليج العربي أصبحت منحازة للتواجد الأمريكي العسكري للحفاظ على أمن دولة الكويت وأمن دول الخليج العربي الأخرى، ومما يدل على ذلك أن السلطة السياسية في دولة الكويت قدمت تسهيلات واضحة للقوات الأمريكية، والتي زاد عددها عن عدد مواطني الإمارة، كما أنها أعلنت التثالث الشمالي من البلاد منطقة محظورة أمام الحركة المدنية، ووضعت الإمكانيات العسكرية واللوجستية كافة تحت تصرف القوات الأمريكية، وقد برر المسؤولون الكويتيون هذه الإجراءات بأنها تأتي ضمن تداعيات احتلال العراق للكويت عام (1990)، حيث أدى الاحتلال إلى اضطرار الكويت إلى توقيع معاهدات للدفاع المشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية¹، وقد بررت الكويت أيضاً بأن الخليج العربي بحاجة إلى الولايات المتحدة الأمريكية لحمايتها من العراق لأنه مصدر خطر على الخليج العربي (عبدان، 2003: 112).

¹ وهي المعاهدة التي تم إبرامها بين الكويت وأمريكا في 19 أيلول/سبتمبر 1991 بحيث تحصل الكويت على الحماية الأمنية مقابل تقديم تسهيلات لوجستية للولايات المتحدة الأمريكية.

ويمكن فيما يلي إبراز عدد من التطورات السياسية التي نجمت عن حرب الخليج الثالثة والتي أثرت بشكل واضح على دولة الكويت ويمكن إجمالها كما يلي (شعبان، 2003: 60):

1. إنشاء الإدارة المدنية الأمريكية في العراق: وقد تم تعيين بول بريمر رئيساً لها في

2003/5/7، وقد أصدرت هذه الإدارة العديد من القرارات كحل حزب البعث العربي

الاشتراكي وفرض حظر على أعضائه ومنعهم من العمل في القطاع العام وقد أدى ذلك إلى

زيادة العاطلين عن العمل، مما زاد من عمليات السلب والنهب والانفلات الأمني الأمر الذي

أثر بشكل واضح على الموقف السياسي الكويتي بزيادة مراقبة الحدود وطلب المزيد من

القوات الأمريكية لمواجهة هذا الانفلات الأمني.

2. شرعنة الاحتلال: لم يلبث الموقف الدولي الرفض للاحتلال أن طرا عليه بعض التحول ففي

2003/5/22 صدر القرار رقم 1483 عن مجلس الأمن والذي نص على أنه "يعترف مجلس

الأمن بأن قوات الاحتلال - يشار إليها بالسلطة - لها سلطة ومسؤوليات وواجبات محدد

بموجب القانون الدولي" (الزيود، 2007: 61). إن هذا الأمر قد أثر على دولة الكويت

وقيادتها والتي بقيت في دائرة السيطرة الأمريكية للحفاظ على أمنها.

لقد أثرت حرب الخليج الثالثة بشكل واضح على المشهد السياسي في دولة الكويت، حيث

أدى التواجد العسكري الأمريكي الغير مسبوق في منطقة الخليج العربي ودولة الكويت، وذلك من

خلال زيادة عدد القواعد العسكرية فيها، كما أن القوات الأمريكية كان لها الحق في استخدام المجال

الجوي، وزيادة المطارات، واستخدام المطارات العسكرية، والانتشار المتقدم وخدمات الوقود

والصيانة، وخدمات تخزين الأسلحة والمناورات المختلفة، لقد بات هذا الوجود الضخم والمتمثل

بمجموعة من القواعد العسكرية الدائمة ولعل أبرزها قاعدة الجفير في البحرين والتي تضم قيادة

الأسطول الخامس الأمريكي، مصدراً للسيطرة على عملية صنع القرار في دولة الكويت (الزيود، 2007: 84).

كما أن التواجد الأمريكي في الكويت قد دفعها لاتخاذ إجراءات أكثر صراحة في مجال مكافحة الإرهاب على المحاور السياسية والثقافية والأمنية وخصوصاً الضغط على هذه الدول لاتخاذ خطوات فاعلة لتخفيف المنابع المالية للإرهاب من خلال تنظيم عمل الجمعيات والمؤسسات الخيرية في دولة الكويت وتشديد الرقابة عليها (2007-6-22 www.globalsecurity.org) (كما أن التواجد العسكري الأمريكي قد زاد من الضغط على دولة الكويت في تبني الإصلاحات السياسية لاعتقاد صانع القرار الأمريكي بأن الخطر الأهم والتهديد الأكبر في المستقبل هو خطر داخلي وليس خارجي، ويتمثل في الاستبداد السياسي وغياب الديمقراطية واللذان يشكلان العامل الأهم لانتشار الإرهاب والتطرف.

إن المخاطر المحيطة والمحدقة بدولة الكويت قد دفعت صانع القرار بزيادة الاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية في حماية أمنها، وهذا أدى إلى ضعف دولة الكويت في الدفاع عن نفسها، الأمر الذي سيؤدي إلى تزايد الغضب الشعبي لتواجد القوات الأمريكية فيها، وفي ظل الارتباك السياسي الأمريكي في التعامل مع العراق وإيران حيث تتسم السياسة الأمريكية الآن حيال هذه الملفات بالعجز (إدريس، 2006: 30)، وقد ظلت الكويت والبحرين الأكثر تمايزاً في التجاوب مع المطالب الديمقراطية وكانت التطورات فيهما تعكس هذا التمايز، فقد قام حوالي (50) شخصاً بينهم وزراء سابقون وأساتذة جامعات وبرلمانيون بصياغة عريضة في 11/ آب/ 2003 طالبوا فيها بإعادة النظر في دستور البلاد الذي يجري العمل به منذ أكثر من (40) عاماً، وخفض سن المشاركة في الانتخابات إلى اقل من (21) سنة (الزيود، 2007: 129).

وفي 2003/7/5 صدر مرسوم أميري يفصل بين منصبي رئيس الوزراء وولي العهد، حيث كان الجمع بين المنصبين من الأمور التي توارثتها أسرة الصباح التي تحكم البلاد، مما يسمح لأعضاء مجلس الأمة باستجواب رئيس الوزراء، وفي 2006/5/21 قرر أمير الكويت حل مجلس الأمة بعد أن حدد المجلس في 2006/5/29 موعداً لاستجواب رئيس الوزراء على خلفية تخفيض الدوائر الانتخابية من (25) إلى (10) دوائر، وما زالت هذه الإصلاحات تصطدم بقوة التيار الديني المتحالف مع القبيلة (عبيد، 2008: 90).

وبالرغم من عمليات الإصلاح هذه فما زالت دولة الكويت بحاجة إلى إجراء مزيد من الإصلاحات، من خلال الانتقال إلى مرحلة عمل تغييرات جذرية في الدساتير والقوانين وفي فلسفة الحكم، وذلك من أجل احتواء العنف، وتحقيق الاستقرار الداخلي، حيث أن عمليات الإصلاح الحالية ما زالت محدودة، وهي لم تنقل الكويت من خانة الدولة التسلطية إلى الدولة الديمقراطية، وسيبقى تأثيرها في مجال الاستقرار الداخلي والأمني محدوداً إذا ما أدركنا أن مفهوم الأمن لم يعد عسكرياً فقط، وقد ظهرت عدة إشارات في دول مجل التعاون الخليجي ومنها الكويت توحى بتأثير الوضع السياسي في العراق على التوجهات السياسية لها وسعيها للتناغم مع أطروحات الولايات المتحدة لبناء (الشرق الأوسط الكبير) الذي لا مجال أن يعيش بين أحضانه نظم شمولية ووراثية وأن الوقت حان لتبني النموذج الديمقراطي لكن وفق الرؤية الأمريكية ومنه هذه الإشارات (عليوان، 2004: 46):

- طلب إسلاميين في الكويت تأسيس حزب إسلامي هناك يدعى "حزب الأمة" وكان رد الحكومة الكويتية فاتراً حول ذلك حيث استدعت النيابة العامة في الكويت الدكتور "حسين السعيد" الناطق باسم الحزب وكانت صحف كويتية ذكرت أن مجلس الوزراء الكويتي ناقش في 30 يناير 2005 المؤتمر الذي جرى في منزل السعيد وقررت اتخاذ إجراءات ضد تأسيس الحزب كما نقلت الصحف من مصادر أن الحكومة أبدت

للسفارة الأمريكية في الكويت انزعاجها من حضور اثنين من العاملين في القسم السياسي فيها المؤتمر، غير أن السفارة ردت بتصريح نشرته صحيفة القبس الكويتية في 3 كانون أول/ديسمبر 2010 بأن موظفيها "يلتقون بشرائح ممن المجتمع الكويتي أملا بفهم أكبر للتطورات الراهنة" وأن "حضور أي ممثل للسفارة في مؤتمر إعلان حزب الأمة لا يجب أن يفهم بالضرورة على أنه مصادقة على مبادئ هذا الحزب أو قيامه".

وتحاول الولايات المتحدة الأمريكية وما زالت فرض إستراتيجيتها وسياستها على المنطقة ضاربة بعرض الحائط حق الشعوب في اختيار سياساتها وتحديد مصيرها السياسي، والأمثلة الدالة على ذلك كثيرة، ففي الفترة الأخيرة أعدت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من برامج الإصلاح المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، حتى تتبناها الدول العربية، ومنها بالطبع دول الخليج العربي، وهذا ما أعلنه الرئيس الأمريكي "بوش الابن" في خطاب ألقاه في السادس من شهر شباط 2003 بأن الولايات المتحدة الأمريكية قررت تنفيذ إستراتيجية في منطقة الشرق الأوسط تستهدف الدفع في اتجاه التحول الديمقراطي في دول المنطقة (تركي، 2004: 105).

المطلب الثاني

الآثار الأمنية

أوجدت حرب الخليج الثالثة 2003 تخوفاً عند قادة دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت، من التوجهات الحالية لأمريكا من أن تطالهم دائرة الإرهاب، مما يشكل عبئاً وضغطاً على دولة الكويت، خاصة أن الولايات المتحدة الأمريكية أطلقت لنفسها العنان للتدخل بداعي الحرب على الإرهاب.

إن ازدياد الفراغ الأمني وزيادة مستويات العنف في العراق إلى مستويات خطيرة غير مسبوقة، والمخاوف من نشوب حرب أهلية شاملة في العراق، أدى إلى زيادة المخاوف لدى دول مجلس التعاون الخليجي ومنها الكويت من انتقال أعمال العنف الجارية وأعمال العنف الطائفية بين السنة والشيعة إلى هذه الدول خاصة الكويت والسعودية والبحرين التي تحتوي على أعداد كبيرة من الشيعة، مما قد يدخل منطقة الخليج العربي في دوامة من العنف الطائفي المستمر والافتتال الداخلي، وهذا سيفرض مزيداً من التحديات ويمثل خطراً كبيراً على امن الكويت، كذلك تحول العراق في ظل الفراغ الأمني الحالي إلى ملاذ للجماعات المتطرفة، وخصوصاً تنظيم القاعدة الذي زادت عملياته في دول الخليج العربي خصوصاً الكويت والسعودية منذ أواخر عام 2002 وبدايات عام 2003، وهذا شكل هاجساً أمنياً لدول الخليج العربي، وفرض عليها مزيداً من التحديات الأمنية مما سيؤدي إلى أن تقدم هذه الدول، ومنها الكويت الاعتبارات الأمنية، على أي اعتبار آخر ومن ذلك الإصلاح السياسي (الزبيد، 2007: 82)، وقد شكل الدعم الأمريكي لطائفة الشيعة إلى وجود تأثير سلبي على النواحي الأمنية من جانبين هما:

1. أن دول مجلس التعاون الخليجي تحتوي نسبة من الشيعة بين سكانها، تتفاوت هذه

النسبة بين كبيرة في البحرين ومتوسطة في الكويت (17%) وقليلة في دول كالسعودية

(10%) إلا أنهم يتركزون في المنطقة الشرقية الغنية بالنفط، مما يثير المخاوف من امتداد العنف الطائفي إلى هذه الدول، وأن تسعى هذه الأقليات إلى الاستقلال والحكم الذاتي على غرار شيعة العراق.

2. تزايد النفوذ الإيراني داخل العراق واستغلال إيران لروابطها التقليدية هناك، ونفوذها على الأحزاب والتنظيمات الشيعية التي دعمتها بالمال والسلاح خلال فترة الرئيس العراقي السابق صدام حسين، مما يثير المخاوف من أن تحاول إيران استغلال هذه الأقليات داخل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لتحقيق أهدافها في السيطرة والنفوذ على تلك الدول (العناني، 2006: 106).

وقد شهدت دول مجلس التعاون الخليجي استياءً شعبياً ضد مشروع الحرب على العراق، نتج عنه مواقف رافضة للتواجد الأمريكي في الخليج من قبل التيارات الإسلامية المختلفة والتي ترجم في حدوث عدة اضطرابات أمنية في السعودية والكويت والتي نسبت إلى تلك الجماعات التي وزعت عدة منشورات تستنكر الوجود الأجنبي العسكري الأمريكي في المنطقة، ففي الكويت، وبعد وقوع عدة اضطرابات أمنية راح ضحيتها أربعة من رجال الأمن وعدد من المواطنين، أصدرت جماعة إسلامية متشددة أطلقت على نفسها "كتائب عبد العزيز المقرن" بياناً على الانترنت هددت فيه "بشن حرب يسقط فيها كثير من الضحايا الأبرياء" ومطالبة بخروج القوات الأجنبية من الكويت (الحريري، 2006: 27).

إن الحرب التي خاضتها الولايات المتحدة على العراق كانت في إطار الحرب على الإرهاب، وقد بين الخبير الصيني في شؤون الشرق الأوسط (Hoi)¹ أن العراق اختير كهدف أول لعدة أسباب: أولها أن العراق لم يستسلم بالرغم من حصاره لمدة 13 عاماً، وأن الولايات المتحدة

¹ هو الخبير الصيني في شؤون الشرق الأوسط والسفير السابق لدى إيران وهو متخصص بشؤون الشرق الأوسط وله مقالات عديدة في هذا المجال.

الأمريكية مقتنعة بأن العراق لديه قدرة على تطوير أسلحة الدمار الشامل، وأن العراق يمتلك مخزوناً نفطياً هائلاً (التكرجي، 2006).

والهجوم الأمريكي على العراق بكل أبعاده ودلالاته يحمل في طياته تهديداً خطيراً على الأمن القومي العربي بمفهومه الشامل (حيث تدخل هذه التداعيات الأمنية ضمن هذا المفهوم)، ويمكن أن نلخص هذه التداعيات في مجموعة المحاور التالية:

أولاً: تنامي الخطر الأصولي في المنطقة:

لقد أدت الحرب الأمريكية ضد تنظيم القاعدة في أفغانستان إلى زعزعة امن واستقرار ذلك البلد، وامتدت آثار تلك الحرب إلى باكستان لتجعل منها ملاذاً للإرهاب ما أدى إلى زعزعة الأمن فيها أيضاً. وقد أدت حرب الخليج الثالثة التي خاضتها الولايات المتحدة ضد العراق إلى إثارة الغضب من التواجد الكثيف للقوات الأمريكية في المنطقة الأمر الذي نشط التعصب الديني ضد ذلك التواجد مطالباً برحيله عنها.

ووفقاً لتلك النتائج، فلن يكون سوى مرآة لمستقبل أمريكي تحفه المخاطر. ويعتبر تنامي المد الأصولي من أكثر الأخطار التي تواجه الأنظمة السياسية في المنطقة العربية وخصوصاً بعد (نجار، 2002: 165):

1. حرب الفتاوى التي بدأت المؤسسات الدينية في المنطقة العربية تطلقها واعتبار أن الجهاد ضد الأمريكيين والبريطانيين في العراق واجب، وأنه جهاد ضد قوى الكفر الغازية.
2. بعد قيام القوات الأمريكية بتوسيع هجماتها باتجاه مواقع أنصار الإسلام في الشمال العراقي والتي يعتقد أن هذه الجماعة لها صلات قوية مع الجماعات الإسلامية في إيران، وتدعي الولايات المتحدة وجود علاقة بين هذه الجماعة وتنظيم بن لادن وأنها حلقة الوصل بين تنظيم بن لادن والنظام العراقي.

ويرى البعض أنه ليس من المستبعد أن يزيد التأييد للأحزاب والجماعات الإسلامية واستجابة هذه الجماعات لدعوات تنظيم القاعدة في الجهاد ضد الأهداف الأمريكية في العالم، وقد بذلت الدول الإسلامية المعتدلة جهوداً لإقناع شعوبها بأن الحرب ليست هجوماً ضد الإسلام، ويرى البعض أن السمة المميزة للجماعات الإسلامية ستكون ضرب ما يمكن ضربه معتمدين على القدرات المتوافرة لديه.

ثانياً: رفض الحرب الأمريكية على العراق:

شهدت معظم الدول العربية مظاهرات واحتجاجات عنيفة ضد الولايات المتحدة وبريطانيا والدول المؤيدة للحرب على العراق، وقد اندلعت هذه المظاهرات منذ اليوم الأول للحرب حيث خرج آلاف المواطنين للشوارع منددين بالحرب. وقد ارتبطت هذه المظاهرات بالعديد من أعمال العنف والتصادم مع القوات الحكومي، وهو ما دفع صحيفتي لوموند وليبراسيون الفرنسيين إلى وصف الشارع العربي أنه يمر بمرحلة غليان ورفض واحتجاج على الحرب، وأن هذه الموجة من الاحتجاجات لم يسبق لها مثيل منذ أكثر من ربع قرن وذلك رغم القيود التي تفرضها سلطات الأمن على التظاهرات والمسيرات.

واللافت للنظر أن هذه المظاهرات كانت شاملة لجميع دول المنطقة والعالم، حتى الدول المعتدية كما أن هذه المظاهرات كانت ترفع شعارات تدعو إلى سقوط الأنظمة العربية الحليفة للولايات المتحدة والموصوفة بأنها خائنة وحتى المظاهرات التي خرجت في الدول التي لا يوجد فيها قواعد أمريكية بدأت هذه المظاهرات تطالب بالديمقراطية والحد من سلطة الدولة أي أن النقمة بدأت تنصب أساساً على الأوضاع الداخلية التي يعيشها المواطن العربي، هذه التحركات الداخلية والمطالبات الإصلاحية قد تشعل الشارع في أي وقت فتخلق منه قنبلة موقوتة قابلة للتفجير في أي وقت ومع أي ضغط (الدويك، 2003: 18).

المبحث الثاني

الآثار الاقتصادية والاجتماعية

حدثت حرب الخليج الثالثة والتي تم من خلالها احتلال العراق، وقد أدى ذلك إلى وجود العديد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية.

ويمكن القول أن ثمة تحديات ستظهر عقب حصول العراق على استقلاله تتمثل في (شحرور، 2010، ص 120):

- **التحدي الأول:** ظهور منافسة حادة في مجال النفط، عندما سمح للعراق بتصدير النفط فإنه سوف يحاول أن يعوض ما فاتته لحاجته الشديدة إلى عوائد النفط من أجل إعادة التعمير واستيراد السلع الغذائية ودفع التعويضات وأداء الديون، وذلك من خلال تنفيذ الخطط العريضة التي وضعتها وزارة النفط العراقية التي تسعى للوصول خلال السنوات المقبلة إلى أعلى معدل إنتاجي للنفط حققه العراق في فترة ما قبل الحرب، وهو ما يعادل ستة ملايين برميل في اليوم، الأمر الذي سيحدث ارتباكاً هائلاً في السوق النفطية، وستكون دول مجلس التعاون الخليجي أول من سيدفع ثمنه إذا حدث هبوط حاد في أسعار النفط بسبب الزيادة الهائلة في المعروض النفطي وستكون دولة الكويت من أكثر المتأثرين بذلك وذلك لقربها الجغرافي وطبيعة العلاقات التي تربطها مع العراق.
- **التحدي الثاني:** التحدي الاجتماعي، حيث أن العراق إذا ما اخفق في حل مشكلاته الداخلية، ولم يتحسن وضعه الداخلي، فسوف تتردى أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية على نحو يؤدي إلى انهيار مؤسسات الدولة، وإذا لم تستطع الحكومة العراقية أن تحافظ على القانون والنظام في الجنوب، وأن تسيطر على حدودها مع إيران والكويت والمملكة العربية السعودية فإن ذلك سيؤدي إلى نشاطات عبر الحدود تزعزع الاستقرار

في منطقة الخليج العربي، ودولة الكويت بسبب تجاوزها مع العراق، مما يؤدي بالتالي إلى تسلل الأفراد وزعزعة بنية المجتمع في الكويت، وحدث نتائج قد لا تحمد عقبها حيث دفعت الكويت ثمناً باهظاً أثناء الاحتلال العراقي للكويت من خلال قتل وتشريد العديد من المدنيين والعسكريين في الكويت (المري، 2003، 136).

• **التحدي الثالث:** الشرخ النفسي الذي أحدثته عملية غزو الكويت والعقوبات الاقتصادية الطويلة على العراق بين الشعب العراقي والشعوب الخليجية المجاورة لها، هذا الشرخ سوف يبقى بالعراق بمثابة القنبلة الموقوتة التي يمكن أن تنفجر في أية لحظة، بالإضافة إلى التوتر الذي يثور بين العراق وإيران بين الحين والآخر واحتمالات الصدام بينهما مرة أخرى، علاوة إلى ذلك فإن النظام السياسي في العراق ذو الأغلبية الشيعية ميل إلى إيران، الأمر الذي يجعل الكويت في حالة تهديد مستمر لأمنها (عبيد، 2008، 365).

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المصدر المهيمن للوجود العسكري الأجنبي في منطقة الخليج العربي، وقد كان هذا الوجود العسكري في الماضي نتيجة للحرب الباردة، أما ما بعد 2003 ووفقاً للرؤية الأمريكية والخليجية أنها جاءت لمواجهة السياسات غير العقلانية والسلوكيات العدائية لكل من العراق وإيران، سواء التهديد بالعدوان أو بغزو دولة لدولة أخرى أو احتلال أراضي دولة أخرى، أو امتلاك أسلحة الدمار الشامل، خاصة وأن القوى الدولية في المنطقة قادرة على إحباط أو تأجيل أي محاولات عسكرية في المنطقة، بالإضافة إلى الهيمنة على الثروات النفطية التي تملكها دول الخليج العربي واستغلال الموقع الجيوستراتيجي الهام.

في حين تتمثل مصلحة دول الخليج العربي الست من الوجود العسكري الأجنبي فيها في تشكيل مظلة أمنية لها، وتوفير تدريب وخبرة إضافيين لقواتها المحلية، وإضفاء المشروعية على

النظام الحاكم والمحافظة على استقرار الوضع الداخلي، إلا أنه يعني ضغوطاً على هذه الدول كي تتعاون بتقديم التسهيلات الموسعة للمكونات العسكرية الأمريكية، وحقوق المنفذ، وبالفعل وفرت الكويت في السنوات الأخيرة نطاقاً متنوعاً من المساعدات للقوات الأمريكية وسمحت بالاستخدام الواسع للأراضي والمنشآت الكويتية لانطلاق العمليات العسكرية من أرضها لغرض الارتكاز على القوات الأمريكية لحماية أمنها (حسن، 2008، 26).

ولمزيد من التفاصيل سيتم تناول هذا المبحث من خلال المطالبين التاليين:

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية.

المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية.

المطلب الأول

الآثار الاقتصادية

لا شك بأن حرب الخليج الثالثة (2003) قد تركت آثارا اقتصادية مباشرة على دولة الكويت، وذلك بحكم موقعها المتاخم للعراق، وطبيعة العلاقات التي كانت تربط بين كل من الكويت والعراق، وتعد مسألة الإنفاق العسكرية من أكثر الأمور التي كانت عبئاً على ميزانية دولة الكويت وذلك بسبب التواجد العسكري الأمريكي في الكويت، وصفقات الأسلحة التي وقعتها دولة الكويت مع العديد من الدول كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وغيرها.

إن حرب الخليج الثانية قد رتبت على العراق تعويضات كبيرة وذلك لمواجهة الآثار التي تركتها على اقتصاد دولة الكويت والمتمثل بإطفاء حرائق النفط، وتعويض الأفراد عما لحقهم من خسائر جراء الحرب، وقد قدرت التعويضات بنحو 177.6 مليار دولار أمريكي، وقد استملت دولة الكويت منها 9.3 مليار دولار من مجموع ما أقرته الأمم المتحدة للكويت والبالغ 37.2 مليار دولار (منصور، 2004، 99).

كما أن ديون الكويت على العراق كبيرة، حيث قدرت بحوالي 13.2 مليار دولار، دون احتساب قيمة الفوائد على هذه الديون، وهذا يؤكد أن هذه الديون تشكل عاملاً حاسماً في التأثير على الاقتصاد في دولة الكويت، لأن الحصول على هذه الديون سيسهم بشكل واضح في تحسين طبيعة الحياة الاقتصادية في الكويت.

ومن الأمور التي أثرت على اقتصاد دولة الكويت مشاركة دولة الكويت في تقديم الدعم بقيمة مليار ونصف مليار دولار لإعادة اعمار العراق، وذلك بحسب الاتفاق الذي تم بين العديد من الدول كالسعودية والاتحاد الأوروبي والبنك الدولي في مدريد عام 2010 لإعادة الأعمار وقد شاركت فيه (60) دولة تم فيها جمع 33 مليار دولار، مما يؤكد أن الكويت لا بد من أن يكون لها

نصيب في المشاركة في عمليات اعمار العراق الذي احتل الكويت في العام 1990 (أسيري، 2006، 45).

ومن ناحية أخرى فإن مساهمة الكويت في عمليات إعادة اعمار العراق ستكون فاعلة، حيث اجمع خبراء خليجيون بأن الكويت بما تملكه من أموال وشركات وخبرات هي مؤهلة للإسهام في هذه العمليات، إضافة إلى قدراتها الاقتصادية والتجارية على تغطية ما تحتاجه السوق من سلع وخدمات وبضائع، وستكون مساهمة حكومة الكويت وقطاعها الخاص في اعمار العراق مدخلاً مهماً لإقامة شراكة دائمة ومتطورة تضمن مصالح كل من العراق والكويت، وتزيد من تلاحمهما لدعم التنمية والاستقرار والتقدم في المنطقة.

وهذا ما أكده رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي أثناء زيارته للكويت في مطلع تموز 2006 من أن لدى حكومته برنامجاً طموحاً لجذب رؤوس الأموال العربية قائلاً: "إننا نرحب من خلال هذا البرنامج بالمستثمرين العرب ورؤوس الأموال العربية لمن يريد أن يستثمر في العراق ونتمنى أن يوجهوا استثماراتهم في العراق في برنامج إعادة الأعمار، وقال لا توجد أزمة حدودية مع دولة الكويت، ونحن لا نجد أزمة كبيرة بين دولة الكويت والعراق حتى نعقد لها جلسة محادثات وإنما هناك مسألة فنية تعمل لجنة فنية عليا على متابعتها، إن سياستنا مبنية في الوقت الراهن على تثبيت العلاقات المتينة بين العراق وجيرانه (البحيري، 2010: 22).

أيضا تعد نتائج زيارة رئيس الوزراء نوري المالكي إلى الكويت في 14 آذار/مارس 2012، من بين الحالات النادرة التي تحصد فيها خطوة للمالكي ترحيباً "متفاوتاً" بين مختلف الكتل السياسية العراقية باستثناء الكتلة الصدرية، وبينما تعتبر الكتلة الكردستانية أنها زيارة واحدة.. ولا تكفي، ترى العراقية التي تمتلك "علاقات متميزة مع الشعب الكويتي وحكامه"، أن هذه الزيارات طريق جيد لحل الأزمات بين البلدين، في وقت يعتبر محللون عن خشيتهم من أن يكون العراق في

طريقه لتقديم تنازلات على حساب أراضيهِ ومياهه للكويت مقابل تطبيع العلاقات، وترسيم الحدود وفقاً لما أقرته الأمم المتحدة (صحيفة السومرية، الخميس 20/11/2012).

ويعتبر النائب عن التحالف الكردستاني محمداً خليل، زيارة المالكي للكويت أنها "ناجحة"، إلا أنه يقول إن "زيارة واحدة لن يكون بمقدورها حسم الملفات الكثيرة بين البلدين"، ويبين خليل لوكالة "السومرية نيوز" أن "الحوار مع الجارة الكويت أمر ضروري"، ويلفت إلى أن "من مصلحة الشعب الكويتي أن يكون العراق مستقراً، لأن الشعبين عانوا من نظام دكتاتوري"، ولكن خليل يدعو الكويت إلى عدم "قطع الأرزاق من الشعب العراقي عبر مسألة الديون التي يتحسس منها العراقيون، ويرون أنهم أولى بتلك الأموال"، ويشدد على أن "ملفات الحدود والمياه هي الأخرى، يجب أن تحسم بإرادة قوية، من أجل فتح صفحات جديدة لخروج العراق من طائلة الفصل السابع"، وبدوره، يرى عضو ائتلاف دولة القانون، علي الشلاه، أن الزيارة "مهمة بشكل كبير، لأنها يسرت العلاقات ووضعت تفاهات على مستوى عال بين البلدين"، ويقول الشلاه لوكالة "السومرية نيوز"، "هناك أمور جرى الحديث عنها بصراحة تامة، ونأمل أن يزول على إثر هذه الزيارة أي سوء تفاهم بين البلدين"، ويلفت إلى أن "العراق خرج من المجتمع العربي بسبب غزو الكويت، هاهو يعود اليوم لها كرئيس للقمة من خلال بوابة الكويت" (صحيفة السومرية، الخميس 20/11/2012).

ويستبعد الشلاه، أن يقدم العراق تنازلات أو تسويات "كما يعتقد البعض"، ويوضح أن على سبيل المثال أن مسألة الخطوط الجوية العراقية التي تم الاتفاق على حلها، "كانت ضرورية للعراق كي يتحرك بذراعه الجوي إلى العالم"، وأعلن رئيس الحكومة نوري المالكي عقب انتهاء زيارته إلى الكويت أن العراق توصل إلى اتفاق مع دولة الكويت لإنهاء ملف الخطوط الجوية العراقية والعلامات الحدودية، وعلق وزير الخارجية هوشيار زيباري الذي رافق المالكي في زيارته أن ما

تم الاتفاق عليه مع الكويت يعد تقدماً كبيراً فيما يخص خروج العراق من الفصل السابع (جريدة الصباح الجديد، 2012: العدد 2241).

من جهته، وصف النائب عن القائمة العراقية، ظافر العاني، العلاقات العراقية الكويتية بأنها "مسألة معقدة"، في أبعادها التاريخية والاقتصادية والأمنية وأدت بالكثير من القوى السياسية لـ"ابتزاز" غيرها من القوى بتصريحات أخذت أشكالاً "تحريضية أو مفرطة في المجاملة".

ويقول العاني لوكالة "السومرية نيوز"، إن القائمة العراقية وعلى الرغم من أنها لم تطلع بعد على تفاصيل زيارة المالكي للكويت، لكنها "مع توطيد العلاقات معها وسد الفجوة التي حدثت منذ سنين"، مبيناً أن "هذه اللقاءات والزيارات المباشرة طريق جيد لحل الأزمات بين البلدين".

ويضيف العاني أن "علاقة العراق بالكويت مصيرية ومبنية على أساس المصالح القومية العليا، ومن هذا المنطلق فإن القائمة العراقية وقياداتها تمتلك علاقات متميزة مع الشعب الكويتي وحكامه، وهي تثمن أي جهد تقوم به الحكومة لتحسين العلاقات العراقية الكويتية" (جريدة الصباح الجديد، 2012: العدد 2241)..

من جانب آخر، يبدي المحلل السياسي العراقي إبراهيم الصميدعي، مخاوف من أن وراء مضي العراق بتطبيع العلاقات مع الكويت "أطماع للحصول على موافقة من المالكي لترسيم الحدود طبقاً لقرارات مجلس الأمن الدولي، وهو ما لا يرضاه الشارع العراقي وعلى نطاق واسع".

وأعلنت وزارة النقل العراقية في (28 أيار 2011)، أن الكويت جمدت أكثر من مليون ونصف المليون دولار تابعة للخطوط الجوية العراقية في الأردن، في حين دعت الكويت إلى عدم إدخال أي طرف في المشاكل العالقة بين البلدين، طالبت الأردن باتخاذ مواقف ايجابية (جريدة الصباح الجديد، 2012: العدد 2241)..

لكن المحلل السياسي الآخر، واثق الهاشمي، يعتقد أن ما اتفق عليه المالكي مع الكويتيين "لم تكن فيه أية مساومات"، لافتاً إلى أن "النظام العراقي ديمقراطي، ورئيس الوزراء لديه صلاحيات تنفيذية، لذلك فإن المصادقة على أي اتفاق يكون من قبل البرلمان، ولا وجود لخروج عن أية نصوص دستورية بهذه القضية"، بحسب رأيه، ويرى الهاشمي أن زيارة المالكي للكويت "بادرة جيدة لمؤتمر القمة الذي سينعقد بالعراق لحل الكثير من الإشكالات العالقة بين البلدين". (جريدة الصباح الجديد، 2012: العدد 2241).

وترى الدراسة أن "الطرفين بحاجة لتقديم تنازلات متبادلة، نتيجة الضغوط الأمريكية ومشاكل المنطقة الإستراتيجية".

وفي إطار الآثار الاقتصادية فقد تم عقد الاتفاقيات التي تنظم التعامل بينهما في مختلف المجالات الاقتصادية، وكذلك اللجان والأجهزة والمؤسسات المشتركة التي تتولى مهام التنسيق والتنفيذ والمتابعة لهذه الاتفاقيات، حيث تم توقيع العشرات من الاتفاقيات والبروتوكولات والمحاضر بين البلدين، كما تم تشكيل العديد من اللجان الفنية وغير الفنية المشتركة بقصد القيام بمهام التنفيذ والمتابعة، مثل اللجنة الخاصة بتوصيل مياه شط العرب للكويت، واللجنة الخاصة لتوصيل الكهرباء من الكويت إلى جنوب العراق، واللجنة الخاصة لإقامة مشاريع اقتصادية وزراعية مشتركة، واللجنة الخاصة لمد شبكة خطوط سكك حديدية تربط بين العراق والكويت، واللجنة الخاصة لتزويد الكويت بالغاز الطبيعي من العراق، ولكن من خلال رصد هذه الاتفاقيات واللجان المشتركة بين البلدين على أرض الواقع يتضح أنها كانت أقل بكثير مما هو موجود على أرض الواقع (شحرور، 2010: 120).

واتسم التبادل التجاري بين البلدين بالضعف وذلك كما تظهره البيانات التالية والتي تبين حجم التبادل التجاري بين الكويت والعراق خلال الفترة (2003-2011):

جدول يبين أنواع الصادرات الكويتية للعراق عام 2010

النسبة %	القيمة بالمليون دينار كويتي	أنواع البضائع
38,2%	38,9	السيارات
25,5%	26,0	الأجهزة الكهربائية
6,2%	6,3	مواد غذائية
6%	6,1	ألبسة
5,8%	5,9	مواد بناء
18,3%	18,7	أخرى
100%	101,9	الإجمالي ⁽³⁾

المصدر : غرفة تجارة وصناعة الكويت ، النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت 2011.

يتضح من الجدول أعلاه أن السوق العراقي يستورد من الكويت الكثير من البضائع وأهمها السيارات وتشكل 38.2% من صادرات الكويت ثم الأجهزة الكهربائية والتي تشكل حوالي 25.5% من إجمالي الصادرات للعام 2010.

جدول يبين أنواع الواردات الكويتية من العراق عام 2010

النسبة %	القيمة بالمليون دينار كويتي	أنواع البضائع
40,1%	14,0	الغاز الطبيعي
25,8%	9,0	مواد البناء
15,2%	5,3	مواشي
7,7%	2,7	أعلاف حيوانية
6,9%	2,4	مواد غذائية
4,3%	1,5	أخرى
100%	34,9	الإجمالي

المصدر: غرفة تجارة وصناعة الكويت، النشرة السنوية لإحصاءات التجارة الخارجية لدولة الكويت 2010.

ويوضح الجدول السابق أن الكويت كانت تستورد من العراق الغاز الطبيعي بنسبة 40.1% من إجمالي الواردات و مواد البناء بنسبة 25.8% والمواشي بنسبة 15.2% من إجمالي الواردات التي تشتمل على أنواع أخرى من البضائع مثل الأعلاف الحيوانية والمواد الغذائية.

وكما نعلم بان الكويت بلد أراده الله قومياً بطبيعة أبنائه شعبه ووطنياً بالسليقة، ومن هذا المنطلق كان أهم ما ميز العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية هو ما قدمته حكومة الكويت للعراق من مساعدات مالية على شكل منح وقروض بدون فوائد ، وخاصة خلال الحرب العراقية الإيرانية (1980-1988م) ، حيث بلغت حوالي (13.2) مليار دولار أمريكي(الشايحي، 2008: 125).

ويرتبط مستقبل العلاقات الاقتصادية الكويتية العراقية بعد تحرير الكويت من العراق 1991 وما تبعه من احتلال للعراق في العام 2003، وتعتبر قضية التعويضات من أهم القضايا الاقتصادية المطروحة على الساحة الآن بين الجانبين الكويتي والعراقي والقضية الأخرى والتي لا تقل أهمية عنها هي قضية الديون الكويتية على العراق، ومن هنا فإن أي حكومة عراقية جديدة لا بد أن يكون كاهلها مثقلاً اقتصادياً بسبب ديون العراق الخارجية التي تقدر بحوالي (450) مليار دولار، وبتكاليف إعادة أعمار العراق التي اختلفت التقديرات بشأنها، ما بين (56-500) مليار دولار، غير أن العراق ينتظره مستقبلاً اقتصادياً واعداً على المدى البعيد، لكونه يمتلك ثاني أضخم احتياطي نفطي في العالم، ويمتلك موارد مائية هائلة كفيلة بدعم قاعدة زراعية قوية، هذا إلى جانب الطاقة البشرية الكافية لتلبية احتياجاته الزراعة والصناعة، ولكن بشرط استقراره سياسياً، ويجري الآن حديث في أروقة الأمم المتحدة بين الدول الكبرى عن ضرورة العمل على تخفيف الأعباء المالية الضخمة المترتبة على العراق نتيجة ديونه السابقة وذلك لأجل توفير الموارد المالية اللازمة لعملية إعادة أعمار العراق وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. ومن أجل ذلك عقد مؤتمر مدريد الذي جمع 33 مليار دولار تعهدت بها الكثير من الدول المشاركة التي بلغ عددها 60 دولة، حيث تنوعت هذه المساهمات التي قدمتها الدول والهيئات الدولية المشاركة، إذ تعهد البعض بمنح مالية والآخر بقروض ميسرة الفوائد، ودول أخرى تبرعت بالمواد الغذائية والمياه وتشتمل التعهدات المقدمة حتى الآن: الولايات المتحدة الأمريكية 20 مليار دولار - اليابان 5 مليار - البنك الدولي 5 مليار -

الكويت 1.5 مليار - السعودية 1 مليار - بريطانيا 835 مليون - اسبانيا 300 مليون - الاتحاد الأوروبي 231 مليون (الشعراوي، 2009: 70)، ومن ضمن الأمور التي يتم بحثها حالياً والتي من المتوقع أن تكون لها نتائج مهمة على الكويت ومستحققاتها المالية، هو مشروع قرار مجلس الأمن الدولي لإنشاء صندوق دعم العراق تديره الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا مع وجود مجلس استشاري 'يتكون من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنوك تنمية إقليمية' يتم تمويله من إيرادات بيع النفط العراقي والمبالغ المتبقية من عمليات البيع السابقة، ويعتبر هذا الصندوق في حالة إقراره بديلاً عن صندوق التعويضات الحالي الذي تديره الأمم المتحدة والذي يستخدم لإدارة موارد العراق من النفط ويتم من خلاله دفع التعويضات لمستحقيها، كما ينص مشروع القرار على تخفيض قيمة النسبة التي يتم اقتطاعها من إيرادات بيع النفط العراقي لصالح صندوق التعويضات من 25% إلى نسبة أقل من ذلك بكثير وهي 5%، ولذلك فإن لهذا القرار تأثير كبير على دخل الكويت من التعويضات (الشايحي، 2008: 125).

ويرى كثير من الخبراء في منطقة الخليج العربي أن هناك فرصاً للشركات الخليجية - بالأخص الشركات الكويتية - للمساهمة في إعادة إعمار العراق خاصة وأن الإدارة الأمريكية أعلنت أن الفرصة ستكون متاحة أمام الجميع كمقاولين من الباطن وفي هذه الحال ستكون الكويت الأكثر تأهيلاً للمنافسة. وفي هذا السياق توقع مستثمرون خليجيين أن تولد مرحلة إعادة إعمار العراق أعمالاً للشركات العاملة في المنطقة تقدر بمليارات الدولارات وذلك لتغطية الاحتياجات الداخلية للعراق، هذا ومن المؤكد أن الشركات الأمريكية ومعها البريطانية ستحصد أغلب المشاريع الكبيرة، حيث وقعت مجموعة 'بكتيل' Bechtel الأمريكية العملاقة للبناء والأشغال العامة عقداً قيمته 680 مليون دولار لترميم البنية التحتية في العراق، ومع ذلك سيكون للكويت دور كبير في إعادة إعمار العراق باعتبار أن السوق العراقي بحاجة إلى السلع الرئيسية والضرورية والأجهزة والتقنيات وهو

ما يمكن تلبيته من السوق الكويتي وأسواق دول مجلس التعاون الخليجي التي لها مخزون كبير في شتى القطاعات التجارية (الشحور، 2010: 131).

ونستنتج مما سبق أن حرب الخليج الثالثة كان لها العديد من الآثار السلبية ومنها مساهمة الكويت في إعادة الأعمار وزيادة الإنفاق العسكري، والعديد من النتائج الايجابية ومن ذلك الحصول على التعويضات والحصول على امتيازات وتسهيلات في عمليات البناء في العراق من خلال شركاتها الخاصة والحكومية.

المطلب الثاني

الآثار الاجتماعية

كان الاحتلال العراقي للكويت سابقة في تاريخ العلاقات العربية العربية، ودخول قوة عظمى محتلة لبلد مثل العراق تحت تبريرات واهية، ولايتقبلها الرأي العام العالمي أو المحلي، ومما زاد الأمور سوءاً ضعف الجامعة العربية وموقفها من الحرب على العراق واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية لها (أحمد، 2003، 105).

لقد بدأت الحرب على العراق يوم التاسع عشر من آذار لعام 2003، وكان شعار الرئيس الأمريكي بوش الابن على هذه الحرب حرب تحرير العراق، وقد أعلنت أمريكا صراحة أن قواتها في العراق هي قوات احتلال (الملك عبد الله الثاني، 2004، 22).

وهذا يؤكد أن العوامل الاجتماعية كونها تستطيع أن توجد أخطاراً داخلية وخارجية، وهذا يتطلب إجراء الإصلاحات الدستورية لحماية المواطن من الاستبداد، والتقليل من مصادر العنف وأسبابه، وهذا ما أكده الدكتور الفاتح في مقالته عن العنف والإصلاح الدستوري في السعودية "إن الاستبداد السياسي الذي يعني القمع والقهر والإقصاء للمجتمع أفراداً وجماعة وجعل عملية صنع القرار محصورة بفئة معينة ومقصورة عليها وتهميش الشعب هو السبب الرئيسي للعنف"، ويرى أن: "المخرج الصحيح هو ولوج الإصلاح الدستوري الذي يدخل المواطن إلى داخل السلطة فيحد من الاستبداد، ويقضي على الاختلالات في جميع المجالات، وتخفف بطريقة سلمية هادئة مصادر العنف وأسبابه، إن إدخال المواطن في صلب العملية السياسية لكي يشعر بالفعل أنه جزء من السلطة وأن السلطة جزء منه عندها فقط يمكن لنا أن نخرج من دائرة العنف، وأن أي طريقة أخرى قد تطيل العنف وتزيده وتفجره إلى صراع اجتماعي مفتوح (حرب أهلية)" (الزيود، 2007، 185).

وقد أثبتت متغيرات حرب الخليج الثالثة أن على دولة الكويت أن الإدراك أنها أمام مصادر تهديد داخلية تتمثل في ازدياد ضغط المعارضة على الحكومة وازدياد الحراك الشعبي للمطالبة بإحداث الإصلاح السياسي في الدولة لأنها نابعة من نفس مجتمعاتها، وأن هذه المتغيرات ستشكل مصادر تهديد لأمن دولة الكويت ما لم يتم معالجتها، وأن تنظر إليها كتهديدات رئيسية وليست ثانوية حيث أثبتت هذه المتغيرات أن أي ترتيبات أمنية مستقبلية يجب أن تتضمن تصورا أمنيا شاملا ليس مقصورا على التصور العسكري الذي لن يحقق الأمن بل أن القيام بإصلاحات سياسية جذرية تمس فلسفة الحكم وليس الأطر الشكلية، وتعزيز الحريات وحقوق الإنسان وتحسين المستويات المعيشية للمواطنين لفئات ما زالت مظلومة من السكان، وذلك ضمن سياق قيمها العربية الأصلية وقيم الدين الإسلامي، بدل أن تفرض أطروحات إصلاحية خارجية تحت ذرائع مختلفة (Yoffe, 2004, 126)، كما إن المتغيرات الاجتماعية تؤكد أن مستقبل امن دولة الكويت صار يواجه مصدر تهديد دائم هام هو العنف الداخلي سواء الناجم عن عمليات القاعدة أو عن الاستبداد السياسي، وإقصاء فئات من المجتمع، فإن هذا التهديد يمكن معالجته بالإصلاح والانفتاح، أن الأمن والاستقرار في النظام الإقليمي لدولة الكويت سيعتمد بشكل واضح على الشكل النهائي للانفتاح الديمقراطي والإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي ومنها دولة الكويت.

ويمكن القول بان الآثار الاجتماعية التي نجمت بسبب حرب الخليج الثالثة تتمثل في حدوث انقسامات بين صفوف الشعب الكويتي، حيث برزت المعارضة كأداة ضاغطة على الحكومة، كما أدى ذلك إلى انتشار المخدرات والجريمة والفساد الإداري، والتفكك الأسري، ولكن ذلك لم يؤثر بشكل كبير على الشعب الكويتي المحافظ على العادات والتقاليد والأصول الاجتماعية ومحاربة الفساد والجريمة من خلال إتباع وسائل عديدة في ذلك كالمقاومة والشجب وعدم التقبل.

الفصل الخامس

الخاتمة والاستنتاجات والتوصيات

يستعرض الباحث فيما يلي الخاتمة والنتائج والتوصيات:

أولاً: الخاتمة

هدفت الدراسة إلى التعرف على اثر حرب الخليج الثالثة على دولة الكويت من خلال تجلية الآثار السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية التي أثرت على دولة الكويت بسبب هذه الحرب، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن حرب الخليج الثالثة كان لها اثر واضح على دولة الكويت من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية. وقد ظهر من خلال تناول الموضوعات العدة في إطار فصول الدراسة أن هناك ثمة تآثيرات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية ترتبت على دولة الكويت بسبب الحرب مما يؤكد صدق هذه الفرضية.

لقد أدرك الغرب منذ أمد بعيد أهمية منطقة الشرق الأوسط وخاصة منطقة الخليج العربي، لما يمتاز به من موقع استراتيجي ووفرة في الإمكانيات الاقتصادية الهائلة والثروات النفطية، والبعده الحضاري ووجود الإسلام فيه يعد كطاقة روحية، يشكل خطراً على مصالحه ويحد من أطماعه، لذلك بذل جهوداً كبيرةً لتحجيم العالم العربي واحتواء أقطاره، وإبقاء عنصر التجزئة فيه، والعمل على تقنيته وجعله هدفاً مستمراً لمخططاته، ومما ساعده على ذلك انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة، وتشتيت القوى العربية، وقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية الأهمية الكبرى لمنطقة الخليج في أجندتها السياسية. لذلك فإن إحتلال العراق للكويت في العام 1990 يعد أول تهديد للمصالح الأمريكية في منطقة الخليج، فقد رأت الولايات المتحدة الأمريكية أن قيام دولة في العراق

والسعي للسيطرة على منطقة الخليج العربي، التي يوجد فيها مخزون نفطي هائل سيؤدي الى رفع سعر النفط عالميا.

إن ما حدث في أمريكا فيما عرف بأحداث الحادي عشر من سبتمبر، وتبنى هذا الهجوم تنظيم القاعدة وبتزعمهم أسامة بن لادن، كان نقطة تحول وانطلاق في التوجهات الأمريكية لتوجيه إستراتيجيتها نحو منطقتنا العربية وتضييق الخناق على الإسلام والمسلمين، حيث اتبعت الولايات المتحدة الأمريكية نتيجة هذه الأحداث سياسة الحرب الاستباقية، عن طريق إضعاف العدو والانتقال لموقعه وضربه قبل أن يتحرك وإتباع نفس الأسلوب للمشتبه في تورطهم، وقد كان الملف العراقي هو الملف الساخن في البيت الأبيض، بدأ من امتلاكه لأسلحة الدمار الشامل إلى امتلاك العراق مواد نفطية، تمكنه من تطوير قدراته واحتمال انتقال تلك القدرات إلى الجهات الإسلامية المتطرفة، نتيجة للخطاب السياسي الجدي للقيادة العراقية بعد حرب الخليج الثانية، والذي تميز بخطابه الديني القريب من فكر القاعدة، كما إن اختيار العراق في إطار الحرب على الإرهاب كأنه مخزون نفطي عالمي سيضع المصالح التي للدول الأخرى أمام حقيقة منتهية، تتمثل بأن المخزون الأهم لعصب الاقتصاد الأوروبي قد أصبح تحت الرعاية الأمريكية، فضلا أن العراق اصبح مكشوفاً للولايات المتحدة من خلال المعلومات الإستخباراتية فشنت أمريكا الحرب على العراق مدعية وجود أسلحة دمار شامل في العراق، رغم أن ذلك لايتفق مع الشرعية والنظام الدولي.

إن السيادة الدولية باتت مرتهنة ومصادرة منذ أن أتاحت الحرب العدوانية على العراق، وإسقاط سيادة الدولة العراقية وإعادة تشكيل العملية السياسية وفق الرؤية الأمريكية، وترتب على ذلك أن جرى استبعاد أطراف عدة من المشاركة في العملية السياسية، وإقصاء آخرين بشكل كامل مما أدى إلى استفزاز هذه الفئات، إذ إن المسألة تعدت الحرمان من المشاركة في إدارة المؤسسات إلى الحرمان من العمل في مؤسسات الدولة ذاتها، وعدم اعتبارهم مواطنين لهم حقوق المواطنة،

ومن الناحية الاجتماعية يعيش المجتمع العراقي ونتيجة لظروف الاحتلال في دوامة من المشكلات التي عصفت بكافة شرائحه الاجتماعية، فقد أصبح يعاني من الكثير من المشكلات المستعصية، والتي أعادت المجتمع إلى أنماط الحياة البدائية، فهو يعاني من نقص شامل في الخدمات الصحية، ويعوم في مستنقع من الفقر والبطالة، نتيجة الاستغناء عن الكثير من موظفي الدولة المدنيين والعسكريين نتيجة سياسة الاحتلال، مما عزز الفوضى وعدم الأمن والاستقرار، وقد تفككت التركيبة الاجتماعية بسبب القمع والاضطهاد والعنف، مما أورت تأثيرات سيكولوجية أفرزت القلق الشديد والخوف من ما هو قادم.

جاءت تداعيات الأحتلال الأمريكي للعراق التي احدثت انقلابا إستراتيجيا في منطقة الخليج العربي، وأثرت على علاقات القوى ودور الفاعلين الدوليين والإقليميين والمحليين في طريقة إدارة الصراع، مما أوجب على المنطقة التعامل مع حقائق جديدة تمثلت ببروز النفوذ الإيراني وتحديه النفوذ الأمريكي، حيث تحول المشروع الأمريكي في نشر الديمقراطية والأصلاح السياسي إلى مواجهة إيران والحفاظ على النظام العربي القائم، كما تحاول إيران حماية دورها الإقليمي من خلال امتلاك السلاح النووي، وتعزيز وجودها في الخليج العربي وتوسيع نفوذها السياسي والأمني والاقتصادي في منطقة الخليج العربي، كما أن الفكر الاستراتيجي الإيراني يستند على الأستعداد لأية احتمالات في المستقبل، والأستفادة من الدروس السابقة وعدم الاعتماد كثيرا على القيود الذاتية التي قد يفرضها الخصوم على أنفسهم أو على تمسكهم بالالتزامات الدولية، فضلا أنها تعاني من العزلة الإقليمية والدولية، والتفكير القائم على المؤامرة، وحقدتها الأعمى على العالم العربي والإسلامي، وبالمقابل تبدو الولايات المتحدة عاجزة عن تقديم أي حلول بالنسبة لإيران، من خلال تأكيدها مراراً أنها لا تريد خوض الحرب على إيران لأن الوضع العراقي لم يستقر.

إن حرب الخليج الثالثة كما ألفت بتداعياتها على منطقة الخليج العربي على المستوى السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي ، فأنها أثرت على النواحي السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية لدولة الكويت.

ثانياً: النتائج

تمثلت نتائج الدراسة فيما يلي:

1. إن قيام الولايات المتحدة الأمريكية بالتوجه نحو منطقة الخليج العربي كان بدافع تحقيق مصالحها التوسعية والإستعمارية للسيطرة على النفط في هذه المنطقة.
2. إن الإدعاء الأمريكي بوجود أسلحة دمار شامل في العراق كان باطلاً حيث ظهر بعد شن الحرب عام 2003 على العراق عدم وجود هذه الأسلحة.
3. لعب مجلس الأمن دوراً واضحاً في إعطاء المبرر للولايات المتحدة الأمريكية لشن الأعداءات المتكررة على العراق من خلال القرارات المتتابعة التي أصدرتها.
4. واجه الشعب العراقي صعوبات كثيرة نتيجة الحرب كتهدم النسيج الإجتماعي وإزدياد العنف بكافة أنواعه وإنهيار بنية الجيش العراقي.
5. عمل مجلس الأمن الدولي على شرعنة حرب الخليج الثالثة والتي نجم عنها إحتلال العراق دون حصول الولايات المتحدة الأمريكية على قرار مسبق.
6. أن الأثار التي نجمت عن حرب الخليج الثالثة أثرت بشكل واضح على طبيعة العلاقات العراقية مع دول الخليج العربي بشكل خاص ودول العالم بشكل عام.
7. خسرت العراق بسبب الحرب كثيراً من مقدراتها الإقتصادية والموارد البشرية من خلال عملية القتل المنظم والتفجيرات الإرهابية.
8. أدت حرب الخليج الثالثة الى حدوث هجرات قسرية للشعب العراقي وخاصة العلماء بعد إستهدافهم من العديد من الجهات التي مارست القتل بلا هوادة.

9. كان لحرب الخليج الثالثة تداعياتها الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية على دولة الكويت حيث ساهمت الكويت بنصيبها في عمليات إعمار العراق كما تفتشت العديد من المظاهر الاجتماعية السلبية التي لانتوافق مع العادات والتقاليد للشعب الكويتي.
10. سببت حرب الخليج الثالثة تنامي ظاهرة الإرهاب والخطر الأصولي في المنطقة وزعزعة الأمن في العراق بشكل خاص والدول المجاورة بشكل عام.

ثالثاً: التوصيات

1. العمل على توحيد الصف العربي وحل المشاكل في إطار البيت الداخلي العربي دون الإستعانة بالدول الغربية لأن ذلك يفرض كثيراً من التحديات التي قد تعاني منها دول الوطن العربي.
2. ضرورة الإنتباه الى المد الشيوعي الإيراني والذي يحاول الإلتفاف حول منطقة الخليج العربي بإتخاذ التدابير اللازمة من قيادات دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية.
3. إعادة النظر من قبل دول مجلس التعاون الخليجي في الترتيبات الأمنية على مستوى وزراء الخارجية والدفاع والقادة بما يزيد من قدرة دول المجلس الأمنية لمواجهة جميع التحديات التي تواجهها دول الخليج العربي.
4. القيام بجملته من الإصلاحات السياسية في الوطن العربي عن طريق توسيع المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار، وزيادة الحريات لمنع ظاهرتي التطرف والإرهاب.
5. العمل على إعادة صياغة الدستور الكويتي بما يتلاءم مع ضرورات المرحلة الراهنة.
6. ضرورة إعادة الكويت النظر في علاقاتها مع دول المنطقة على أساس من المصالح والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشأن الداخلي للآخرين.
7. العمل على تطوير النظام الانتخابي بما يكفل حرية المشاركة واختيار مجلس يمثل كافة الأطياف في دولة الكويت.
8. قيام دولة الكويت بالموازنة بين الاعتبار الأمني والاعتبار السياسي كونهم مكملان لبعضهم.
9. أن تعيد دولة الكويت النظر في مسألة التواجد الأمريكي على أراضيها مع ضرورة الإسراع بالإصلاحات السياسية في الدولة.
10. ضرورة بناء مؤسسات اقتصادية تموية كويتية تسهم في رفع معدل الدخل القومي للفرد.

11. تعزيز دور القطاع الخاص الكويتي عن طريق تسهيل إجراءات الشراكة مع نظرائه بدولة

العراق لتقديم كافة الدعم اللوجستي لإعادة اعمار العراق.

12. العمل على مكافحة الأمراض الاجتماعية والتي من شأنها أن تؤثر على النسيج الاجتماعي

مع ضرورة إصلاح برامج التعليم وزيادة دعم المواطن ورفع مستوى الخدمات.

13. بث روح الوحدة الوطنية بين أركان المجتمع الكويتي والقضاء على الفتن الطائفية.

المراجع:

أولاً: الكتب:

بجك، باسيل يوسف (2002). دبلوماسية حقوق الإنسان: المرجعية القانونية والآليات، بغداد: بيت الحكمة.

بروان، سيوم (2004). وهم التحكم القوة السياسية الخارجية في القرن الحادي والعشرين، شركة الحوار الثقافي، تعريف فاضل جكتر، بيروت.

بليكس، هانز (2004). نزع سلاح العراق الغزو بدلاً من التفتيش، (ترجمة داليا حمدان، وآخرون، بإشراف سمير كرم)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

بيرسون، توماس (2002). العلاقات الدبلوماسية الأمريكية مع الشرق الأوسط، (ترجمة دار قلاس للدراسات)، بيروت.

النل، نبيل، (2003)، العلاقات السياسية الأردنية الأمريكية، رسالة ماجستير، عمان، المعهد الدبلوماسي الأردني.

جريجوري، جوز (2003). السياسة الأمريكية تجاه العراق، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، الإمارات.

جعفر، ضياء والنعمي، نعمان (2005). الاعتراف الأخير: حقيقة البرنامج النووي العراقي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

حسيب، خير الدين (2004). مستقبل العراق، الاحتلال، المقاومة، التحرير والديموقراطية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

الحمد، خلدون (2004) حرب أمريكا على العراق، عمان، مكتبة الرائد العلمية.

خدوري، عماد (2004). سراب السلاح النووي العراقي: مذكرات وأوهام، بيروت: الدار العربية للعلوم.

الدويك، عماد (2003) السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دار كنعان، دمشق، سوريا.
رشيد، صلاح (2006). الوصول إلى رئاسة الجمهورية، دار اليازور للطباعة والنشر، السليمانية، بغداد.

رضوان، محمد (1999). منازعات الحدود في العالم العربي، دار أفريقيا الشرق.
الريس، رياض نجيب (2009). صراح الواحات والنفط، هموم الخليج العربي، دار النهار، بيروت.
الزواهره، رانيا وآخرون (2004). الحرب الأمريكية الجديدة، المكتبة الوطنية للنشر، عمان.
سالم، صالح (2003). حروب المنطقة العربية، دار الشروق، القاهرة.
سلامة، احمد عبد الكريم (2000). "الوسيط في القانون الخاص الدولي، دراسة مقارنة" الرياض، جامعة الملك سعود.

السيبي، صلاح الدين حسن (د.ت). النظم والمنظمات الإقليمية والدولية، ط 1، القاهرة: دار الفكر العربي.

سيمونز، جيف (2003). استهداف العراق العقوبات والقرارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الأولى.

سيمونز، جيف (2004). عراق المستقبل: السياسة الأمريكية في إعادة تشكيل الشرق الأوسط (ترجمة سعيد العظم)، دار الساقى، بيروت.

الشايحي، عبد الله (2008) الوضع الأمني في العراق وتداعياته على منطقة الخليج العربي، النظام الأمني في منطقة الخليج العربي، التحديات الداخلية والخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات.

شعبي، عماد فوزي (2003). السياسة الأمريكية وصياغة العالم الجديد، دار كنعان، الطبعة الأولى، دمشق.

شمس الدين، أشرف توفيق (1998). مبادئ القانون الجنائي الدولي، (د. م): دار النهضة العربية. عبد الجواد، جمال (2003). النظام الدولي والحرب على العراق، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.

عبد السلام، صالح (2004). "الحرب الأمريكية على العراق، البعد النفطي"، بيروت، المركز الثقافي اللبناني.

عبدالمحسن، خليل (2001). التعويضات في القانون الدولي وتطبيقاتها على العراق، بغداد: بيت الحكمة.

عبيد، نايف علي (2008) دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير: دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية 1991-2005، مركز الخليج للأبحاث، دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

العبيدي، سعد (2003). أزمة المجتمع العراقي، قواعد نفسية في التدمير المنظم، دار الكنوز الأدبية، ط1، بيروت.

العزاوي، دهام (2003). الأقليات والأمن القومي العربي، دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي، دار وائل، عمان، الأردن.

العفيفي، منجي (2003). التوازن الاستراتيجي في الخليج العربي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات.

علاي، ستار (2004). العراق، قراءة لوضع الدولة ولعلاقاتها المستقبلية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، الإمارات.

- عليوان، هشام (2004). **نهاية اللعبة**، أبحاث النشر والتوزيع، بيروت.
- العيسوي، أشرف سعد (2007). **قراءة مقارنة في تأثير حربي الخليج الثانية والثالثة في أمن دول مجلس التعاون الخليجي**، ط1، مركز الخليج للأبحاث للنشر.
- غالبريث، بيتر (2007). **نهاية العراق**، بيروت، الدار العربية للعلوم.
- فارس، تيسير (2003). **العلاقات الأردنية الكويتية واقعها ومستقبلها**، دار الوراقين، عمان، الأردن.
- محمد، عبد الله (1999). **حقوق الإنسان بين التنظيم والاستباحة**، ط 1.
- محمود، ضاري خليل وبجك، باسيل يوسف (2003). **المحكمة الجنائية الدولية: هيمنة القانون أم قانون الهيمنة**، بغداد: بيت الحكمة.
- مرصد الحركات الأكاديمية في العالم العربي (2004).
- مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية، **حرب الخليج الثانية، التكاليف والمساهمات**، 1991.
- مركز الدراسات الإستراتيجية، 1999، **التقرير الاستراتيجي العربي**.
- مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، **التقرير الاستراتيجي العربي 1992، 1993**.
- المري، علي بن صميخ (2003) **مجل التعاون الخليجي أزمات الحاضر وتحديات المستقبل**، مكتبة مدبولي، القاهرة.
- مقلد، إسماعيل صبري (1985). **الصراع الأمريكي السوفيتي حول الشرق الأوسط**، الأبعاد الإقليمية والدولية، ذات السلاسل، الكويت.
- مقلد، إسماعيل صبري (1988). **أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي**، دراسة للسياسات الدولية **في الخليج منذ السبعينات**.
- النبالي، عبدالله (2003). **الحياة السياسية في الجمهورية الإسلامية الإيرانية**، عمان، الأردن.

نجار، أحمد السيد (2003) نكبة العراق: الآثار السياسية والاقتصادية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، بغداد.

نصرة، عبد الله الستلي (2003). أمن الخليج من غزو الكويت إلى غزو العراق، دار الفارس للنشر والتوزيع، عمان.

الهزاط، محمد (2003). احتلال العراق، الأهداف، النتائج، المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

ثانياً: الدوريات والمجلات:

إبراهيم، حسنين توفيق (2005). مستقبل النظام والدولة في العراق وانعكاساته على الأمن والاستقرار في الخليج، مركز الخليج للأبحاث.

إبراهيم، ياسر (2006). خيارات إيران النووية وتوازن القوى في العالم، المركز القومي للإنتاج الإعلامي، مجلة سلسلة قضايا إستراتيجية، العدد 125، الخرطوم.

أبو رمان، محمد (2007). جدل العلاقة بين القاعدة والتنظيمات المسلحة في العراق، السياسة الدولية، العدد 169.

أحمد، أحمد يوسف (2003) النزاعات العربية العربية، المستقبل العربي، العدد (1) آب (2003)، عمان.

إدريس، محمد السعيد (2006) تحديات المستقبل العراقي بين العملية السياسية وخيار المقاومة، المستقبل العربي، عدد 326، ص30-47.

الأسطل، كمال (1999). نحو صياغة نظرية لأمن دول مجلس التعاون الخليج العربية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية.

باديب، محمد سعيد (2005). العلاقات بين المجلس وإيران والاعتبارات الأمنية والدفاعية، مجلة آراء الخليج، العدد 24.

بدران، محمد ودوره، خليل (1991). أزمة الخليج والنظام الدولي، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 1-2.

البدونه، محمد (2005) الولايات المتحدة ومعضلة الأمن في الخليج، المستقبل العربي، عدد 299، ص 11-28.

بومدين، هنيذة، والعبد الرزاق، يوسف (2006). أزمة الملف النووي الإيراني وانعكاساتها على منطقة الخليج العربي، مركز الدراسات الإستراتيجية والمستقبلية، العدد 13، جامعة الكويت. بيرد، روبرت (2003). الطريق إلى التستر هو الطريق إلى الخراب، مجلة المستقبل العربي، العدد (294)، أب، ص 106-112.

تركي، محمد طلعت (2004) الرؤية الإيرانية لأمن الخليج العربي في ظل المتغيرات العالمية الجديدة، مجلة شؤون خليجية، العدد 37، 2004.

تقي الدين، رنده (2011). مخاطر النووي الإيراني، مقال منشور، جريدة الحياة اللندنية، العدد 11، 3 كانون الثاني.

الحريري، جاسم يونس (2006) تداعيات الحرب الأمريكية للعراق على الأمن الخليجي، مجلة شؤون خليجية، العدد 44، السنة 2006.

حسن، عمار (2008) جوانب الارتباط بين امن الخليج والصراع العربي - الإسرائيلي، مركز الخليج للأبحاث، مجلة آراء حول الخليج، العدد السادس والأربعون، تموز، 2008.

الحسيني، محمد (2001). احتياطات النفط في بلاد المسلمين، مجلة النبأ، العدد 61.

الدسوقي، أبو بكر (2005). الأمم المتحدة بعد ستين عاماً، ع162، أكتوبر.

رسول، محمد رسول (2006). الخليج العربي وإيران أولوية المبادرة الخليجية للخروج من الأزمة،
مجلة آراء حول الخليج، العدد 21.

زرير، محمد (2004). ملامح الدور العراقي الجديد في منطقة الخليج، مجلة شؤون خليجية،
عدد 37.

سالم، محمد صلاح (2003). "العراق ما جرى واحتمالات المستقبل"، ط 1، الهرم، عين للدراسات
والبحوث الانسانية والاجتماعية.

سيرنيسوني، جوزيف وماثيوز، جيسكا وبيركوفيتش، جورج، (2004)، "أسلحة الدمار الشامل في
العراق الأدلة والمضامين"، مجلة المستقبل العربي، المجلد (26) العدد (300)، شباط، ص
128-157.

شعبان، عبد الحسين (2003). المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي،
مجلة المستقبل العربي، العدد 297، ص 60-69.

شعبان، عبد المحسن (2003) المشهد العراقي الراهن: الاحتلال وتوابعه في ضوء القانون الدولي،
المستقبل العربي، العدد 297.

الشعراوي، عطا السيد (2009) ثوابت خليجية في المسألة النووية الإيرانية، مجلة آراء حول
الخليج، العدد السادس والخمسون، مركز الخليج للأبحاث، أيار 2009.

شكارة، محمد (2005). حرب الولايات المتحدة الأمريكية على العراق وانعكاساتها الإستراتيجية
الإقليمية، مجلة النبأ، العدد 80، ص 23-28.

عبدان، محمد (2003) تداعيات الهجمة الأمريكية البريطانية على العراق، مجلة شؤون أوسطية،
عدد (23) لسنة 2003.

عليوان، محمد (2004) الحرب الأمريكية على العراق، مجلة شؤون أوسطية، العدد 23 السنة 2004.

العناني، خليل (2006) النفوذ الإيراني في العراق، السياسية الدولية، العدد (165).

العيسوي، أشرف سعد (2006). الناتو وأمن الخليج، مجلة الملك خالد العسكرية، العدد 86، ص 11.

فرسون، سميح (2002). جذور الحملة الأمريكية لمناهضة الإرهاب، مجلة المستقبل العربي، عدد 284.

كرم، سمير (2005). التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي: الكتاب السنوي 2004، (فريق الترجمة حسن حسن وآخرون)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

كريستسكو، أوريلينوس (1981). حق تقرير المصير: تطوره التاريخي الراهن من خلال صكوك الأمم المتحدة.

كشك، اشرف محمد (2004) امن الخليج العربي بعد الحرب، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الاهرام، القاهرة، العدد 155، السنة 2004.

كوردسمان، أنتوني (2005). المقاومة المتطورة في العراق، المستقبل العربي، السنة 28، العدد 328، آب.

كيالي، ماجد. التجاذب الإيراني - الأمريكي في الصراع على الشرق الأوسط، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 130 صيف 2007.

اللباد، مصطفى. قراءة في مشروع ايران الاستراتيجي تجاه المنطقة العربية، شئون عربية، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، العدد 129، ربيع 2007.

مجلة المستقبل العربي (2003) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

- مجلة المستقبل العربي (2004) مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
- مجلة شئون خليجية (2004) مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية.
- محمود، أحمد (2003-2004): "احتلال العراق يفرز فوضى داخلية وتوترات إقليمية، التقرير الاستراتيجي العربي، الأهرام الأسبوعية، العدد 359، ص ص 23-55.
- ناصر، أحمد (2005) دراسة تحليلية لعملية صنع القرار السياسي، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، مجلد 21 (1)، ص ص 1-46.
- مرهون، عبد الجليل (1996). العلاقات الخليجية العراقية، مجلة شؤون الشرق الأوسط، عدد 49.
- هيكل، فتوح (2004). الرؤية الأمريكية لأمن الخليج، مجلة شؤون خليجية، عدد 37.
- ثالثاً: الرسائل الجامعية والصحف:
- الجهيني، عيد (2002). صراع الكبار على نفط الخليج، جريدة الحياة، 2002/11/6.
- حاتم، حسن (2006) إشكالية المأزق العراقي، صحيفة الحوار المتمدن، العدد 1758، ص 14.
- أمريكا وإيران، تاريخ من العداوة الاستراتيجية، صحيفة الأهرام، العدد 43601.
- الزيود، محمد (2007) مستقبل امن الخليج والمتغيرات الإقليمية في الشرق الأوسط (2003 - 2006) رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان - الأردن.
- شحرور، إيمان (2010) تطور العلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي (2000 - 2007) (التجربة الخليجية كنموذج لتكتل اقتصادي عربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
- شندر، حسين طعمة (1995). العلاقات العراقية الأمريكية 1945-1958، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.
- صحيفة الحوار المتمدن، 25 - 9 - 2003.

صحيفة الغد الأردنية، 24 - 1 - 2008.

الملك عبد الله الثاني (2004) مقابلة تلفزيونية أجريت مع الملك عبد الله الثاني اثناء استقباله لوزير

خارجية العراق، جريدة الرأي، العدد 12236، 22، مارس، 2004.

وكالة الأنباء البحرينية 2003/4/14.

رابعاً: المؤتمرات والندوات والمواقع الإلكترونية:

عنوز، عبد المنعم (2009). مشروع الاتفاقية الامنية العراقية - الأمريكية بين الرفض والقبول،

نقلًا عن الرابط الإلكتروني <http://www.albadeal.com/modules.php?name>

مشعل، فاضل (2009). الاتفاقية الأمنية العراقية.. بين مشيد ومنتقد وجاهل بمضمونها، نقلًا عن

الرابط الإلكتروني

<http://www.aljazeera.net/news/archive/archive?ArchiveId=1161713>

الناهي، هيثم غالب (2009). ثلاثية الأزمة العراقية: الاتفاقية الأمنية، الانتخابات المحلية،

المصالحة السياسية، نقلًا عن الرابط الإلكتروني

<http://www.ratteb.com/albasseera.net>

المراجع الأجنبية:

أولاً: الكتب:

Kahdduri, Imad (2003). **Iraq's Nuclear Mirage: Memoirs and Delusions**, Toronto, ont: springhead.

Mayer, C. (2004). National Security to Nationalist Myth: Why Iran Wants Nuclear Weapons, **unpublished master thesis**, Naval Postgraduate School Monterey, California'.

Moss, Ehrstine (1984). **Iraq. Eastern Fland of the Arab world**, Helms DC. Broodings Institution Washington.

ثانياً: الدوريات والمجلات:

Ausubel, Jesse H. (2011). **Where is Energy Going? The Industrial Physicist**, Vol.6, N.1.

Chalabi, Fadhil J. (2005) OPEC and the international oil industry changing. Oxford: Oxford U., 20052: p16.

Clarno, Andy & Vally, Salim (2005). **Privatized War, the South African Connection**, Saturday, Mar. 19.

Guzansky, Y (2010). The Arab Gulf States and the Iranian Nuclear Challenge: In the line of Fire, MERIA Journal, Vol. 14, No. 4, p3,p5, p6.

University Journal of international Law and politics: vol. 27.

Yaffe- Michael (2004) The Gulf and New Middle East Security System, Middle East Policy, Vol (XI) No. (3) PP 128 – 129.

ثالثاً: الرسائل الجامعية والصحف:

The US is Running of Energy, Time Magazine, August 2011.

رابعاً: المؤتمرات والندوات والمواقع الإلكترونية:

www.aljazeera.net

www.annabaa.org

www.alkaleej.com

www.gulfissues.net

الملاحق

قرارات مجلس الأمن

قرارات مجلس الأمن المتعلقة بالعراق

(1990) المادة 39 و 40 من الميثاق إدانة الغزو وسحب القوات ودعوة العراق والكويت إلى المفاوضات.

(1990) الفصل السابع

فرض عقوبات اقتصادية وتشكيل لجنة العقوبات (لجنة 661)

(1990) 662 اعتبار ضم العراق للكويت لاغيا وليست له اية صلاحيات قانونية، ويطالب العراق بالغاء اجراءاته.

(1990) الفصل السابع

خروج رعايا الدول الاخرى من الكويت والعراق، وعدم اتخاذ اي اجراء يمس سلامتهم.

(1990) 665 مطالبة الدول التي تتعاون مع الكويت بان تقوم قواتها البحرية بتفنيش حمولات الشحن البحري القادمة والخارجية الامتثال لأحكام القرار 661 .

(1990) الفصل السابع

ان تبقي لجنة 661 الحالة فيما يتعلق بالمواد الغذائية قيد الاستعراض للتعرف على الحاجات الانسانية في العراق والكويت.

(1990) الفصل السابع

ادانة الاعمال العدوانية التي ارتكبتها العراق ضد المقرات الدبلوماسية واختطاف الرعايا الاجانب والمطالبة باطلاق سراحهم ومطالبة العراق بحماية وسلامة الدبلوماسيين والمقرات الدبلوماسية.

(1990) 669 ان تقوم لجنة 661 بدراسة الطلبات المقدمة من الدول الثالثة المتضررة من الدول بموجب المادة 50 من الميثاق . (لجوء الدول الثالثة المتضررة من العقوبات الاقتصادية الى مجلس الامن للنظر فيما تخلفه تلك العقوبات عليها).

(1990) 670 الفصل السابع

الحظر الجوي استنادا الى القرار 661.

(1990) 674 الفصل السابع

مطالبة قوات الاحتلال العراقية بان تكف عن اخذ الرهائن، وان يفي العراق بالتزاماته تجاه رعايا الدول الاخرى بمن فيهم الدبلوماسيين بموجب الاتفاقيات الدولية ، والسماح لمن يريد بمغادرة الكويت والعراق ، ومطالبة العراق بتوفير الحماية لهؤلاء.

(1990) 677 الفصل السابع

ادانة محاولات العراق لتغيير التكوين الديمغرافي لسكان الكويت .

(1990) 678 الفصل السابع

مطالبة العراق الامتنال لقرارات المجلس السابقة واعطائه مهلة للامتثال لغاية 1/15 /1991.

(1991) 686 الفصل السابع

مطالبة العراق بالتنفيذ لقبوله قرارات مجلس الامن السابقة وان يقوم بالغاء اجراءاته لضم الكويت وان يقبل مسؤوليته بموجب القانون الدولي عن اي خسارة او ضرر ناجم بالنسبة للكويت ورعايا الدول الثالثة واطلاق سراح الكويتيين ورعايا الدول الثالث ، وان يبدأ بأعادة الممتلكات الكويتية ، وتحديد قادة عسكريين للقاء نظرائهم بالقرار 687، وتيسير الوصول الى اسرى الحرب وتحديد مواقع الالغام .

(1991) 687 الفصل السابع

احترام العراق والكويت لحرمة الحدود الدولية على النحو الذي تم التوقيع عليه بين البلدين في 1963/10/4 ، ويطلب من الامين العام المساعدة في ذلك . نشر مراقبين دوليين على الحدود لمراقبة خور عبد الله والمنطقة المنزوعة السلاح . تدمير اسلحة العراق الكيماوية والبايولوجية وجميع ما يتصل بها ، والقذائف التسيارية التي يزيد مداها عن 150 كيلومترا . تشكيل لجنة خاصة تقوم باعمال التفتيش عن تلك الاسلحة ، وعدم حيازة العراق ، أو انتاج اسلحة نووية ، وتقوم الوكالة الدولية للطاقة بالتفتيش عن قدرات العراق النووية . والحيلولة دون بيع وتوريد الاسلحة والاعتدة الى العراق بما فيها الاسلحة التقليدية . كما يشير العراق الى عودة الممتلكات الكويتية والى مسؤولية العراق عن الاضرار بما في ذلك الضرر اللاحق بالبيئة ، والضرر الواقع على الحكومات الاجنبية وشركاتها ورعاياها ، ويقرر المجلس انشاء صندوق التعويضات.

688(1991)

ادانة القمع الذي يتعرض له السكان المدنيين في اجزاء كثيرة من العراق ، ومطالبة العراق بايقاف هذا القمع .

689(1991) الفصل السابع

الموافقة على تقرير الامين العام بانشاء وحدة المراقبين الدوليين.

692(1991) الفصل السابع

الترحيب بتقرير الامين العام حول القيام بالمشاورات المطلوبة لتحديد الرقم الذي لن يتجاوزه مستوى مساهمة العراق في صندوق التعويضات ، ويقرر المجلس انشاء الصندوق ولجنة الامم المتحدة للتعويضات.

699(1991) الفصل السابع

الموافقة على خطة المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المقدمة الى مجلس الامن من قبل الامين العام ، بشأن التفقيش على القدرات النووية العراقية وتدميرها او ازلتها او جعلها عديمة الضرر.

700(1991) الفصل السابع

موافقة المجلس على المبادئ التوجيهية المتعلقة برصد الحظر على بيع وتوريد الاسلحة الى العراق، والتاكيد على الدول والمنظمات الدولية بالعمل بطريقة تتماشى مع المبادئ التوجيهية.

705(1991) الفصل السابع

تحديد نسبة استقطاع التعويضات بـ30% من عائدات العراق النفطية.

706(1991) الفصل السابع

السماح باستيراد النفط من العراق لاعتبارات انسانية وبما لايزيد عن 1 و6 بليون دولار لكل ستة اشهر.

707(1991) الفصل السابع

ان يكشف العراق عن جميع برامج تطوير اسلحة الدمار الشامل ، ويسمح للمفتشين بالوصول الى المنشآت والسجلات ، وان يوقف محاولات الاخفاء ، وان لا يحق للعراق ان يحتفظ بأي حق في ملكية المواد التي ستدمر.

712(1991) الفصل السابع

ان يتمتع النفط المنتج بموجب القرار 706 بالحماية ، وحساب الضمان المنشأ لاجراض القرار اعلاه بامتيازات وحصانات الامم المتحدة .

715(1991) الفصل السابع

الموافقة على الخطط المقدمة من الامين العام والمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية للرصد والتحقق والتفتيش عن اسلحة الدمار الشامل ، ومطالبة العراق بالوفاء بجميع التزاماته المنصوص عليها في هذه الخطط.

773(1992)

تقدير عمل اللجنة المعنية بتخطيط الحدود على الارض ، ويرحب بقرار اللجنة في ان تنظر في الجزء الشرقي من الحدود ، الذي يشمل الحدود البحرية ، في ذروتها المقبلة .

778(1992) الفصل السابع

ان تقوم جميع الدول بتحويل الاموال العراقية التي لديها من عائدات العراق النفطية لحساب الضمان المنصوص عليه في القرارات 706 و 712 ، ويطلب من الامين العام التحقق من مكان وجود النفط والمنتجات النفطية وكمياتها ، واستقطاع نسبة 30% الى صندوق التعويضات.

806(1993) الفصل السابع

ضمان حرمة الحدود الدولية بين العراق والكويت ، ويقرر توسيع صلاحيات بعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت.

833(1993) الفصل السابع

يرحب باختتام اعمال لجنة تخطيط الحدود بنجاح ويعرب عن تقديره لما قامت به اللجنة من عمل على الجزء البري من الحدود وكذلك في خور عبد الله أو القطاع البحري من الحدود ، ويؤكد من جديد على ان قرارات اللجنة فيما يتعلق بتخطيط الحدود قرارات نهائية ، واحترام الحقوق الملاحية وفقا للقانون الدولي وقرارات مجلس الامن ذات الصلة.

899(1994) الفصل السابع

تحويل مدفوعات التعويض الى المواطنين العراقيين الذين بقيت لهم ممتلكات على الاراضي الكويتية بعد ترسيم الحدود .

949(1994) الفصل السابع

ادانة الوزع العسكري الذي قام به العراق في اتجاه الحدود الكويتية ، ويطالب العراق بسحب قواته الى مواقعها الاصلية.

986(1995) الفصل السابع

السماح للدول باستيراد نפט ومنتجات نفطية من العراق بما لايتجاوز بليون دولار كل ثلاثة اشهر للاغراض الانسانية ، ويطلب من الامين العام انشاء حساب ضمان لأغراض هذا القرار، وتخصيص مبلغ بين 130 الى 150 مليون دولار كل ثلاثة اشهر من البليون دولار لبرنامج الامم المتحدة الانساني المشترك بين الوكالات في محافظات دهوك زاربييل والسليمانية.

1051(1996) الفصل السابع

الاحكام الخاصة بآلية الرصد.

1060(1996) الفصل السابع

تعاون العراق الكامل مع اللجنة الخاصة.

1111(1997) الفصل السابع

تمديد احكام القرار 986 لفترة 180 يوم اخرى.

1115(1997) الفصل السابع

ادانة رفض السلطات العراقية المتكرر السماح بالوصول الى المواقع التي عيبتها اللجنة الخاصة، ويطالب العراق بالتعاون مع اللجنة.

1129(1997) الفصل السابع

استمرار احكام القرار (1111)

1134(1997) الفصل السابع

ادانة عدم تعاون العراق مع اللجنة الخاصة، ويطلب من العراق التعاون معها.

1137 (1997) الفصل السابع

ادانة عدم تعاون العراق مع اللجنة الخاصة ويطلب من العراق التعاون معها.

1143(1997) الفصل السابع

تمديد احكام القرار 986 لفترة 180 يوما.

1153(1998) الفصل السابع

تمديد احكام القرار 986 لفترة 180 يوما، ورفع سقف العائدات النفطية الى 256 و5 بليون دولار كل ستة اشهر.

1154(1998) الفصل السابع

الاشادة بمبادرة الامين العام للحصول على تعهدات من العراق بشأن الامتثال ، ويقر مذكرة التفاهم الموقعة بين العراق والامم المتحدة بشأن الامتثال لقرارات مجلس الامن وتعهد العراق بالتعاون مع اللجنة الخاصة والوكالة الدولية للطاقة الذرية .

1158(1998) الفصل السابع

السماح باستيراد النفط والمنتجات النفطية العراقية بما يعادل 4 و1 بليون دولار لفترة 90 يوما لسد النقص عن العائدات من بيع النفط بسبب تأخر ضخ النفط والهبوط الشديد لأسعاره.

1175(1998) الفصل السابع

استخدام مبلغ لايزيد عن 300مليون دولار من حساب الضمان لشراء قطع الغيار لتمكين العراق من زيادة صادراته النفطية.

1194(1998) الفصل السابع

ادانة اعلان العراق في 1998/8/5 بوقف التعاون مع اللجنة الخاصة والمطالبة بالغاء القرار.

1205(1998) الفصل السابع

ادانة قرار العراق في 1998/10/21 بوقف تعاونه مع اللجنة الخاصة والمطالبة بالغاء القرار.

1210(1998) الفصل السابع

تمديد احكام القرار 986 لمدة ستة اشهر اخرى.

1242(1999) الفصل السابع

تمديد احكام القرار 986 لمدة ستة اشهر اخرى.

1266(1999) الفصل السابع

السماح باستيراد النفط والمنتجات النفطية العراقية وبما يكافىء مجموع النقص عن الايرادات المأذون بها في القرارين 1210 و1153 وقدرها 3 و04 بليون دولار. خلال فترة 180 يوما ابتداء من 25/5/1999.

1275(1999) الفصل السابع

تمديد السماح الوارد في القرار 1266 لغاية 1999/12/4.

1280(1999) الفصل السابع

تمديد السماح الوارد في القرار 1275 لغاية 1999/12/11.

1281(1999) الفصل السابع

تمديد احكام القرار 986 180 يوما ابتداء من 1999/12/12.

1284(1999) الفصل السابع

تشكيل لجنة انموفيك تخلف اللجنة الخاصة في جميع اصولها وخصومها ومحفوظاتها ، ويؤكد من جديد على دور الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ويطلب من الامين العام تعيين رئيس تنفيذي لأنموفيك .ويكرر التأكيد على التزام العراق بتيسير اعادة الكويتيين ورعايا البلدان الثالثة ، ويطلب الى الامين العام ان يقدم الى مجلس الامن تقارير دورية بشأن المفقودين والممتلكات الكويتية ، وتيسير اجراءات دخول المواد الغذائية والطبية والصيدلانية ، والسماح باضافة مبالغ الى الاعتماد المرصود لقطع الغيار والمعدات النفطية . ويعرب المجلس عن عزمه برفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق اذا ما تلقى تقارير من انموفيك والوكالة الدولية للطاقة تفيد بتعاون العراق .

1293(2000) الفصل السابع

السماح برفع المبلغ المرصود لقطع الغيار والمعدات النفطية الى 600 مليون دولار .

1302(2000) الفصل السابع

تمديد احكام القرار 986 لمدة 180 يوما ابتداء من 2000/6/9

1330(2000) الفصل السابع

تمديد احكام القرار 986 لمدة 180 يوما ابتداء من 2000/12/6 . السماح بدفع مبلغ 15 مليون دولار لتسديد اشتراكات العراق المتأخرة للامم المتحدة من حساب الضمان اذا تعاون العراق على تنفيذ قرارات مجلس الامن, وتخفيض نسبة التعويضات الى 25% .

1352(2001) الفصل السابع

تمديد احكام القرار 1330 لغاية 2001/7/3 . ويعرب المجلس عن اعتزامه النظر في ترتيبات جديدة لبيع السلع وتوريدها لغراض تيسير التجارة مع العراق .

1360(2001) الفصل السابع

تمديد احكام القرار 986 لفترة 180 يوما ابتداء من 2001/7/4 ،

(2001) الفصل السابع 1382

تمديد احكام القرار 986 لفترة 180 يوما ابتداءا من 2001/12/1

(2002) الفصل السابع 1409

تمديد احكام القرار 986 لفترة 180 يوما ابتداءا من 2002/5/30 ، واعتماد لائحة البضائع الخاضعة للاستعراض.

(2002) الفصل السابع 1441

ان العراق لايزال في حالة خرق جوهرى لألتزاماته بموجب قرارات مجلس الامن بامتناعه التعاون مع الانموفيك والوكالة الدولية للطاقة الذرية . ويطلب من العراق ان يقدم كشفا دقيقا ووافيا وكاملا عن اسلحة الدمار الشامل خلال ثلاثين يوما.

(2002) الفصل السابع 1443

تمديد احكام القرار 1409 لغاية 2002/12/4

(2002) الفصل السابع 1447

تمديد احكام القرار 986 لفترة 180 يوما تبدأ في 2002/12/5

(2002) الفصل السابع 1454

التعديلات المقترحة على لائحة السلع الخاضعة للاستعراض.

(2003) الفصل السابع 1472

الطلب من المجتمع الدولي توفير المساعدة الانسانية لشعب العراق في الداخل والخارج ، ويقر تعديلات تقنية مؤقتة على برنامج النفط مقابل الغذاء لكفالة تنفيذ العقود الموافق عليها التي ابرمتها حكومة العراق. ويأذن للامين العام باتخاذ اجراءات لتسليم امدادات البرنامج وتسريع مراجعة العقود والتفاوض بشأن عقود جديدة واستخدام الاموال الموجودة في حساب الضمان.

1476(2003) الفصل السابع

تبقى الاحكام الواردة في القرار 1472 نافذة لغاية 2003/6/3

1483(2003) الفصل السابع

التسليم بالصلاحيات والالتزامات المحددة بموجب القانون الدولي المنطبق على الولايات المتحدة وبريطانيا بوصفهما دولتين قائمتين بالاحتلال تحت قيادة موحدة (سلطة التحالف) . بذل الجهود لتحديد اماكن الرعايا الكويتيين ورعايا الدول الثالثة واعادتهم الى اوطانهم وكذلك الحال بالنسبة للممتلكات . تيسير عودة الممتلكات الثقافية العراقية المسروقة من المتحف العراقي والمكتبة الوطنية ومن المواقع الاخرى من العراق . الطلب الى الامين العام بتعيين ممثل خاص له في العراق ، انتهاء تدابير الحظر المتصلة بالتجارة بموجب القرار 661(1990) وانهاء لجنة 661 (لجنة العقوبات) باستثناء تدابير الحظر المتصلة ببيع الاسلحة أو الاعتدة ذات الصلة الى العراق أو تزويده بها ، فيما عدا الاسلحة والاعتدة ذات الصلة التي تحتاجها سلطة التحالف لخدمة اغراض هذا القرار . انشاء صندوق تنمية العراق والمجلس الدولي للمشورة والمراقبة . انتهاء برنامج النفط مقابل الغذاء . انتهاء أنشطة الرصد والمراقبة المعمول بها في اطار البرنامج . تنزيل استقطاع التعويض الى 5% من عائدات العراق النفطية . تمتع عائدات العراق النفطية بالحماية والحصانة .

1490(2003) الفصل السابع

استمرار ولاية بعثة الامم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت لغاية 2003/10/6 ، ويقرر انتهاء المنطقة المنزوعة السلاح داخل العراق والكويت في التاريخ اعلاه ،

1500(2003)

الترحيب بانشاء مجلس الحكم ، ويقرر انشاء بعثة الامم المتحدة للمساعدة (يونامي) .

1511(2003) الفصل السابع

انشاء القوات متعددة الجنسية

1518(2003)الفصل السابع

انشاء لجنة 1518 المعنية بتحديد الافراد والكيانات الذين بحوزتهم اموال او اصول مالية او موارد اقتصادية ملك لحكومة العراق او تلك التي اخرجت من العراق او تلك التي بحوزة عائلة النظام السابق واعوانه .

1538(2004)

الترحيب بلجنة التحقيق المستقلة(لجنة فولكر) بادارة برنامج النفط مقابل الغذاء التي قرر الامين العام للامم المتحدة انشاءها.

1546(2004) الفصل السابع

يقرر تشكيل حكومة مؤقتة ذات سيادة تتولى السلطة في 2004/6/30 ، واعتبار هذا التاريخ انتهاء الاحتلال . اقرار جدول زمني للانتقال السياسي للعراق بما في ذلك توحيد مواعيد الانتخابات وصياغة دستور العراق . ويوضح اكثر دور اليونامي في مساعدة الحكومة العراقية . يعيد تأكيد التفويض الممنوح للقوات متعددة الجنسية .

1557(2004)

تمديد ولاية اليونامي لفترة 12 شهرا

1618

قرار ادانة الارهاب في العراق ، ويؤكد على عدم السماح للاعمال الارهابية بتعطيل عملية التحول السياسي والاقتصادي الجارية في العراق.

1619(2005)

تمديد ولاية اليونامي لفترة 12 شهرا.

1637(2005)

تمديد ولاية القوات متعددة الجنسية لفترة 12 شهرا.

1700(2006)

تمديد ولاية اليونامي لفترة 12 شهرا

1723(2006) الفصل السابع

تمديد ولاية القوات متعددة الجنسية لفترة 12 شهرا

1762(2007) الفصل السابع

انتهاء ولاية لجنة الامم المتحدة للرصد والتحقق والتفتيش (انموفيك) والوكالة الدولية للطاقة الذرية,

1770(2007)

تمديد ولاية اليونامي لفترة 12 شهرا وتوسيع ولايتها

1790(2007) الفصل السابع

تمديد ولاية القوات متعددة الجنسية لفترة 12 شهرا

1830(2008)

تمديد ولاية اليونامي لفترة 12 شهرا 1859(2008) الفصل السابع

انتهاء ولاية القوات متعددة الجنسية واستمرار الحماية لأموال العراق وموارده النفطية . ويقرر اعادة

النظر بالقرارات المتصلة بالعراق على وجه التحديد بادئا بالقرار 661 (1990) ويطلب الى الامين

العام بعد التشاور مع العراق ، ان يقدم تقريرا عن حقائق ذات صلة بنظر المجلس في الاجراءات

المطلوبة لكي يستعيد العراق المكانة الدولية التي كان يتبوءها قبل اتخاذ تلك القرارات.

1883(2009)

تمديد ولاية اليونامي لفترة 12 شهراً اعتباراً من تاريخ هذا القرار وان يقوم الممثل الخاص للأمين

العام والبعثة بناءً على طلب حكومة العراق، مع اخذ الرسالة المؤرخة في 2009/7/29 الموجهة

الى الامين العام من وزير الخارجية في العراق S/2009/395 ، في الاعتبار بمواصلة الاضطلاع

بولايتهما الموسعة على النحو المنصوص عليه في القرارين 1770 في 2007 و 1830 في 2008 ويطلب الى الامين العام ان يقدم الى المجلس كل 3 اشهر تقريراً عن التقدم المحرز في الوفاء بجميع مسؤوليات البعثة.

1905 (2009)

تمديد الحصانة لمدة 6 اشهر على صندوق تنمية العراق. ويطلب مجلس الامن من الامين العام ان يقدم اليهم تقارير خطية مرة كل 3 اشهر، تشمل تفاصيلاً عن التقدم المحرز في تعزيز الرقابة المالية والادارية للصندوق، ودعوة حكومة العراق الى وضع خطة العمل والجدول الزمني الضروريين بحلول 1/4/2010 ، وان تكفل انتقال - في الوقت المناسب- وبفعالية الى آلية لاحقة لصندوق التنمية تراعي شروط الترتيب البديل لصندوق النقد الدولي بحلول 2010/12/31.

1936(2010)

تمديد ولاية بعثة الامم المتحدة لتقديم المساعدة الى العراق لغاية 2011/7/31

1956 (2010)

انهاء الترتيبات المحددة في الفقرة 20 من قرار 1483 لسنة 2003 بشأن ايداع العائدات المتأتية من صادرات النفط والمنتجات النفطية والغاز الطبيعي في صندوق تنمية العراق بحلول 2011/6/30، ويؤكد استمرار تطبيق مقتضيات الفقرة 21 من القرار المذكور انفاً التي تنص على ان تودع نسبة 5% من العائدات الاتية من مبيعات النفط في صندوق التعويضات المنشأ وفقاً للقرار 687 في 1991 والقرارات اللاحقة ذات الصلة، ويقرر كذلك ان تودع في صندوق التعويضات نسبة 5% من قيمة جميع المدفوعات غير النقدية للنفط المسددة الى مقدمي الخدمات.

1957 (2010)

انهاء التدابير المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والقذائف والأسلحة النووية المفروضة بموجب الفقرات 8 و9 و10 و12 و13 من القرار 687 (1991) والفقرة 3 (و) من القرار 707 لسنة 1991، وحث

العراق على التصديق على البروتوكول الاضافي لاتفاق الضمانات الشاملة ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأقرب وقت ممكن، واستعراض التقدم الذي احرزه العراق فيما يتعلق بالتزامه بالتصديق على البروتوكول الاضافي لاتفاق الضمانات الشاملة والوفاء بالتزاماته في اطار اتفاقية الاسلحة الكيميائية في غضون سنة.

1958 (2010)

اتخاذ جميع الاجراءات الضرورية لانتهاء جميع الانشطة المتبقية في اطار برنامج النفط مقابل الغذاء، والاذن للامين العام انشاء حساب ضمان تحقيقاً لاغراض الفقرتين 4 و 5 من هذا القرار وان يعين محاسبين عامين قانونيين مستقلين لمراجعة حساباته ويبقي حكومة العراق على علم تام بالمستجدات، وان يكفل مبلغ 20 مليون دولار من حساب العراق ضمن حساب الضمان 31/12/2016، يستعمل حصراً في تغطية نفقات الامم المتحدة المتصلة بالانتهاء المنظم للانشطة المتبقية في اطار البرنامج، وان يكفل ايضاً الاحتفاظ بمبلغ 131 مليون دولار من حساب العراق ضمن حساب الضمان لغرض توفير تعويضات للامم المتحدة وممثليها ووكلائها والشركات المستقلة المتعاقدة معها لمدة 6 سنوات فيما يتعلق بجميع الانشطة ذات الصلة بالبرنامج منذ انشائه، وتقديم تقرير سنوي للمجلس يتناول بالتفصيل اغراض استخدام حساب الضمان المشار اليه في الفقرتين 4 و 5 ونفقاته على ان يقدم التقرير الاول في اجل اقصاه 2012/3/31 وان يقدم التقرير النهائي بعد 3 اشهر من تحويل اي اموال متبقية الى حكومة العراق بحلول 2016/12/31.